

السيد المقرر:

سيدي الرئيس لي ملاحظة لو سمحت: كان مخطط لنا ان نجتمع كالجنة مالية الساعة ١١ نقولاً من المقرر بإمكانية ان ينقد الاجتماع الساعة ١١ ولا بد لنا من اجتماع قصير الان بعد انتهاء هذه الجلسة مباشرة للتعدي وللنظم عمل الجلسة، وسيكون الاجتماع تنظيمي وارجو من معالي وزير المالية ان يكون معنا في هذا الاجتماع.

دولة رئيس المجلس

معالي السيد احمد المقايه.

السيد احمد النفايله

دولة الرئيس اريد ان اشير الى ضرورة تسمية القانون، مشروع رقم () سنة ١٩٩٧ وليس ١٩٩٦ كما هو موجود، وشكراً.

السيد الامين العام

٥ - تعيين موعد وموضع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

ترفع الجلسة الى موعد آخر.

(انتهت الجلسة)

أمين عام مجلس الاعيان

زيد الزريقات

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي



مجلس الخبرة الشعبية

مجلس الاعيان

محضر الجلسة السادسة

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الواقع في ٢٩/ شعبان/ سنة ١٤١٧ هجرية الموافق ١٩٩٧/١/٩ ميلادية

العدد (٦)

جدول الاعمال

الجلد (٣٤)

الصفحة

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات:-

أ- طلب معذرة مقدم من دولة السيد زيد الرفاعي

ب - طلب معذرة مقدم من دولة الدكتور عبد السلام المجالي

ج- طلب معذرة مقدم من معالي المشير حابس المجالي

د - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد عوده القرعان

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة الشيخ مشهور ابو تايه

٣- قرارات اللجان :-

أ- قرار اللجنة الماليه رقم (٣) تاريخ ١٩٩٧/١/٧ بشأن:

١- مشروع قانون الموازنه العامه للسنة الماليه ١٩٩٧.

٢- مناقشة قرار اللجنة الماليه ومشروع قانون الموازنه العامه للسنة

الماليه ١٩٩٧، واتخاذ القرار بشأنهما.

٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

١٧٣

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الخميس) الموافق ١٩٩٧/١/٩ ميلادي، عقد مجلس (الأعيان) جلسته (السادسة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (دولة الأستاذ أحمد اللوزي) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأعيان السيد (زيد الزريقات).
وتغيب باجازه من الاعضاء السادة : لاجد.
وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :
١- دولة السيد زيد الرفاعي
٢- دولة الدكتور عبد السلام المجالي
٣- معالي المشير حابس المجالي
٤- سعادة السيد محمد عوده القرعان
٥- سعادة الشيخ مشهور ابو تايه
وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : لاجد.
وحضر من الحكومة:
١- دولة السيد عبد الكريم التباريتي رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع
٢- معالي الدكتور عبد الله السور وزير التعليم العالي
٣- معالي السيد عبد الكريم الدغمي وزير العدل
٤- معالي السيد جمال الصرايره وزير البريد والاتصالات
٥- معالي المهندس سمير قعوار وزير المياه والري
٦- معالي المهندس علي ابو الراغب وزير الصناعة والتجارة
٧- معالي الدكتور صالح ارشيدات وزير السياحة والآثار

٨- معالي الدكتور عارف البطاينه وزير الصحة
٩- معالي الدكتور عبد السلام العبادي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه
١٠- معالي الدكتورة ريماء خلف وزير التخطيط
١١- معالي الدكتور هاشم الدباس وزير الطاقة والثروة المعدنية
١٢- معالي السيد محمد الذويب وزير دولة للشؤون البرلمانيه
١٣- معالي السيد هشام التل وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
١٤- معالي المهندس حماد ابو جاموس وزير التنمية الاجتماعية
١٥- معالي المهندس منير صوبير وزير التكوين
١٦- معالي السيد مفلح الرحيمي وزير دولة
١٧- معالي الدكتور احمد القضاة وزير الثقافة
١٨- معالي الدكتور مصطفى شنيكات وزير الزراعة
١٩- معالي السيد محمود الهويمل وزير دولة
٢٠- معالي الدكتور منذر المصري وزير التربية والتعليم
٢١- معالي السيد مبروان عوض وزير المايه
٢٢- معالي الدكتور مبروان المشير وزير الاعلام

٢٣- معالي الدكتور كمال ناصر وزير التنمية الادرايه
٢٤- معالي المهندس ناصر اللوزي وزير النقل دولة رئيس المجلس:



بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة . جدول الاعمال
السيد الامين العام:
١- تلاوة محضر الجلسة السابقه.
دولة رئيس المجلس:
هل يوافق المجلس على معذرة اصحاب الدولة والمعالين:
الجميع : موافقون
السيد الامين العام:
هل يوافق المجلس الكريم على محضر الجلسة السابقه واعفاء الامين العام من التلاوة؟
الجميع : موافقون
السيد الامين العام:

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات :-

طلب معذرة مقدم من من اصحاب الدولة والمعالين والسعادة السادة:

- ١- دولة السيد زيد الرفاعي
- ٢- دولة الدكتور عبد السلام المجالي
- ٣- معالي المشير حابس المجالي
- ٤- سعادة السيد محمد عوده القرعان
- ٥- سعادة الشيخ مشهور ابو تايه

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس على معذرة اصحاب الدولة والمعالين:
الجميع : موافقون

السيد الامين العام:
٣- قرارات اللجان :

محضر الجلسة

١- قرار اللجنة الماليه رقم (٣) تاريخ
١٩٩٧/١/٧ بشأن

١- مشروع قانون الموازنه العامه للسنة
الماليه ١٩٩٧

٢- مناقشة قرار اللجنة الماليه ومشروع
قانون الموازنه العامه للسنة الماليه ١٩٩٧،
واتخاذ القرار بشأنهما.

دولة رئيس المجلس :
سعادة المقرر

الدكتور كمال الشاعر / مقرر اللجنة الماليه



قرار رقم (٣)

دولة الرئيس ،،

حضرات الاعيان المحترمين ،

أحال مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١/٢ مشروع قانون الموازنة العامة للسنة
المالية ١٩٩٧ كما ورد من مجلس النواب الموقر الى اللجنة المالية لدراسته وابداء الرأي فيه تمهيدا
لاتخاذ قرار بشأنه من قبل مجلسكم الكريم.

فعمدت اللجنة خمسة اجتماعات صباحية في الفترة الممتدة بين ١/٢ - ١٩٩٧/١/٧ برئاسة مقرر
اللجنة سعادة الدكتور كمال الشاعر وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة:-
سالم مساعده، مروان الحمود، الدكتور رجائي المعشر ، طاهر حكمت ، الدكتور جواد العناني، وحماد
المعاطبة .

وقد شارك في اجتماعات اللجنة من اعضاء المجلس اصحاب المعالي والسعادة الدكتور جمال ناصر،
ليلي شرف، جودت السبول ونائلة الرشيدان .

وبناء على دعوة من سعادة مقرر اللجنة فقد حضر اجتماعات اللجنة في الفترة ١٩٩٧/١/٧-٤
اصحاب المعالي السادة مروان عوض وزير المالية وعلى التوالي وزير الصناعة والتجارة علي ابو
الراغب ووزير المياه سمير قعوار ووزيرة التخطيط الدكتورة ريماء خلف ومحافظ البنك المركزي
الدكتور زياد فريز ووزير التعليم العالي الدكتور عبدالله السور ووزير النقل ناصر اللوزي ووزير
الدولة للشؤون البرلمانية محمد الذويب ووزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات ووزير التموين

محضر الجلسة السادسة

مفتر صوبر ووزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة ووزير السياحة والآثار الدكتور صالح ارشيدات.

وحضر عن الجامعات الرسمية اصحاب العطفة:-

- رئيس الجامعة الاردنية د. فوزي غرايبة
- رئيس جامعة مؤتة د. عبد الرحمن عطيات
- رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا د. سعد حجازي
- نائب رئيس الجامعة الهاشمية د. سليم سعيد صبري

وحضر كذلك اصحاب العطفة السادة:-

- مدير عام دائرة الموازنة السيد عبد الرحمن العجلوني
- امين عام وزارة للتربية والتعليم د. عزت جرادات
- مدير عام الملكية الاردنية السيد نادر الذهبي
- نائب المدير العام للملكية الاردنية للشؤون المالية السيد غسان علي
- مدير النقل البحري السيد نسيم الاحمد
- امين عام وزارة النقل السيد عيسى ايوب
- نائب المدير العام لدائرة الآثار السيد فيصل القضاة

كما حضر الاجتماع عطفة امين عام مجلس الاعيان السيد زيد الزريقات.

وكان مقرر اللجنة الدكتور كمال الشاعر قد حضر جميع اجتماعات اللجنة المالية لمجلس النواب وشارك في مدولاتها وذلك ترسيخاً لمبدأ التعاون بين مجلسي الاعيان والنواب .

لقد تدارست للجنة المالية مشروع قانون الموازنة في ضوء خطاب الموازنة الذي قدمه معالي وزير المالية وتقرير اللجنة المالية لمجلس النواب، ورد دولة رئيس الوزراء ورد معالي وزير المالية بعد الانتهاء من مناقشة مشروع القانون في مجلس النواب، واجابات اصحاب المعالي والعطفة الوزراء والامناء العاميين وكبار المسؤولين لدى مناقشتهم من اعضاء اللجنة المالية لمجلسكم الكريم .

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المجترمين ،

لقد قدمت الحكومة مشروع قانون الموازنة للعام ١٩٩٧ في ظل ظروف اقليمية ودولية كانت اهم ملامحها تعثر عملية السلام على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية، مما نجم عنه احداث عنف متكررة في المناطق الفلسطينية، رافقتها معاناة انسانية واقتصادية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة محاصرة مناطق الحكم الذاتي، كما تعرض لبنان لكارثة حملة عنائيد الغضب العسكرية الانبرائيلية التي ادت الى قتل المئات من المدنيين والحاق اضرار مادية بالغة . وفي اعقاب هذه الاحداث انعقد مؤتمر القمة العربية في القاهرة للمرة الاولى منذ عام ١٩٩٠ وحقق نجاحاً ملحوظاً في استعادة التضامن العربي . وقد كان للاردن دور طليعي في صياغة توجهاته . كما شارك الاردن في المؤتمر الاقتصادي الثالث في القاهرة وفي المؤتمر الثاني لسدول حوض البحر الابيض المتوسط في برشلونه . اما على الصعيد الدولي فقد عقد مؤتمر دول حوض المحيط الهادي الاسيوية والامريكية بهدف التقدم نحو سوق مشتركة، ومؤتمر دول الجنوب الشرقي لاسيا بهدف نفسه، كما جرى نشاط مستمر للتعاون بين جميع التكتلات الاقتصادية الضخمة . وجدير بالذكر ان اكثر من نصف اتفاقات مناطق التجارة الحرة الاقليمية او الاتحادات الجمركية التي انجزت منذ عام ١٩٤٨ ، والبالغة ٧٦ اتفاقية، حصلت بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦ . وتستمر عملية الاندماج الاقتصادي العالمي بخطى حثيثة .

محضر الجلسة السادسة الملعقة في ١٩٩٧/١/٩

وجدير بالذكر أن منظمة التجارة العالمية التي تضم الآن ١٢٦ عضواً، تنظر في طلبات العضوية لأكثر من ثلاثين دولة تتقدمها الصين وروسيا، كما أن حجم التجارة الدولية ارتفع خلال التسعينات بنسبة تساوي ضعف نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة في الدول النامية في العام ١٩٩٥ ليصل إلى مبلغ ١١٥ مليار دولار مقابل ٥٠ مليار عام ١٩٩٠.

أما على الصعيد المحلي فقد كان الحدث الأبرز ارتفاع الأسعار العالمية لعدد من المواد الغذائية الرئيسية جرت معالجتها بخطوة شجاعة اتخذتها الحكومة بإلغاء الدعم غير المباشر لمادتي الخبز والعلف الذي كان ينتج عنه هدر كبير للمال العام بسبب سوء استخدام هذه المواد.

السوق العربية المشتركة

أن اللجنة المالية إذ تقدر جهود الحكومة لإنجاز اتفاقيات ثنائية للتعاون الاقتصادي مع عدد من الدول العربية، وتحقيق اتفاق تعاون اقتصادي شامل مع الاتحاد الأوروبي والسير بخطى حثيثة نحو تعاون دول حوض البحر المتوسط، والسعي الجاد نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإن اللجنة تؤكد على الأهمية البالغة لأحياء مؤسسات التعاون العربي التي تعزز المصالح العربية المشتركة وتعطي مضمونا لمبدأ التضامن العربي وتزيد من فرص التنمية في جميع الدول العربية وتعزز الأمن والاستقرار فيها، أن الظروف التي تمر بها دول المنطقة تفرض عليها أن تضع هذه القضية على رأس أولوياتها لأنها أصبحت بالنسبة لجميع هذه الدول قضية وجود، فجميع دول المنطقة تعاني من عجز في موازنتها، كما أنه ينقصها الاستثمار العالمي الذي يجلب مع الأموال للتطوير الصناعي والتكنولوجيا الحديثة، ومن الصعب، أن لم يكن من المستحيل توجه الشركات الصناعية العالمية إلى هذه المنطقة بالزخم الضروري إذا لم تكن هذه المنطقة على وئام مع نفسها وإذا لم يتوفر فيها سوق مشتركة تكون مجموعها سوقاً مجدية تصلح لتكون قاعدة متينة للتصدير المتواصل بكميات مستزايدة قابلة للاستخدام.

وإن اللجنة تقترح بالتحديد أن يقوم الأردن بدراسة القيام بمبادرة تستهدف تأسيس سوق عربية مشتركة تضم الدول الراحبة التي يتوفر فيها الاستقرار في الاقتصاد الكلي والتي تعتمد نموذج السوق والاقتصاد الحر وذلك لتحقيق سوق مشتركة يتحرر فيها انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين هذه الدول، وأن يتم ذلك وفق برنامج مدروس يجري تنفيذه خلال فترة زمنية مناسبة، على أن يتحقق إنجاز سنوي ملموس، يتراكم سنة بعد سنة للوصول إلى الهدف، وتقترح اللجنة أن يجري تعاون وثيق مع مصر التي تتحرك في هذا الاتجاه.

دولة الرئيس،

حضرات الأعيان المحترمين،

مراكز مولانة ١٩٩٧

استكملت الحكومة في وضع مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٧ إلى مجموعة من المراكز أهمها الاستمرار في تخفيض العجز في الموازنة العامة، وزيادة المدخرات المحلية، والمحافظة على المستويات العالية من الاستثمار، والاستمرار في التوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الأسواق العالمية والسير بمبدأ الخصخصة الهادف إلى رفع الكفاءة الانتاجية، وتبني سياسات نقدية تحافظ على استقرار سعر صرف الدينار وأجراء إصلاحات هيكلية في مجال التجارة والأسواق المالية ومواصلة العمل على تصحيح أوضاع المؤسسات العامة وتحسين أدائها وتمكينها من استرداد الكلفة المبنية على أساس الكفاية في استخدام الموارد، ومواصلة الجهود لتطوير الأجهزة الإدارية وتوزيع فائض الموظفين بين الوزارات والدوائر الحكومية، والاستمرار في تبني تطوير منهج موازنة البرامج والإداء من خلال خطة استراتيجية متوسطة المدى.

مجلس الأعيان

شبكة الأمن الاجتماعي

وان اللجنة المالية لا تقدم في تقريرها مقترحاتها وتوصياتها حول هذه المرتكزات، فإنها تشير بصورة خاصة الى دعم شبكة الامن الاجتماعي للحد من مشكلتي الفقر والبطالة والتخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية لبرنامج التصحيح الاقتصادي، ولابد هنا من التذكير بأن اللجنة المالية لمجلسكم الكريم كانت قد طرحت فكرة لقائمة هذه الشبكة في تقريرها الذي جرى تقديمه في مطلع عام ١٩٩٣ الذي جاء فيه:-

اقتباس "ان الهدف الحقيقي للتنمية هو تحسين مستوى معيشة الشعب، وقد سبق واشترنا الى ان معدل دخل الفرد هبط في الفترة بين سنة ١٩٨٦ و سنة ١٩٩٢ . واستنادا الى التجارب العالمية، فان كل انخفاض في الدخل الاجمالي يؤثر في الطبقات ذات الدخل الدنيا من فئات الشعب باكثر من معدلاته . اما اهم مظاهر هذا الانخفاض فهو ارتفاع البطالة وانتشار الفقر . ولذلك فاننا نرى ان ما هو موجود من شبكة للأمن الاجتماعي والتي ينبغي توفيرها لضمان الاستقرار في المجتمع من النواحي الاجتماعية والامنية والسياسية هو دون المستوى الضروري . ذلك ان الزبادات في المخصصات الموجهة نحو الجوانب الاجتماعية ذات العلاقة بالفقر هي ادنى بكثير من حجم مشكلة الفقر

وبالإضافة الى قلة الموارد المالية قياسا بحجم المشكلة فان مؤسسات التنمية الاجتماعية تقتصر الى العناصر المدربة والكفوة، كما تقتصر الى أنظمة العمل التي تحقق تواجد الدولة الاجتماعي في شتى أنحاء البلاد حيث تكون الجهة الأكثر التصاقا بالشعب والأسرع في التعرف على حاجاته الاجتماعية والانسانية الماسة والاكثر كفاءة في تأديتها .

ان ما تحتاج اليه البلاد هو قيام شبكة اجتماعية للدولة يشعر المواطنون بوجودها ويتقنون بنزاهتها والتزام العاملين بها فيتأسس لديهم الحس بالامن الاجتماعي والثقة بالمستقبل . انتهى الاقتباس .

وقد قامت اللجنة المالية مرة أخرى بتقديم هذه التوصية في تقريرها الذي قدمته الى المجلس الكريم في مطلع عام ١٩٩٥ ، والذي ورد فيه:-

اقتباس " وترى اللجنة ان اجراءات التصحيح الاقتصادي والاصلاح الاداري للقطاع العام والتوجه نحو الكفاءة الاعلى في مؤسسات الخدمات سوف يرافقها معاناة اجتماعية تنال اكثر الفئات تدنيا في الدخل . ولذا، لابد من اجراء دراسة شاملة لاقامة شبكة للأمن الاجتماعي . انتهى الاقتباس .

ان اللجنة المالية تقدر رصد الحكومة في موازنة عام ١٩٩٧ مبلغ ٧ ملايين دينار كنسوة لصندوق الامن الاجتماعي، الذي اجرت الحكومة بخصوصه اتصالات بالجهات التمويلية الدولية والدول المانحة الصديقة للحصول على الدعم المالي له كي تصل امواله الى مبلغ ٤٠٠ مليون دينار، مكونا بذلك برنامجا اجتماعيا موازيا لبرنامج التصحيح الاقتصادي يعتمد الدعم الاجتماعي الانتاجي بشتى الوسائل من قروض التشغيل والقروض الصغيرة، ولا تقتصر معوناته على المساعدات الانسانية الا في الحالات التي تتعدى فيها فرص الانتاج للأسر الفقيرة .

ان اللجنة تقترح الاستفادة من التجربة المصرية في هذا المجال حيث خلق الصندوق الاجتماعي المصري منذ تأسيسه عام ١٩٩٤ وعلى مدى اقل من عامين اكثر من ربع مليون فرصة عمل .

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين،

الاداء الاقتصادي لعام ١٩٩٦

ان مقارنة الاداء الاقتصادي الوطني والمالية العامة الفعلي لعام ١٩٩٦ مع الاهداف المرسومة تشير الى ما يلي:-

سينمو الناتج المحلي الاجمالي للعام ١٩٩٦ بنسبة ٥٢% . بالاسعار الثابتة بدلا من ٦% كما كان

مكتبة
مجلس
الأعيان

مستهدفاً في مطلع هذا العام ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى المناخ السياسي الذي ساد المنطقة وما نتج عنه من تأثير واسع في أعقاب انفجار أحداث العنف وتعرش مسيرة السلام التي أشرنا إليها. أما المستوى العام للائتمان فمن المتوقع أن يرتفع بنسبة ٧% للعام ١٩٩٦، مقارنة بالنسبة المستهدفة والبالغة ٤%، وتعود هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى الارتفاع في الأسعار العالمية للعديد من المواد التموينية وهي زيادة تكون، عندما تحدث، لمرة واحدة، وبقي الاستثمار مرتفعاً فكون ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للعجز في الموازنة فمن المتوقع أن يبلغ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقبل المنح والمساعدات ٤٦%، بدلاً من ٤١% كما كان مستهدفاً في ربيع هذا العام، وذلك بسبب الارتفاع الحاد في أسعار المواد التموينية، والذي نتج عنه زيادة المبالغ المرصودة لدعم هذه المواد من ٣٨ مليون إلى ١٠٢ مليون دينار كدعم للمواد التموينية وتعويض نقدي جرى تقديمه لجميع موظفي الدولة المدنيين والعسكريين، والمتقاعدين، ومواطنين من حملة البطاقات التموينية.

أما بالنسبة للعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات فإنه من المتوقع أن ينخفض لعام ١٩٩٦ ليصل إلى ٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما المديونية الخارجية فقد ارتفعت بالارقام المطلقة لكنها انخفضت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين كانت ٩٧% بنهاية عام ١٩٩٥، مع استمرار بقاء معدل الفائدة المرجح على القروض المسحوبة بنسبة معقولة تقل عن ٥%، أما المديونية الداخلية فمن المتوقع أن تنخفض من ٨٣٧ مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٥ إلى ٨٢٧ مليون في نهاية عام ١٩٩٦.

اهداف عام ١٩٩٧

وقد عرض خطاب الموازنة للعام ١٩٩٧ اهدافاً محددة في مسيرة النمو والتصحيح بتصدرها تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قدره ٦% والمحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار في حدود ٤%، كما تضمن عجزاً في الموازنة قدره ٣٩% من الناتج المحلي الإجمالي.

العجز في الموازنة

ولابد لنا هنا من التذكير بأن برنامج التصحيح المعدل للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨ يستهدف الوصول إلى عجز عام ١٩٩٨ لا يزيد على ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي مما يعني تحسناً في العام القادم على هذا العام قدره ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٨ أي ما يعادل بالارقام المطلقة نحو ١٠٠ مليون دينار. أن اللجنة ترى أن هذا التحسين قابل للتحقيق إذا قامت الحكومة ببذل الجهود اللازمة له منذ الآن وبدأت بالأعداد لموازنة عام ١٩٩٨ في موعد لا يتجاوز ربيع أو منتصف عام ١٩٩٧.

دعم المواد التموينية

وجدير بالذكر أن ممثلي الحكومة أكدوا أن المبلغ المخصص لدعم للعام ١٩٩٧ متجري أدارته بما يضمن عدم تجاوزه. وأن اللجنة المالية إذ تأمل أن تنفذ الحكومة هذا الالتزام، فإنها تؤكد قناعتها الراسخة أن جميع أنواع الدعم غير المباشر هو ضرر للمال العام يجب وضع حد له وحصره في الدعم النقدي المباشر للمستحقين الذين تثبت حاجتهم. كما تؤكد اللجنة قناعتها أيضاً أن الاتجار بالمواد التموينية يجب أن يتحول كلياً إلى القطاع الخاص وأن ينحصر دور وزارة التموين بمراقبة توفير مخزون استراتيجي كاف في المملكة للمواد التموينية الأساسية، وأن تتدخل الوزارة من خلال المستوردين الأردنيين لتأمين الكميات اللازمة منها عند تنامي مستوى المخزون كما أكد ذلك وزير

مكتبة مجلس الأعيان

التموين، وإن تراقب أسعار المواد التموينية ومواصفاتها للتأكد من عدم قيام توجهات احتكارية في السوق أو تلاعب في المواصفات أو الأسعار.

وتعرب اللجنة عن قناعتها بضرورة تقديم الدعم للمزارعين بوسائل وبرامج مختلفة كتزويدهم باليدار وتقديم المعونة الفنية لهم باقتباس التقنيات الحديثة.

السياسة النقدية

أما بالنسبة للسياسة النقدية فإن اللجنة تنتظر بارتياح إلى ارتفاع احتياطيات البنك المركزي إلى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار، وتؤيد توجه البنك المركزي لرفع هذه الاحتياطيات لتصل إلى حجم الاستيراد لمدة أربعة أشهر، كما تؤيد كل الإجراءات التي يتخذها البنك للمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار، والتوجه نحو تحرير لنقل رؤوس الأموال، والسترخيص لفروع البنوك الأوروبية والأميركية والآسيوية، لأن هذه الفروع ستكون أداة لتنشيط حركة سوق رأس المال واستثماراته المباشرة في الأردن، كما أنها ستساهم في تسهيل الصادرات الأردنية إلى دولها.

دولة الرئيس،

حضرات الأعيان المحترمين،

الحسابات الوطنية

إن اللجنة ترحب أن تلفت النظر إلى ضرورة رفع مستوى الأداء فيما يتعلق بدقة الحسابات الوطنية، وبصورة خاصة تلك الحسابات التي هي أساسية في تكوين أية خطة أو سياسة مستقبلية، ومن أهم هذه الحسابات هي الأرقام المتعلقة بالادخار المحلي.

ففي خطابي الموازنة اللذين قدما مشروعي قانون الموازنة للعامين ١٩٩٣ و ١٩٩٤ لم يرد أي ذكر لحجم الادخار المحلي، بالرغم من إرفاق جداول حول الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية ومكونات هذا الناتج الإجمالي القطاعية، وجدول تفصيلية متعددة.

أما خطاب الموازنة الذي قدم موازنة العام ١٩٩٥ فقد بين أن الادخار للعام ١٩٩٤ ارتفع إلى ٢٩% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة ١٩% للعام ١٩٩٣.

ثم جاء خطاب الموازنة الذي قدم موازنة العام ١٩٩٦ ليذكر أن المدخرات المحلية كانت ١٢% عام ١٩٩٤، وليس ٢٩% كما جرى تقديمه قبل سنة، وإنما ارتفعت إلى حوالي ١٥% عام ١٩٩٥. ثم نفاجأ هذا العام بأن نكتشف من خلال خطاب الموازنة الذي قدم موازنة عام ١٩٩٧ أن الادخار المحلي لعام ١٩٩٥ والذي أعلنت الحكومة قبل عام أنه بلغ ١٥% كان في حقيقته ١١%، أما الادخار المتوقع للعام ١٩٩٦ فإنه سيكون حوالي ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للأرقام الواردة في خطاب الموازنة للعام ١٩٩٧.

إن هنالك فرقاً شاسعاً بين صورة أظهرت لنا قبل عام حصول تقدم مستمر في زيادة الادخار المحلي من ١٢% عام ١٩٩٤ إلى ١٥% عام ١٩٩٥ إلى صورة مختلفة تماماً تظهر لنا الآن وهي أن الادخار المحلي ارتفع ليستقر على نسبة ١٢% لثلاثة أعوام على التوالي للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦. فالصورة الأولى تبين تقدماً مستمراً، وأما الصورة الثانية فإنها تبين أن فترة خصلت بين العامين ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ثم بقيت على حالها لمدة ثلاث سنوات.

لقد ارتفع الادخار المحلي من سالب للفترة التي سبقت اعتماد برنامج التصحيح ليصبح في الفترة الأولى منه ١٩٨٩ - ١٩٩٣ نسبة معدلها ٥%، ثم ارتفع ليصبح في الفترة الثانية ١٩٩٤ - ١٩٩٦ نسبة ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي. وإنما سنقدم تحليلنا على أساس هذه الأرقام، لأنها هي الأحدث بين أيدينا.

مكتبة الأعيان

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

الاقتصاد الكلي

ان تطبيق سياسات الاصلاح الهيكلي خلال السنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٦ وما هو متوقع لعام ١٩٩٧ ، يبين انه جرى التحكم بالاداء العام للاقتصاد الكلي فانخفض العجز في الموازنة من ١٧% عام ١٩٨٩ الى ٣٩% كمستهدف لعام ١٩٩٧ ، بعد ان بلغ ٦٣% و ٣٠% و ٤٦% للسنوات ١٩٩٤ - ١٩٩٦ ، على التوالي . وجرى ضبط التضخم من ٢٥٧% عام ١٩٨٩ الى اقل من ٥% للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٦ وارتفع الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٢٣٧% عام ١٩٨٩ الى معدل ٣٥% للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦ ، وارتفع الادخار المحلي من معدل تراكمي سالب للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٩ ، ليصل الى معدل يبلغ حوالي ١٢% من الناتج المحلي الاجمالي للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ ، كما جرى انخفاض في الرصيد الصافي للديون الخارجية الى نسبة ٩٠% من الناتج المحلي الاجمالي بعد ان كان ١٩٠% عام ١٩٩٠ ، كما انخفض العجز في الحساب الجاري للمدفوعات مع الاخذ بالاعتبار للمنع والمساعدات من ١٤٤% عام ١٩٩٢ الى ٣٢% عام ١٩٩٦ ، ومن نسبة ٢١٢% الى نسبة ٨٤% بعد استبعاد المنح والمساعدات ، وتمكنت السياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركزي من المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار ، كما تحقق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٦٣% لفترة السبع سنوات الممتدة من ١٩٨٩ الى ١٩٩٦ ، اي منذ اعتماد برنامج التصحيح الهيكلي والاصلاح الاقتصادي الشامل . ان اللجنة لا ترى أي سبب يمنع من تحقيق الاقتصاد الاردني الاهداف المرسومة لبرنامج التصحيح الحالي الذي ينتهي في العام ١٩٩٨ .

ان اللجنة ترى انه من الضروري ان يستمر الاردن في برنامج الاصلاح الاقتصادي حتى يتحقق اقتصاد صحي يعتمد على الذات ويخلو من أي اختلال داخلي او خارجي وترتفع فيه نسبة مساهمة

الادخار المحلي في تمويل الاستثمار الى الحد الامن ، وترتفع انتاجية الاستثمار فيحقق نسباً جيدة من النمو فتتخفف البطالة المتراكمة ويتمكن جميع فئات المجتمع من تحقيق تحسن مستمر في مستوى معيشتها ، فيصبح الادخار والمحافظة على اقتصاد صحي ركناً من أركان الحياة والثقافة في المجتمع .

ان نظرة تحليلية الى تقويم اوضاعنا الحالية لتحديد اين نقف في مسيرتنا الاصلاحية ، يمكننا من القول باننا قطعنا اكثر من نصف الطريق ، ذلك اننا حققنا الاستقرار في الاقتصاد الكلي من جهة وبدأنا عملية الاصلاح للتحول الى الاستخدام الكافي للموارد ، وان اكمال ما يتبقى من الطريق يعتمد قبل كل شيء على المحافظة على المكتسبات التي تحققت والبناء عليها .

ان القضايا التي ينبغي ان نتصدى لها في المرحلة القادمة هي الآتية:-

اولاً: ما تزال البطالة الفعلية والمقنعة تشكل نسبة كبيرة من القوى العاملة قد تبلغ ٢٠% منها حوالي ١٥% بطالة فعلية وما لا يقل عن ٥% بطالة مقنعة في اجهزة القطاع العام والشركات التي يسيطر عليها هذا القطاع ، وذلك في قوة عاملة تتزايد سنوياً بنسبة هي الاعلى في العالم ، ولابد لنا من تحقيق نسبة نمو اقتصادي تمكن من استيعاب الزيادة في القوة العاملة ، وتحقيق تخفيضاً تدريجياً في البطالة المتراكمة .

ثانياً: لا تزال المديونية مرتفعة ، بالرغم من تخفيضها ، ولابد من توفير الموارد لخدمتها وللتخفيف من اعبائها . وهذه الموارد يجب ان تتوفر بالعملة الاجنبية .

مجلس الاعيان
الاردني

ثالثاً: يستمر العجز في الحساب التجاري مرتفعاً بشكل يبعث على القلق الشديد، إذ بلغ في عام ١٩٩٦ نسبة ٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي، يجري تمويل ٧٠% منه فقط من الفوائض في ميزان الخدمات، الذي يتكون بمعظمه من تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، وتمول المنح والمساعدات حوالي ١٧% منه، ويبقى الرصيد عجزاً في الحساب الجاري لميزان المدفوعات يمول من حساب الاقتراض الرأسمالي، الذي يحول عبئاً حالياً إلى عبء مستقبلي.

رابعاً: بالرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفع على مدى ٧ سنوات في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٦ بنسبة ٥٣%، إلا أن نسبة الزيادة في السكان لم تكن بعيدة عن هذه النسبة، فلم يرتفع معدل دخل الفرد على مدة السبع سنوات هذه إلا بنسبة ٧% أي بمعدل ١% في السنة فقط، وكلنا يعلم أن النمو لا يتوزع بالتساوي بين المواطنين مما يعني أن دخل بعض قطاعات الشعب لم يرتفع أن لم يكن قد انخفض بالفعل.

خامساً: إن الادخار المحلي ما زال متدنياً، يسهم فقط بثلاث الاستثمار المطلوب، في حين أن استهدافه يجب أن لا يقل عن ٧٠% في اقتصاد صحي وسليم يعتمد على الذات.

سادساً: إن نتائج الاستثمار ما زالت في مستوى متوسط، لابد من اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفعها لتحقيق النسب المرتفعة للنمو المرجوه.

إن مواجهته التحديات المذكورة هذه تفرض على الأردن أن يحقق هدفين معاً، أولهما رفع نسبة النمو الحالية إلى نسبة غير عادية، وثانيهما هو أن يتحقق هذا النمو من خلال الزيادة في تصدير السلع والخدمات في منشآت مكثفة للعمالة للاستفادة من الميزة النسبية في تكثيف الأجور في الأردن قياساً بالأجور في أسواق التصدير في أوروبا وأمريكا وشرقي آسيا وذلك لتخفيض البطالة من جهة ولزيادة

موارد الأردن من العملات الأجنبية وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات يمكننا من المباشرة بتسديد أقساط أصول الديون الخارجية. وتقدم اللجنة عدداً من المقترحات والتوصيات لتحقيق هذين الهدفين.

الاستثمار والادخار

لقد كان الادخار سالباً بنسبة ١٠,٣% عام ١٩٨٣ وتحول إلى موجب عام ١٩٨٨ بنسبة ١%, ثم ارتفع إلى ٥% للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣، وبعدها إلى نسبة ١٢% للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦.

أما الاستثمار فقد كان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٣٤% عام ١٩٨٣، فارتفع إلى ٢٣% عام ١٩٨٨، ثم ارتفع من نسبة ٢٣,٧% عام ١٩٨٩ ليصل إلى نسبة ٣٥% للأعوام الخمس في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥. ولكن الجانب المقلق لهذا الأداء والذي يقتضي أقصى درجات الاهتمام هو أن حصة الادخار المحلي من هذا الاستثمار تبقى الأدنى بين مجموعة الدول التي تشابه الأردن في مستواه الاقتصادي والتي بلغ متوسط مساهمة الادخار المحلي فيها أكثر من ٨٥%، بينما تبلغ هذه النسبة في الأردن للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٦ نسبة ٣٤%. ومن منطلق تحقيق الأمن الاقتصادي والاعتماد على الذات فإنه لابد من رفع الادخار المحلي ليصل إلى نسبة لا تقل عن ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الست أو السبع القادمة كي تمول هذه الادخارات ٧٠% من الاستثمار المطلوب وينحصر الاعتماد على الخارج بنسبة ٣٠% فقط.

إن مضاعفة الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٢% إلى ٢٥% هي قضية بالغة الأهمية، ولكنها أيضاً بالغة الصعوبة. إن تحقيق هذا الارتفاع حصل في العديد من الدول، ولكن خلال فترات أطول من الزمن. ولكن تحقيقه في الفترة الزمنية القصيرة المطلوبة يقتضي، بنظر اللجنة، مجموعة من السياسات والإجراءات نوجزها في الآتي:-

أولاً: الاستمرار في تحديث التشريعات وتعديلها بما يضمن إزالة الغموض في التشريع والعمل على سيادة مناخ اقتصادي عام يعزز ثقة المواطنين.

مكتبة المجلس

ثانياً: الاستثمار في اصلاح اداء المالية العامة بالتخفيض المستمر للعجز في الموازنة والانفاق الجاري وزيادة مخرجات القطاع العام، وتحقيق فائض في السنوات القادمة.

ثالثاً: السير بخطى سريعة لتحسين الاداء الاقتصادي للقطاع العام من خلال خصخصة جميع مرافق القطاع العام القابلة لذلك واشراك القطاع الخاص المحلي والاجنبي في ملكيتها، واشراك القطاع الخاص في تشغيل وصيانة منشآت البنية التحتية غير القابلة للخصخصة.

رابعاً: ان حصيلة الخصخصة هي حساب رأس مالي لا يجوز ادراجه ضمن الإيرادات او النفقات الجارية وإنما يجري استخدام حصيلتها بالعملة الاجنبية فقط في تعزيز احتياطات البنك المركزي، وحصيلتها بالدينار لسداد عجوزات متراكمة او ديون، او في الاستثمار لرفع حجمه مع مشاركة القطاع الخاص في كل استثمار لرفع إنتاجيته، مما يعطي دفعا لمسيرة النمو الاقتصادي.

خامساً: ازالة الحواجز الجمركية على السلع والخدمات بين الاردن وبين اكبر عدد ممكن من الدول العربية، والعمل على ايجاد نواة لسوق عربية مشتركة، والاسراع في توقيع الاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الاوروبي والاتحادات المتحدة، ومحاولة الدخول باتفاقيات مماثلة مع اقتصاد دول جنوب شرقي اسيا، والاستمرار بتحرير التجارة بصورة عامة وافتتاح الاقتصاد الاردني على التعاون العالمي. ان هذا الاجراء يزيد من فرص الاستثمار المنتج وبالتالي تشجيع الادخار، كما انه يزيد من فرص اجتذاب استثمارات خارجية مباشرة الى الاردن.

سادساً: التحرير الكامل لسوق رأس المال، تمهيدا لرفع كل القيود على تحويل العملة الوطنية، والاستمرار في تخفيض الحواجز الجمركية والتعويض عن انخفاض وارداتها للخزينة من خلال الضريبة العامة على المبيعات وتحويلها الى ضريبة على القيمة المضافة.

سابعاً: تقديم مزيد من الحوافز، بما فيها الحوافز المالية التي تغطي نفقات الخبرة الفنية، للصناعات التي تحول إنتاجها الى المواصلات العالمية، على ان تتناسب الحوافز مع التوسع في التصدير الحر.

ثامناً: الاستثمار في اصلاح القطاع المصرفي وتقوية رؤوس اموال المؤسسات المصرفية والمالية واخضاعها للالتزام بالمعايير الدولية التي تحكم سلامته لتعزيز مزيد من الثقة فيها ودفع هذا القطاع الى زيادة وتنويع ادوات الادخار المستخدمة عالمياً بما في ذلك شهادات الودائع والسندات لمدد مختلفة ومحاظ الاستثمار المتخصصة التي تدار بكفاءة. وان اللجنة لا ترى سبباً اقتصادياً يبرر رفع نسب ضريبة الدخل على البنوك والمؤسسات المالية الى اكثر من ضعف ما هي عليه في القطاعات الاخرى. فالقطاع المصرفي السليم يبقى العمود الفقري الذي تستند اليه جميع القطاعات الانتاجية، ولا يقل اولوية عنها.

اما انتاجية الاستثمار التي تقاس بعدد الوحدات من التكوين الرأسمالي الاضافي القادرة على انتاج وحدة اضافية من الناتج المحلي الاجمالي، اي المعامل الحدي لرأس المال الى الانتاج، فاننا نقدم رقمين له. الرقم الاول هو الرقم الاجمالي للفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٦ حيث بلغ هذا المعامل ٠.٧٨. اما الرقم الثاني فهو الذي يتعلق بالفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٦، اي منذ تبني برنامج التصحيح، الذي بلغ ٠.٥٢. ان هذا التحسن من معامل على مدى فترة زمنية طولها ١٣ سنة، كان نصفها قبل التصحيح، ونصفها الاخر بعد التصحيح، يبين بشكل واضح ان برنامج التصحيح الذي حقق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وانجز عدداً من الاصلاحات الهيكلية فانه حقق من خلال ذلك تحسناً ملحوظاً في انتاجية الاستثمار من نسبة متبدلة الى نسبة متوسطة استقرت على فترة اربع سنوات من ١٩٩٣ الى ١٩٩٦ بمعامل معدله ٥، مما يقودنا الى الاستنتاج ان الاقتصاد الوطني ليس بحاجة فقط الى الاستثمار بمسيرة الاصلاح الهيكلي بل الى تعميقها لتحسين انتاجية الاستثمار من نسبة متوسطة الى نسبة جيدة.

وترى اللجنة ضرورة أن تهدف الحكومة إلى تحسين إنتاجية الاستثمار لكي ينخفض عدد الوحدات من التكوين الرأسمالي الإضافي القادر على إنتاج وحدة إضافية من الناتج المحلي الإجمالي من ٥ إلى ٤، وذلك بغية رفع نسبة النمو المستهدفة من ٦% إلى ٨%.

دولة الرئيس،

حضرت الأعيان المحترمين،

لقد جرت دراسات مستفيضة حول مسببات النمو الاقتصادي في عدد كبير من الدول وعلى مدد طويلة من الزمن. ويتضح من هذه الدراسات أن نصف النمو فقط يعود إلى المدخلات المادية التي تتأتى من الاستثمار المالي الذي يوظف للانفاق على المعدات والمواد والعمال. أما النصف الآخر، فيعود إلى مجموعة العناصر التي تتوحد فيها المدخلات المادية وتستخدم لتحقيق الإنتاج. إن أهم هذه العناصر هو المناخ الصحي الذي يجري في ظلّه الاستثمار والناتج عن الاستقرار في الاقتصاد الكلي واعتماد نموذج السوق التي هي الوسيلة الأمثل في التنظيم الاقتصادي الذي يمكن من التكيف مع الظروف المتغيرة، وتوفير قوة عمل قادرة على استيعاب مقتضيات الإنتاج.

إن عملية التصحيح لا تقتصر فقط على رفع إنتاجية الاستثمارات الجديدة، بل إنها تتضمن أيضاً تطوير استخدام الاستثمارات المتراكمة في منشآت البنية التحتية وفي التعليم والتدريب.

البنية التحتية

إن عملية التطوير المطلوبه لرفع إنتاجية منشآت البنية التحتية التي تقوم الدولة بتشغيلها تتم من خلال لشراك القطاع الخاص في استخدامها وفي الاستثمار في توسيعها في مناخ من المنافسة الذي يستند إلى حوافز السوق.

الاتصالات

وفي هذا المجال فإن اللجنة تعرب عن ارتياحها لتحويل قطاع الاتصالات إلى شركة تدار إدارة مستقلة تمهيداً لاشراك القطاع الخاص في ملكيتها، كما أن اللجنة المالية تعرب عن تأييدها الكامل للأسلوب العلمي والمدرّس الذي تعتمده وزارة الاتصالات، وهيئة الرقابة والإشراف على هذا القطاع التي يرأسها وزير الاتصالات، في اختيار شريك استراتيجي، قبل نهاية هذا العام، من بين الشركات العالمية المختصة ليساهم في شركة الاتصالات بنسبة ٢٦% من رأس المال ويتولى توسيع الشبكة وتزويج خدماتها ليصبح الأردن مركزاً إقليمياً في هذا المضمار.

كما تعرب اللجنة عن ارتياحها لتحويل مؤسسة الكهرباء إلى شركة مساهمة عامة تدار إدارة مستقلة تمهيداً لتحويلها إلى شركة من شركات القطاع الخاص.

المياه

إن الكميات التي تفقد في شبكات المياه في المملكة تشكل نسبة ٥٥% من مجموع المياه التي تضخ فيها، نصفه يعود إلى أسباب فنية، والنصف الآخر يعود لأسباب إدارية. إن هذا يعني أن الدولة تحصل على ٤٥% فقط من ائتمان المياه التي تضخها إلى المواطنين، كما أن حوالي ٣٠% يفقد كتسرب ناتج عن التأخر في تأهيل وصيانة هذه الشبكات، وإن اللجنة تؤيد توجه وزارة المياه لتكليف القطاع الخاص بإدارة وتشغيل وصيانة شبكات المياه، وجباية الأموال من المشتركين. كما تعرب اللجنة المالية عن تأييدها لكل توجه من هذا النوع في منشآت البنية التحتية.

وتلاحظ اللجنة ببالغ الأسف أنه يوجد في المملكة مخالفات فادحة في استخراج المياه الجوفية إذ يجري ضخ ٣٠٠ مليون متر مكعب سنوياً من هذه المياه فوق المستوى الآمن لهذا الضخ مما يلحق الأذى بمصادر المياه ويشكل انتهاكاً للقانون يجب وضع حد له دون تأخير.

ولا يوجد في الامد القصير، أي بديل لتوفير كميات اضافية من المياه لمواجهة الطلب المتزايد عليها سوى من خلال تأهيل شبكات المياه، وضبط المخالفات في آبار المياه الجوفية، وتحسين كفاءة تكرير المياه العادمة، والتي توصي اللجنة ان يبدأ تنفيذها بالسرعة التي تقتضيها الحاجة الملحة.

وفي الامد المتوسط فإن اللجنة المالية توصي بالاسراع بتنفيذ مجموعة السدود على الموجب والواله، والسد التحويلي/التخزيني في موقع العدسية على نهر اليرموك، واقامة سد او اكثر على نهر اليرموك اما في الموقع الذي كان مقررا لسد الوحدة و/أو في موقع المخيصة لتخزين الفيضانات غربي موقع سد الوحدة، بالاضافة الى كمية الخمسين مليون متر مكعب المنصوص عليها في معاهدة السلام والتي ترى اللجنة ضرورة الاسراع في تأمينها.

ان اللجنة المالية توصي الحكومة بان تؤمن التمويل اللازم لجميع هذه المشاريع باسرع فرصة ممكنة لتفادي الزيادة في الكلفة التي ترفع مع مرور الزمن، كما توصي اللجنة باشتراك القطاع الخاص في تمويل هذه المشاريع وادارتها.

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين،

وترى اللجنة من الضروري ان تضع امام المجلس الكريم بايجاز صورة عن الوضع المالي في الاردن ومدى خطورته اذا لم يتم تداركه من الان، يبلغ المعدل العالمي حالياً لكميات المياه المتجددة، لسطحية والجوفية، المتاحة للفرد في العام، ان كانت مستخدمة أو غير مستخدمة ٧٥٠٠ متر مكعب. اما في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، فقد منطلق العالم، فهي ٢٠٠٠ متر مكعب. وفي الاردن فهي ٢٠٠ متر مكعب فقط، وبسبب الزيادة في السكان فإن هذه الكميات مرشحة لتصبح في العام ٢٠٢٥، أي بعد أقل من ثلاثين عاماً، كمعدل عالمي للفرد في السنة من المياه المتجددة ٥٥٠٠ متر مكعب، وفي

الشرق الاوسط وشمال افريقيا ٦٥٠ متر مكعب و ١٠٠٠ متر مكعب فقط في الاردن، اذا لم تتوفر اية مصادر جديدة.

ان الوضع القائم في الاردن حالياً والذي يوصف بالشح الحاد سيتحول الى الازمة في وقت ليس بعيداً، ان مشروع اخدود وادي الاردن والذي يتضمن قناة تربط البحر الاحمر بالبحر الميت، فإنه من المتوقع له في حال تأمين موافقة الطرفين الاردني والاسرائيلي عليه، وتأمين تمويله ان يزود الاردن بحوالي ٥٧٠ الف مليون متر مكعب بعد انجاز تنفيذه، وليس من المتوقع ان ينجز ذلك في فترة تقل عن ١٢ - ١٥ سنة. ان هذه الزيادة لا يمكنها سوى تلبيه حاجة الزيادة السكانية المتوقعة خلال هذه الفترة لبقاء حالة الشحة الحادة على ما هي عليه الان. لذلك، وبغياخ اختراق علمي في توليد الطاقة او تحليه المياه في الامد المنظور، فإنه لا بد من النظر في بدائل لجلب المياه الى الاردن عبر حدوده، او من خارج اقليمه. وكما هو معلوم، فإن عملية جلب المياه من اماكن خارج حدود الوطن تحتاج الى اتفاقات سياسية مع العديد من الدول التي قد تأتي منها المياه، او قد تمر فيها، كما انها تتطلب اجراء دراسات دقيقة للجدوى الاقتصادية وبحاج تمويل تنفيذها بمبالغ طائلة تستغرق وقتاً طويلاً لتعبئة مصادرها.

اننا اذا بدأنا العمل لتحقيق هذا الهدف من الان فإننا نحتاج الى فترة لا تقل عن سبعة اعوام لاعداد دراسات الجدوى واجراء المفاوضات السياسية مع الدول المعنية، تتبعها فترة ٧-١٠ سنوات لتأمين التمويل وانجاز التنفيذ. وتترجى اللجنة الى الحكومة بالمباشرة بالسرعة الممكنة في البدء بالدراسات الاستطلاعية لهذا البرنامج لما يقتضيه من حاجة ملحة.

وادي الاردن

اما وادي الاردن فهو اهم منشآت قطاع الزراعة، وربما كان اهم المنشآت الاقتصادية في الاردن، إذ ان حجم الاستثمار فيه يزيد على ١٢٠٠ مليون دينار، كما ان ظروفه المناخية الطبيعية تعطيه ميزة خاصة في الفترة الممتدة من شهر تشرين اول حتى شهر نيسان في سوق الاتحاد الاوربي التي يمكن

مجلس الأعيان

ان تستوعب كل انتاجه بأسعار مجدية، وتورد للجنة عددا من المقترحات التي قدمتها حول هذا المنشأ في تقريرها للسنة الماضية:-

- (أ) اعتماد البحث العلمي والإرشاد الزراعي للمزارعين وتشجيع استخدام التكنولوجيا الزراعية المتقدمة في جميع مراحل الانتاج، والاستعانة بالخبرات العالمية أينما توفرت.
- (ب) تشجيع قيام شركات كبيرة للتسويق تقوم بتحديد مواصفات الانتاج واصنافه وكمياته واسعاره خلال التعاقد المسبق مع الجهات المحلية والخارجية لشراؤه ومع المزارعين لانتاجه.
- (ج) إيقاف التدهور الحاصل بخصوبة الأرض واتخاذ الاجراءات التي تعيد للتربة خصوبتها المفقودة من خلال تطبيق الدورة الزراعية والالتزام المستمر بها.
- (د) ضبط كفاية انتاج المياه وخبزها ووسائل نقلها ونوعيتها والالتزام بقواعد البيئة السليمة لجميع مصادر المياه واتخاذ الاجراءات الرادعة لكل محاولة انتهاك لها.
- (هـ) تشجيع قيام المزارع الكبيرة التي تستفيد من اقتصاديات الحجم واستخدام التكنولوجيا والمكننة الحديثة، مما يزيد من كفاية وسائل الانتاج، ويحد من استخدام العمالة الوافدة.
- (و) توفير المخصصات اللازمة لصيانة جميع مرافق سلطة وادي الأردن.
- (ز) ضرورة إيلاء هذا القطاع رعاية وطنية متميزة ترسم استراتيجية وطنية، تلزم الحكومات واداراتها المتعاقبة.

شبكة الطرق

أما بالنسبة إلى شبكة الطرق الرئيسية والثانوية والقروية والتي يبلغ مجموع أطولها ٧٢٠٠ كيلومتر، كما تقدر كلفتها الرأسمالية بما لا يقل عن ١٥٠٠ مليون دينار، فإن ما يرصد لها من صيانة وقائية أو عادية في موازنة الدولة سنوياً لا يتناسب إطلاقاً مع الحاجة الملحة لحماية رأس المال المستثمر، الذي له أولوية على الاستثمار في طرق جديدة. وإن الإهمال في هذا المجال على مدى السنين الماضية جعل غالبية هذه الطرق بحاجة إلى إعادة تأهيل كامل. وإن للجنة إذ تعرب عن لربّاحها لقيام وزارة الأشغال العامة، وللمرة الأولى، بإجراء مسح شامل لجميع مكونات هذه الشبكة وأعداد ملف، كامل لكل جزء منها يبين جميع خصائصه، فأنها ترى أنه حان الوقت لوضع برنامج شامل

لإعادة التأهيل، يتم على أسس علمية ثابتة وشاملة وتستند إلى فحوصات ميدانية وفقاً للمعايير المعتمدة عالمياً، ويجري تنفيذه على مدى فترة لا تتجاوز ٥ - ٧ سنوات، وفقاً للاولويات الاقتصادية والفنية التي تحددها الدراسات. إن الخطورة في تأخير تنفيذ هذا البرنامج إلى مدة أطول يزيد من كلفة هذا التأهيل الذي يتضاعف مع مرور الزمن مما قد يؤدي إلى تعرض بنية الطرق إلى التلف الكامل. وتلفت اللجنة النظر إلى أن الصيانة السطحية التي تقوم بها الدولة لا تشكل إلا إجراء مؤقتاً لا يحقق سوى تحسين طفيف يزول في مدة لا تتجاوز السنة في غالبية الأحوال. وأما تمويل هذه الاعمال، بما في ذلك التوسع في شبكة الطرق فإن اللجنة تقترح الاقتداء بما هو معمول به في العديد من الدول، وهو أن يتم ذلك من خلال صندوق مالي خاص ينشأ لهذه الغاية وتتكون موارده من ضرائب إضافية على رسوم تسجيل السيارات وترخيصها وعلى أسعار المحروقات التي تستخدمها المركبات، بالإضافة إلى قروض ميسره من الجهات المالية الدولية أو من خلال المساعدات والقروض الميسره من الدول الصديقة.

النقل

إن اللجنة تعرب عن ارتياحها وتأييدها للسياسات التي تعتمدها وزارة النقل والتي تستند إلى الخصخصة في إعادة تأهيل وتوسيع سكة حديد العقبة، وفي إنشاء سكة حديد لنقل الركاب بين عمان وصويلح وعمان والزرقاء، وخصخصة وسائل النقل العام في مدينة عمان تمهيداً لخصخصتها في محافظات المملكة، ومشاركة القطاع الخاص في القيام بخدمات ميناء العقبة، وفي تمويل وإدارة ميناء صناعي جديد لاستيعاب التوسع في تصدير الفوسفات الخام والأسمدة. وتؤيد اللجنة بصورة خاصة إعادة رسملة ديون مصفاة البترول على الملكية الأردنية، وإن تتحمل الحكومة هذه الديون ضمن برنامج اصلاحي شامل لإدارة هذه المؤسسة الوطنية الهامة، على أن يتم ذلك في أسرع فرصة ممكنة، تمهيداً لتحويل المؤسسة إلى شركة مماثلة عامة تملكها الدولة، ثم تتحول بعد سنة إلى شركة من شركات القطاع الخاص يكون من كبار المساهمين فيها شركة طيران عربية خاصة وشركة طيران عالمية، يشكلان شريكين استراتيجيين في إدارة الشركة.

محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ١٩٩٧/١/٩

السياحة

من المتوقع ان تبلغ عائدات السياحة لعام ١٩٩٦ مبلغ ٧٧٠ مليون دولار، ومن الجوانب المشرفة في نمو هذا القطاع هو ارتفاع السياحة من دول مجلس التعاون الخليجي ليكون ٥٢% من مجموع عدد السياح اي حوالي ٦٠٠ الف سائح، وكذلك ارتفاع عدد السياح من امريكا وشرقي اسيا بنسب مرتفعة. وان اللجنة توصي الحكومة باعطاء هذا القطاع اولوية خاصة اذ انه من القطاعات الحيوية التي تحقق التنمية من جهة، وتعكس فوائدها على نطاق واسع في المجتمعات المحلية التي توجد فيها المواقع السياحية في شتى انحاء المملكة، كما ان عائداتها تعزز ميزان المدفوعات من خلال توفير العمولات الاجنبية. وتوصي اللجنة ان تؤمن الحكومة الموارد اللازمة لتطوير المواقع السياحية والانثريه وتأمين البنية التحتية اللازمة لحمايتها وتطوير القوى البشرية اللازمة لهذا القطاع وتنشيط برامج الترويج للسياحة، على ان يتم كل ذلك بمشاركة مع القطاع الخاص. كما توصي اللجنة بانجاز التشريعات الصارمة لحماية المواقع الانثريه.

دولة الرئيس،

حضرات الاعيان المحترمين،

التعليم وتطوير القوى البشرية

لقد افردت اللجنة المالية للمجلس الكريم فصلا عن قضية التعليم في كل من التقارير التي قدمتها لسي المجلس في مطلع كل من الاعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦، وذلك ايمانا من اللجنة بسان رأس المال البشري الذي يبني من خلال الاستثمار في التعليم هو الثروة التي تحقق ببناء المستقبل، واستمرار النمو الاقتصادي، وضمان حسن توزيع ثماره بين جميع فئات المجتمع. وتعود اللجنة المالية لتؤكد ان الخبرة العالمية المتراكمة تدل بدون ادنى شك ان توفر الموارد البشرية بالنوعية الملائمة هو العامل الرئيسي الذي يمكن من حسن استخدام الاستثمار المادي بالتاجيسه تزداد بارتفاع كفاءة العناصر البشرية التي تستخدمه.

وللتأكيد على اهمية هذا الامر، تذكر اللجنة بان كل الدول المتقدمة او الصاعدة الى التقدم تقوم بتقويم سنوي ومستمر لمستوى الطلاب فيها بمختلف مراحل التعليم، ومؤهلات المعلمين وحسن تدريبهم، ومناهج التعليم المعتمدة ووسائله المختلفة ومدى صلاحها، كما انها ترصد تجارب غيرها من الدول لتعرف اين تقع منها في هذا المجال. وقد تبين من جميع التجارب العالمية ان سعة انتشار التعليم الابتدائي وتوفر نوعية جيدة له كان من الاسباب الحاسمة في تحقيق مسيرة النمو في الدول التي حققت تقدما اسطوريا في العقود الاخيرة.

ان مقارنة بين الاردن ومجموعة الدول المشابهه له في الدخل تبين ان الاردن تقدم عليها جميعها في انتشار التعليم افقيا في جميع مراحل الابتدائية والثانوية والجامعية. اما اذا نظرنا الى نسبة النمو الاقتصادي نجد ان الاردن كان في المؤخرة بين هذه الدول. لنا لا نتمكن من ناحية علمية ان نقيم علاقة سببية بين ارتفاع نسب التعليم الثانوي والجامعي في الاردن وبين نسبة النمو المتدنية فيه، ولكننا بكل تأكيد نستنتج ان ارتفاع نسب التعليم الكمي هذه لم تفلح في تقديم العون لتجنب هذا الاداء الاقتصادي المتدني مقارنة بغيرنا. ان ما تتلقاه الدولة في مرحلة التعليم الاساسي يساوي ٨٠٠ فلس على الطالب لكل يوم دراسي ودينار و٣٥٠ فلس على الطالب في مرحلة الثانوي الاكاديمي. ان اللجنة تؤكد ان هذه الارقام تبين بوضوح ضحالة توزيع الموارد على الطلاب في مرحلتي التعليم هاتين.

ولايمكننا مما تقدم الا ان نستنتج اننا قمنا بتوزيع مواردنا على نطاق اوسع من قدرة هذه الموارد على تحمله، فكان التوسع الافقي على حساب مستوى التعليم في جميع مراحل الابتدائية والثانوية والجامعية. ان الواجب يقتضي اعادة هيكلة الموارد بحيث نضمن لولا ان نوعية التعليم في المرحلة الابتدائية، المكونة من ستة الى ثمانية صفوف هي في المستوى الذي تستحقه نظرا لاهميتها ثم تعود ونوزع ما يتبقى من موارد على ذلك العدد من الطلبة في الصفوف المتبقية ونسولوا الى الشهادة

مكتبة المجلس

الثانوية وعلى عدد أقل من ذلك للدراسة الجامعية بما يمكن من أن يبقى مستواه في هاتين المرحلتين عالياً بالمقاييس الدولية، وإن لا تستقبل المؤسسات التعليمية أكثر من هذا العدد، وتوصي اللجنة أن تقوم الحكومة بزيادة موارد التعليم في المراحل التي يلي التعليم الابتدائي الإلزامي من خلال رسوم يتم فرضها أو زيادتها بصورة تدريجية على الطلبة المقتردين خاصة في المرحلة الجامعية حيث لا تغطي رسوم التعليم الحالية سوى ١٥% من كلفة التعليم، ولكن اللجنة تؤكد أيضاً أن الأردن كأي دولة فسي مستواه من الدخل لا يملك الموارد التي تجعله قادراً على الاستمرار في نشر التعليم الفعّال وعلى رفع مستواه في آن واحد، وإزاء هذا، ليس لنا خيار آخر سوى إعادة الهيكلة، أن الإصلاح في التعليم ورفع مويته يتكون من العناصر التالية:-

- تطوير المعلمين وإعادة تدريبهم.
- اعتماد أسلوب المناقشة في التعليم لتنشيط التفكير الحر لدى الطلبة وفهم ما يدرسون بدلاً من مجرد حفظه ومراجعته والتي تتيح الفرصة للمتخرجين للتعليم المستمر مدى الحياة والقدرة على التعامل مع المتغيرات، خاصة في هذا الذي تزداد فيه سرعة التطوير والتغير مع ثورة المعلومات والاتصالات.
- إدخال اللغة الأجنبية التي هي أداة الاتصال بالعالم في موعد مبكر لامتلاك مبادئها في الصف السادس، وإمكانية التعامل معها في نهاية الصف الثامن.
- إدخال العمل اليدوي ضمن النشاطات التربوية في موعد مبكر من الدراسة الابتدائية.
- الاشتراك في الامتحانات السنوية التي تجريها المؤسسات التعليمية في العالم لقياس أداء طلابنا بإداء غيرهم من دول العالم.
- قياس أداء الطلبة في امتحانات عامة تجرى لهم في نهاية الصف السادس ونهاية الصف الثامن تمهيداً لاختيار مساراتهم اللاحقة الأكاديمية أو الحرفية أو المهنية.
- التركيز في التعليم على اللغات والرياضيات والعلوم مع الاهتمام بالبعد الثقافي الذي يعزز القيم الاجتماعية والإنسانية، وعلى رأسها النزاهة ولتقان العمل والإقدام على المعرفة، والذي ينمسي روح المبادرة.

وأخيراً، علينا أن نؤكد أن التنمية القابلة للاستدامة هي وحدها تلك التي تتوزع ثمارها لجميع فئات المجتمع فيتضامن جميع المواطنين في دعمها، وتصبح عملية مستمرة ومتنامية تغذي ذاتها، ولا يوجد بالتأكيد آلية تحقق النمو بنفس الوقت وتؤمن مشاركة جميع أفراد المجتمع في ثمار النمو أكثر فعالية من التعليم، إذا كان بنوعية عالية، أما الاستمرار في الوضع الذي نحن فيه حيث نشهد خريجي معاهدنا التعليمية يخرجون إلى صفوف البطالة فإنه وضع بالغ الخطورة يعرض الوطن إلى زعزعة أمنه الاجتماعي والسياسي.

أما بالنسبة لبرامج التدريب فقد ثبت أن مثل هذه البرامج التي يقوم بها القطاع العام لا تحقق الغرض وأن التدريب المجدي ينحصر في مجالين:-
أولاً: تنشيط برامج التدريب التي تقوم به مؤسسات القطاع الخاص وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والمالي له من قبل الحكومة إذا كان يهدف إلى تشغيل القوى البشرية العاطلة عن العمل لدى هذه المؤسسات.

ثانياً: تقديم برنامج تدريب موحد للغات والرياضيات والعلوم الأساسية لتأهيل العاطلين عن العمل حيث أن تأهيلهم كان ضعيفاً من الأساس.

دولة الرئيس،

حضرات الأعيان المحترمين،

الإصلاح الإداري

إن عملية التصحيح والإصلاح الاقتصادي والتنمية هي العملية الكلية للتغيير الشامل لجميع قطاعات المجتمع، وهي بهذا المفهوم أبرز قضايا الوطن. ومع أن القطاع الخاص هو المؤهل ليكون البيئة النشاط الإنتاجي حيث المناخلة الحرة تضمن الاستخدام الكافي للموارد، إلا أنه يقع على عاتق الإدارة العامة للدولة قيادة عملية التنمية في إطارها الواسع للدهوض الشامل بالشخص، والدولة هي التي تتخذ

محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ١٩٩٧/١/٨

الاهداف وتسن التشريعات، وترسم السياسات والبرامج التي تؤدي الى تحقيق الاهداف، وتخلق المناخ الملائم لتنفيذها. ولا يمكن للدولة ان تقوم بهذه المهمات دون ان يتوفر لجهازها الاداري الكفاءات المهنية والادارية المتخصصة والهيكل التنظيمي الملائمة ونظم المعلومات الحديثة وتقنيات استخدامها.

ان كل هذا يتطلب وضع برنامج شامل للإصلاح الاداري يتضمن تحديث نظم الادارة بتبني التقنيات الحديثة لها، واجراء تعديل جذري على هيكل الرواتب يمكن من اجتذاب الكفاءات العالية المطلوبة. ويزيد من صعوبة القيام بالإصلاح المنشود المناخ السائد حالياً في الادارة العامة والمؤسسات العامة التابعة لها وسائر مؤسسات القطاع العام والشركات التي تسيطر عليها حيث توجد بطالة مقنعة بنسبة مرتفعة، وانتاجية متدنية، وهي عوامل تؤدي بمحصلتها الى تهديد المال وحجب الموارد اللازمة للدولة في اجراء الإصلاح الاداري المنشود، كما انها تحبط خطط الإصلاح هذه حتى لو توفر لها المال.

ان مفتاح نجاح اي برنامج للإصلاح الاداري يقع في شموليته لجميع جوانبه من حيث استقطاب الكفاءات وتحديث الانظمة من جهة، وتوفير فرص التدريب على اوسع نطاق ممكن لموظفي القطاع العام بهدف رفع الانتاجية القادرين والمؤهلين منهم، وإزالة البطالة المقنعة من جهة اخرى، مع احتواء اثارها الاجتماعية في شبكة الامن الاجتماعي التي تشرع الحكومة في اقامتها.

مؤسسة الضمان الاجتماعي

ان اللجنة ترى من المناسب ان تكرر التوصية التي قدمتها في مطلع عام ١٩٩٤ عند مناقشة مشروع قانون الموازنة لذلك العام. اقتباساً " ان اموال هذه المؤسسة هي وقف للمشتركين فيها، وهي ليست اموالاً حكومية. ولذلك فان ادارتها يجب ان تهدف الى ترميمها بغض النظر عن اي اعتبار آخر. وقد دلت التجارب لدى العديد من الدول الصناعية التي تعاني الان من عجز صناديق الضمان فيها عن مواجهة التزاماتها ان ذلك نشأ عن عدم التكافؤ بين اهداف هذه الصناديق وما ينتج عنها من التزامات مع الاليات المستخدمة لتنمية اصولها وارباحها.

ولذا، فان للجنة المالية تنتظر ببالح اهمام الى ضرورة ابراء هذا الوقف ما يستحقه من اهتمام لكي تدار امواله واستثماراته من خلال آليات مستقلة عن التدخل الحكومي وتتمتع بالكفاءة العالية التي تتناسب مع حجم المسؤوليات والالتزامات المستقبلية المترتبة على مؤسسة الضمان الاجتماعي تجاه المشتركين فيها، بما في ذلك استثمار جزء من اموالها في مشاريع اسكانية للراغبين من المشتركين فيها. انتهى الاقتباس.

اتنا ما زلنا نرى ان الحكومة لم تأخذ بهذه التوصية، مع ان لجنتم كررتها في اكثر من تقرير، كما ان الحكومة ما زالت تتعامل مع اموال هذه المؤسسات وكأنها اموال حكومية.

الامن الوطني

ان من اسباب منعة الاردن قوته المسلحة، ورعاية القائد لها على الدول، واحاطتها بمشاعر الاعتراز والتقدير، وتوجيه عناية متميزة لها، لتوفير ما هي جديرة به من دعم، ومدها باسباب القوة تمكينا لها من القيام بواجبها المقدس للدفاع عن الوطن، كما ان جميع الاهداف التي يتطلع الاردن للوصول اليها من خلال برامج وموازناته لا يمكن تحقيقها الا بشيوع الامن ودول الاستقرار. وهكذا فان تطوير أجهزة الامن نوعاً واعداداً وتأهيلاً للقيام بواجباتها على اكمل وجه لحماية امن الدولة وتوفير امن المواطن والمحافظة على كرامته وصون حريته واجب وطني يستدعي كل دعم مادي ومعنوي ممكن ويستحق كل العناية والبدل والتقدير على الدول. وان اللجنة تعرب عن اعترازها بالجهود الكبيرة التي يبذلها صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم في تحديث وتطوير القوات المسلحة، والتي تكللت بالنجاح في الحصول على مساعدات اميركية تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليون دولار لتحقيق هذا الهدف، وصل منها الثلث الاول عام ١٩٩٦، وسوف يصل الباقي في العام ١٩٩٧.

ان اللجنة المالية لا توصي بالموافقة على مشروع قانون الموازنة للعام ١٩٩٧ كما ورد من مجلس النواب، الا انها ترى انه تنفيذا لاحكام المادة التاسعة منه لا يات توصي الحكومة بتحويل المبلغ المتعلق بمجلس الامة بما ينسجم مع احكام هذه المادة.

محضر الجلسة السادسة المعلقة في ١٩٩٧/١/٩

وفي ضوء ما تقدم قررت اللجنة المالية التسبب الى المجلس الكريم بالاتي:-

(١) تقديم الشكر والعرفان لجلالة الملك المعظم والاشادة بجهوده الخيرة التي يواصل القيام بها وفي اصعب الظروف واقساها لتوفير جميع اسباب القوة للاردن سواء السياسية منها او العسكرية او الاقتصادية ، مما جعل جلالتة مصدرا ثابتا لثقة المواطن بمستقبله وامن وطنه .

(٢) الاشادة بالعمل الدؤوب الذي يبذله سمو الامير الحسن ولي العهد المعظم في جميع المحافل الدولية لترسيخ صورة الاردن المشرقة وتعزيز قدراته الاقتصادية والمالية .

(٣) الموافقة على تقريرها والتوصيات الواردة فيه .

(٤) الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ كما ورد من مجلس النواب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اللجنة المالية

لمجلس الاعيان

امين عام مجلس الاعيان

زيد الزبيدي

مشروع

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧

اللجنة المالية
لمجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (١): موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (١): ينص هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧) ويعدل به اعتبارا من ١/١/١٩٩٧ .
المادة (٢) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٢) موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (٢): تقرر ايرادات وتنفقات الحكومة للاتى عشر شهرا المتبقية بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١ بما يلي:- أ- ايرادات (٨٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار ب- النفقات (٨٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار ج- العجز (٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار

مجلس الاعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة (٣): تقرر منح الترميم في هذا القانون بمبلغ (٤٩٢ ٠٠٠) ٤٩٢ ٣١٤ دينار ويستعمل هذا المبلغ لتغطية حوز المزاينة وتسديد القسط للقروض الداخلية والخارجية. المادة (٤): ١- تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الائتمانية للتشاهد عليها التمويل مشاريع محددة في هذا القانون، ويستثنى من ذلك التكاليف للمنح الفنية التي خصصت لمرأى النشاطات الاقتصادية محددة تتفق حسب نصوص هذه التشريعات. ٢- يخصص قدر ل من مجلس الوزراء جزءه سن للمساعدات الميرية لتغطية النفقات غير الجارية للقروض المسلحة الإربنية وتردع في الصندوق	المادة (٣): موافقة كما وردت في المشروع. المادة (٤): موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (٣) موافقة كما وردت من مجلس النواب. المادة (٤) موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ج- اذا لم تحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بمسا ينبغي الفرق بين المقرر من هذه المنح والمتحقق منها. المادة (٥): ١- يتم الاتفاق من المخصصات المصروفة في هذا القانون بقاء على اوسع مالية عامة أو خاصة ويوجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة المزاينة العامة. ب- يجوز إصدار حوالات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية أو الرأسمالية اذا توفرت أسباب خاصة تجاوز مخصصات الشهر للرشد.	المادة (٥): موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (٥) موافقة كما وردت من مجلس النواب.

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		ج- إذا أقيمت تنفيذ أي عمل وريث مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما يوزارة أو دائرة أو جهة رسمية أخرى، يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحالة المالية المصدقة إلى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة أو الدائرة أو الجهة الرسمية الأخرى، بمرافقة مدير علم دائرة الموازنة العامة.
		د- لا يجوز استئصال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها، ولا يجوز تحويل المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

قرار اللجنة

قرار مجلس النواب

المادة كما وردت في المشروع

هـ- لا يجوز الاتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون، كما لا يجوز طرح عطائه، أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المخصصة له في هذا القانون إلا بمرافقة وزير المالية/الموازنة العامة بناء على تسيب مدير علم دائرة الموازنة العامة.

و- لا يجوز فتح حساب أملاك من المخصصات المخصصة في هذا القانون إلا بمرافقة وزير المالية.

ز- يجوز لرئيس الوزراء بناء على تسيب وزير المالية/الموازنة العامة في حالات الضرورة احدث مواد أو يتود جديدة في أي فصل من فصول التقاعد للأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد أو يتود لفصل ذاته.

محضر الجلسة السادسة المعلقة في ١٩٩٧/١/٩

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٦) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٦) موافقة كما وردت في المشروع.	ح- تتدخل المؤسسات والشركات العلمية التي ورتت مشروعاتها ضمن المشاريع العمولة من القروض الخارجية لتغطية التكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها الذاتية، إلا أنها رصنت المخصصات اللازمة لهذه التكلفة في هذا القانون. المادة (٦): ١- يتم الاتفاق من مخصصات اخطئة للقرضين المرمونة في الفصل (١/٤١) بزيادة (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسيب وزير المالية/الموازنة العلمية ووزير الخارجية/ دقة الشؤون الفلسطينية.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٧) موافقة كما وردت من مجلس النواب. المادة (٨) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٧): موافقة كما وردت في المشروع. المادة (٨): موافقة كما وردت في المشروع.	ب- يتم الاتفاق من مخصصات التفتت الطارئة المرمونة في الفصل (١/٤١) بزيادة (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسيب وزير المالية/الموازنة العلمية. المادة (٧): الاجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون. المادة (٨): ١- اجوز نقل المخصصات من مواد التفتت الجارية التي عرفت التفتت لراسلية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسيب وزير المالية/الموازنة العلمية والاجوز النقل بالمكس. ب- الاجوز نقل المخصصات من الراضب والاجور والملازات الواردة في المجموعة (١٠٠) في التفتت الجارية الى اية مجموعة اخرى لو يمكن.

مجلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
		كما أيجوز نقل المخصصات الى الزاكنب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من الموائد الاخرى في هذه النفقات.
		ج- أيجوز نقل المخصصات الى الموائد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز لنقل فيما بينها.
		د- مع مراعاة احكام الفقرات (أ،ب،ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه، بموافقة مدير علم دائرة الموزانة العامة ويسمى من هذه الموافقة وزارة للنفاج.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (٩) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (٩): موافقة كما وردت في المشروع مع تصحيح لغوي في عبارة (رئيسي مجلسي الاعيان والنواب) الواردة في الفقرة (أ) لتصبح (رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب)	المادة (٩): هـ- يستثنى مجلس الأمة من احكام الفقرات (أ،ب،ج،د). المادة (٩): بالرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر يتولى صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وزير المالية فيما يتعلق بالأحكام المالية المتعلقة بالقصل (١/٢) مجلس الأمة كل من:- أ- رئيسي مجلسي الاعيان والنواب اذا تعلق الامر بمجلس الأمة. ب- رئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الامر بمجلس الاعيان. ج- رئيس مجلس النواب اذا تعلق الامر بمجلس النواب.

محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ١٩٩٧/١/٩

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١٠) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (١٠) موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (١٠): أ- لا يجوز تعيين على المادة (١٠٤) لاجور لعمال في المجموعة (١٠٠) في فصول التفتت الحالية. ب- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرسدة لتفقد المشاريع المسمية إلا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تسيب وزير المالية/الموازنة العامة. ج- يتم تحديد الوظائف وعدد العمال على حساب التفتت المسمية بموجب جداول تتضمن رواتبهم واجورهم على أن يتم للموافقة المسبقة على هذه الجداول من رئيس الوزراء بناء على تسيب وزير المالية/الموازنة العامة.

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١١) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (١١) موافقة كما وردت في المشروع.	د- تنتهي أعمال الموظفين والعمال الذين يعثرون على حطب مخصصات المشاريع المسمية بالتفتت تلك المشاريع أو نقلا تلك المخصصات. المادة (١١): يتم تحديد تشكيلات الوظائف للمرسدة بمخصصاتها في المؤسسات الحكومية المرسدة بمخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول التفتت الحالية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسئولياتها وراتبها ودرجاتها أو رواتبها وفق أحكام نظام الخدمة المدنية بملئها الوظائف المرسدة والراتب الحكومية ذات الأنظمة الخاصة.

مجلس الأعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة (١٢) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (١٢) موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (١٢) تعتبر جداول الإيرادات والنفقات المضافة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه.
المادة (١٣) موافقة كما وردت من مجلس النواب.	المادة (١٣) موافقة كما وردت في المشروع.	المادة (١٣) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون كما تنوّل دائرة الوزارة العامة مرقية وتلبية تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الإخلال بالصلاحيات المفوضة بالجهات الرسمية الأخرى.

دولة الرئيس: معالي الدكتور رجائي المعشر.
الدكتور رجائي المعشر:



دولة الرئيس، الزملاء الكرام
بصفتي أحد أعضاء اللجنة المالية فقد
استمعت الى العروض والاجابات التي قدمها
اصحاب المعالي الوزراء والمناقشات التي دارت
في اجتماعات اللجنة حتى وصلت الى تقريرها
الذي اتفق تماماً مع مضمونه.
وسأختصر حديثي على بعض الانطباعات
التي تكونت لدي نتيجة هذه اللقاءات والمناقشات.

اولاً: لقد أظهر جميع من تحدث أمام اللجنة
من وزراء ومسؤولين تفهماً كبيراً لأوضاع
قطاعاتهم وقدموا عروضاً جيدة وفي احيان
كثيرة ممتازة متضمنة رؤياهم لمستقبل سياسات
قطاعاتهم واستراتيجيات وخطط واضحة للتنمية
ونهضة مؤسساتهم ووزرائهم.

ثانياً: أكد الجميع باستثناء رؤساء الجامعات
ارتياحهم لما تم تخصيصه في موازنة عام
١٩٩٧ وان كانوا غير راضين كلياً عن هذه
المخصصات.

ثالثاً: ذكر معظم الوزراء بان قرار اعتبار
قطاعاتهم قطاعات استراتيجية قد اتخذ والهم
معنيون بوضع الخطط والسياسات للوصول الى
الاهداف.

رابعاً: ذكر الجميع وبدون استثناء ضرورة
التوجه نحو القطاع الخاص ليحمل الدور الأكبر
في عصر الانفتاح الاقتصادي العالمي والتوجه
نحو التجارة الحرة بين دول العالم.

خامساً: أكد الجميع على ان الاطر القانونية
اللازمة لتحقيق الاهداف قد تم وضعها وافر
بعضها من قبل مجلس الوزراء وأرسل الى
مجلس الأمة والي بعض الآخر في مرحلة الاقرار
من قبل مجلس الوزراء.

سادساً: أكد الجميع بأن سبب تباطؤ الانجاز
والتنفيذ يعود الى عوامل ثلاث رئيسية اولها
نقص الموارد المالية والثاني نقص الميوارد
البشرية المؤهلة والثالث البيروقراطية اي انها
الاسباب الثلاث مجتمعة.

مجلس الأعيان

كما بينوا تضخم الجهاز الحكومي لدرجة ان أصبح معيقا للعمل كما بينوا صعوبة استقطاب الكفاءات المدربة القادرة على العطاء. ولا بد هنا من الاشارة بقرار الحكومة بوقف التعيين في أجهزة الدولة.

دولة الرئيس الزميلات والزملاء

ان الاسباب التي ذكرت لتباطؤ كلها صحيحة ولو لم تكن لما كنا بحاجة الى ثورة بيضاء ولا الى اصلاحات اقتصادية واجتماعية ولكننا نعيش في مجتمع مثالي واقتصادي متين.

ان المواطن في هذا البلد يريد الحلول لمشاكله الاقتصادية والاجتماعية - يريد حلا لمشكلة البطالة التي نعاني منها ومشكلة الفقر ونوعية التعليم والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي - انه يريد التنمية الاقتصادية الاجتماعية العادلة والتي ينعم من خلالها جميع الشعب لافئة على حساب أخرى يريد تأكيد وحدته الوطنية وترسيخها يريد الحرية المسؤولة والديمقراطية وحقوق الانسان.

والمواطن يعرف ان قيادته الهاشمية الفذة تعني المشاكل والمعوقات فقد دعى جلالة الحسين المعظم الحكومة في كتاب التكليف السامي العمل على معالجة المشاكل ووضع الحلول العملية لها. والمواطن يعرف ان الحكومة التزمت بذلك في بيانها الوزاري. وأعدت لقصي الجهد لحل هذه المشاكل.

دولة الرئيس الزميلات والزملاء

ما دامت الارادة السليمة والقرار السياسي

لتحقيق التغيير موجوده . وما دامت لدى الحكومة الرويا والاستراتيجية والسياسات والخطط موجودة ايضا.

فالسؤال لماذا هذه الفجوة بين ما هو مطلوب وما تم تحقيقه.

فالمواطن لم يعد يفتق بنقص الموارد البشرية والمالية والبيروقراطية وغيرها كسبب لوجود هذه الفجوة ولا عجب فالعديد من الاجراءات يمكن اتخاذها بالادارة الحكيمة الشجاعة المخلصة في مؤسساتنا.

فتحويل الجامعات الى المكان الذي ينصهر فيه أبناء مناطق الاردن المختلفة في وحدة وطنية لا يتطلب المال بقدر ما يتطلب الاخلاص في العمل والولاء لاهداف هذا البلد. فجماعاتنا اليوم أصبحت على العكس مما يجب ان تكون، فيها اليوم حارات القومية وعرقية وطائفية.

واستخدام المنهج الجيد ليس بحاجة الى مال بل بحاجة الى الاستاذ المخلص برسائله التربوية والموجه الصادق المؤمن بوطنه.

وتتكرر الامثلة في أجهزة الدولة المختلفة بتبسيط الاجراءات وتيسير امور المواطنين بحاجة الى ايجاد روح الخدمة المدنية العامة والاخلاص في العمل وتقييم الاداء على مستوى العطاء واعطاء الفرص للقادرين والمؤهلين حتى يعملوا.

والقدرة على اتخاذ السليم وتحمل المسؤولية بحاجة الى تربية وطنية وليس المال والا فلماذا يحجم المسؤول في معظم الاحيان عن اتخاذ

القرار ويتسار خلف تفسيره للقانون والروتين فيرفع الموضوع من جهة الى اخرى اعلى منها تهريا من المسؤولية.

ولماذا نضع القوانين التي تعطي الحوافز للاستثمار وتحل مشاكل عديده امام الناس لتستخدم بواقع التطبيق فلا تحقق نتائجها. فما ذنب المواطن في تحمل تبعات ونتائج هذه الاوضاع.

دولة الرئيس الزميلات والزملاء
ان المطلوب في المرحلة القادمة يتلخص فيما يلي:-

١- الاخلاص في العمل والولاء لهذا الوطن فالاردن كبير بقيادته وكبير بشعبه وكبير بمؤسساته بحق لنا ان نفاخر بانجازاته وان نشعر باعزاز عظيم لانتمائنا له فخدمته على اعلى درجات العطاء واجبة على كل واحد منا.

٢- وضع التشريع التي تحدد المحظور فكل شيء جائز باستثناء ما يسيء الى امننا واخلاصنا وديننا وحضارتنا.

٣- الطلب الى كل مسؤول ان يعيد النظر في الاجراءات في وزارته او دائرته بقصد تبسيط هذه الاجراءات وتيسير امور المراجع والمواطن وتقديم تقارير دورية حول ذلك الى رئاسة الوزراء ووزارة التنمية الادارية.

٤- تدريب الموظفين على التطبيق المبسر للقانون قبل بدء العمل به حتى يلبي هذا القانون الغاية التي وضع من شأنها.

٥- رصد المخصصات لتكون منسجمة مع الاولويات وهنا اركز على قطاع المياه ومشاريعه الهامة والتعليم لان من خلاله يبنى الانسان الذي هو اعلى ما نملك.

٦- تعريف المواطن بأماكن القوة والضعف في مجتمعنا اقتصاديا واجتماعيا ووضع الخطط طويلة الاجل التي توضح اين نحن الان والى اين نحن سائرين حتى لا يفاجئ المواطن بتغييرات مستمرة وهزات يكون لها ابعادها الامنية والاجتماعية.

٧- العمل على بناء الجسور بين أبناء الشعب لترسيخ وحدته الوطنية فالحوار الهادف الصريح المسؤول يمكننا من مواجهة قضايا عديدة مثل العلاقات بين الاردنيين بعضهم ببعض بغض النظر عن مناباتهم واصولهم او دينهم بارتياح وبدون تشنج مما يساعد على توثيق اواصر وحدتنا الوطنية.

دولة الرئيس الزميلات والزملاء

هناك الكثير الممكن عمله ولدينا الطاقة والمعرفة وبقي علينا ان نعمل بهمة للنهوض بهذا البلد الى المستوى الذي نريده قيادتنا الهاشمية ونريد ان ينعم به مواطننا وانني على يقين بان هذا ما نريده حكومتنا والله الموفق.

دولة الرئيس المجلس:

معالي ابو هشام.

مجلس الأعيان

السيد احمد الطراونة:



سيدي المجلس يحيل اعماله وقوانينه الى اللجنة المختصة، وتناقش اللجنة المختصة كل الاوراق في اجتماع اللجنة ويمثلها المقرر امام المجلس الا اذا كان لاحد الاعضاء ملاحظة ليشير اليها في التقرير ان لفلان من الاعضاء رأي والا على هذا الاساس لانتقل تقرير واحد من المقرر انما نتلقى عدة تقارير من كل واحد من الاخوان اعضاء اللجنة.

ولذلك اري ان يكون المقرر هو الناطق باسم اللجنة وان كل مايرد في ذهن أي عضو ان يديه في اللجنة الا اذا كان له رأي يخالف رأي اللجنة فيشير في التقرير ان لفلان رأي اما اذا تركنا مقرر اللجنة يبدى الرأي ويصبح كل عضو مقرر للجنة هذا امر يطول على المجلس ويصعب وارجو ان انبه الى ذهب والرأي للمجلس وشكرا سيدي.

دولة رئيس المجلس:

شكرا معالي الاخ، الان معالي السیده لیلی شرف.
السيدة لیلی شرف:



شكرا دولة الرئيس، ابدأ بتوجيه الشكر للجنة الماليه الموقرة ولمقررهما الدكتور كمال الشاعر على التقرير العلمي الواسي اللائق بمستوى المسؤولية الملقاه على عاتقنا كمجلس واسجل ان ان استمرار التوجه نحو التغلب على عجز الموازنه يدعو الى الاطمئنان ونأمل ان يستمر هذا النهج الى ان نصل الى الهدف المنشود.

سيدي الرئيس كعادتي في مناقشة الموازنه العامة لن تكون مداخلتي معنيه بارقامها، بل بمضاعفاتها وما يحيط بها مما يؤثر في العملية التنمويه الشامله التي هي غاية في كل موازنه.

ولي في ذلك بعض ملاحظات وسأركز على نواحي ثقفتي وربما تعلق غيري الكثيرين ونحن نندفع في عملية التصحيح، والتنمية والابتخراط بالبيئة العالميه.

برنامج التطوير الاول لم يخدم عملية التحديث في التعليم مضمونا واسلوبا، بل ربما يكون قد احدث بعض التراجع في ذلك وادعي انه حتى لو ان برنامج التطوير التربوي قد ادى رسالة ايجابية الا انه حدث قبل عشر سنوات تقريبا وقبل هبوط التغيرات الاقتصادية والجغرافية والسياسية والاعلاميه الدوليه علينا وهو بحاجة الان الى المراجعة الجذرية في مضامين التعليم ونوعية مباحثه وعزبلته ليستطيع اعداد الانسان روحيا وعمليا فكريا وثقافيا ومهارة الانسان الواعي لهويته الثقافية الحضارية عملية التآكل بها ولكنه منفتح على العالم ومتطلبات قرن جديد.

ولاحاجة بنا للتأكيد على أهمية المرحلة الاولى للتعليم واثرا في المراحل اللاحقة وفي تأسيس القدرات واكتشاف المواهب وتعميق الهوية الحضارية بلا انغلاق بل بانفتاح الوثائق في التماثل ولعل تجارب الدول التي قفزت قفزات تنمويه هائلة تنقصنا في هذا المجال ولا ضير في الاستفادة في تجارب امم اخرى وتطويعها لما يناسب مجتمعنا.

واذا كان التعليم الاساسي بحاجة للعناية والمراجعة فان معظم مخرجات التعليم الجامعي اصبحت تشكل خطرا على العملية التنمويه ونوعيتها. جامعتنا الرسميه تترجح تحت وطأ ضغوط سياسية وماليه وبيروقراطية كبرى جعلت من مخرجها دون ما كانت عليه في السنوات الاولى لتأسيسها ودون توقعاتنا منها. لا

الملاحظة الاولى هي دائما القوى البشرية التنميه الانسانية، لقد اعتدنا سيدي الرئيس ان تكون مخصصات الوزارات والهيئات التي تعلى بالانسان اقل بكثير من مخصصات تنمية الجماد اذا صح التعبير، بل اقل من احتياجات هذه الوزارات الحقيقية وارعم اننا نعطي الاولويه لفتح طريق غير ملح او بناء مبنى لدائرة او وزارة على تغذية الوزارات المعنيه بالنمو الثقافي والفكري والنفسي والروحي للانسان واعني بها.

وزارات الثقافة والشباب، والاعلام والتنمية الاجتماعيه والارواق وحتى التربية والتعليم التي نفاخر بانها من اولى اولوياتنا. ونظرة واحدة الى الموازنه العامة تغنيانا عن التفصيل.

وينبع عن موضوع التنمية الانسانية مجالات عديدة متصلة ليس فقط بعملية تنمية الانسان لذاته بل لتهيئة القوى البشرية اللازمة لجعله اقتصاد منتج مزدهر ومنافس. ان اطليل الحديث عنه في كل مناقشه للموازنه يعيد عدد منا ذلك ونعبر عن القلق عليه وقد عبرت اللجنة الماليه في تقريرها على ذلك.

المجال الاول هو التعليم الاساسي: ازعم ان مخرجات التعليم الاساسي لاتخدم النمو الواعي المتفتح للانسان ولا تعدد لدخول سوق العمل انسانا منتجا قادرا على التصدي للمشاكل واجاد الحلول لها، انسان يملك زمام المبادرة وحسها والعقل المبدع الذي يؤهله لذلك ازعم ايضا ان

مجلس الأعيان

مجال هنا سيدي الرئيسى للاسترسال في المشاكل التي تعاني منها جامعاتنا ولكي واجينا كمجتمع الحكومة ان نعيد للجامعات اعتلاليتها وان نستطيع الحلول المالية والادارية والاكاديمية لكي تنهض جامعاتنا الرسمية من كبوتها ويتمكن أساتذتها من الانتاج والبحث العلمي المطلوب ولتعلب الدور الذي يطلب من الجامعات في المجتمعات المتحضرة سواء في الانتاج البشري او العلمي النظري والعملية.

والا أصبحت مخرجاتها شيئا فشيئا عبئا على المجتمع ونمائه وتقدمه.

واما الجامعات الخاصة التي جاءت لتتحمل جزءا من هذا الحمل الثقيل فقد واجهتها حملات التشكيك والتدخل المبرر حينما وغير المبرر احيانا أكثر بكثير وفي حين كان يمكن ان يصبح الاردن مقصدا للتعليم العالي كما هو حاله في الطب بما في ذلك السمع العلمية الجامعية والفائدة المالية والاقتصادية للملكة أصبح التعليم الجامعي الخاص مشغولا بالدفاع عن نفسه وتقادي الضربات والعراقيل التي توجهها اليه الجهات الرسمية التي في واجبها حمايته.

تشجيع حوله جو الاضطراب والقلق. وإذا كانت التدخلات مبرره في بعض مؤسساتنا التعليمية لتصحيح مسارها وضبط مستواها الا ان التعميم في الحكم وعدم التفريق قد ييني مؤسسة وأخرى او خطأ وآخر اساء الى صورة التعليم الجامعي الخاص في بلدنا اساءة كبرى وهو اساءة الى البلد ذاته وقواه البشرية ومدى

استقطابه للطلاب في دول الجوار الشقيقة وغيرها.

وفي وقت يتجه كل جهدنا الى تشجيع الاستثمار وانشاء المؤسسات الاهلية في كل مجال بدأنا باحباط تجربتنا الاولى هذه واطلاق العميمات المضرة والاحكام المطلقة والتدخل المعيق والقرار المبني على الاشاعة او الارتجال او التسرع قبل التأكد.

سيدي الرئيس اننا كمجتمع وكمؤسسات علمية او اقتصادية او ثقافية يجب ان نتضام في التدخل الذي يضبط جودة مخرجاتنا وحسن استعدادنا ولكن عندما يصبح التدخل معيقا نكون الاثار مدمره.

وفي حين تعلن وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي عن قرب العودة الى استقلالية الجامعات رسمية واهليه وتحريرها من برائن بيروقراطية الدولة يشتد التدخل المعيق وهو غير المواقبه والتصحيح والمساعدة على التوجه السليم.

ويرتبط بموضوع تنمية القوى البشرية موضوع التدريب وهو باعتقادي يقسم الى ثلاث اقسام وهو مع التعليم اكبر معنى على انتشار الاقتصاد وتغذيته بالكفاءة والقدرة.

فالمؤسسات الخاصة اخذت تعي اهمية التدريب وتقوم به ونحن نراقب الكثير من المؤسسات التي انشأها جيل الشباب تلعن بالتدريب الذي تظهر نتائجه واضحة في ادائها

وتعاملها. اما مؤسسات الجهاز الرسمي فالحالة فيها يمكن ان توصف بالمريعة.

لاحظوا معي ايها الاخوة ان الخانات مقابل بند البعثات العلمية والدورات التدريبية في موازنات معظم الوزارات ان لم تقل جميعها ربما باستثناء برنامج التدريب في وزارة التربية والتعليم خالية من أي رقم، ذات بياض ناصع في كل مجال من مجالات العمل، ولكننا نحمد الله ان التدريب والبعثات العلمية قد ذكرت على الاقل لعل انه يلهمها الى القناعة بجذواها فتعبأ الخانات البيضاء ويكون لنا برامج تدريب متواصله.

فالموظفون العاملون بحاجة الى تدريب دائم وتحديث القدرات والمعرفة في جميع الحالات قاسم لآخرى في زمن التغيير السريع هذا والموظفون يلتحقون بوظائفهم للمرة الاولى او ينتقلون من عمل الى عمل بحاجة الى التدريب لكي يفقهوا ما هم مقدمون عليه.

اضف الى ذلك ان التدريب يمكن ان يكون وسيلة للتخفيف في اكتظاظ جهاز الدولة.

وانا هنا اقترح برنامجا تدريبيا كنت قد اقترحت في العام الماضي اعيد بعض ملامحه الان لاني اعتقد بفائدته هذا البرنامج يتضمن اختصاصات متنوعة تفيد سوق العمالة في اقتصاد البلد عامة يعرض بمقتضى هذا البرنامج على يراد الاستغناء عنهم في دوائر الدولة لعدم الحاجة لهم اعطوا الجوائز اللازمة ودبروا على مهارات تفيدهم في سوق العمالة استطاعوا ان

يلتحقوا باعمال جديدة في القطاع الخاص قد تكون لهم اجزى وللدولة فرجا ومخرجا، قد يقال ان ذلك مكلف جدا، صحيح ولكنه استثمار في القوى البشرية وليس انفاقا وهو يهيء الجهاز الحكومي للاصلاح الاداري ويؤهل الافراد لعمل مجز مثمر له ولاقتصاد بلده، وعلى كل حال فهي فكرة جديرة بالتجربة والامتحان، وقد لجأت اليها كثير من الدول وكثير من المؤسسات في العالم ويمكن ان تبدأ على نطاق ضيق ثم تتسع كلما حققت نتائج ونجاحات.

واستكمالا لذلك ولخطة اعداد القوى البشرية عامة يجب ان ننظر بعناية وجراحة وجدية الى دور كليات المجتمع التي قصد منها اعداد الصف الثاني من المختصين الفنيين المهرة فاذا بها تنقلب الى جامعات مشوهة، لقد أصبح من الضروري اعادة النظر في دور كليات المجتمع والعودة بها الى غايات انشائها الاولى في اعداد المهنيين المهرة وحفزها على ادخال اختصاصات جديدة تساهم متطلبات سوق.

العمالة الجديدة والتطورات العلمية تكنولوجيا عمليا ونظريا. والا فستبقى تخرج افواج البطالة المتتالية.

سيدي الرئيس:

ان الانتقال الى ما يسمى بالاقتصاد المتوق بالاضافة الى اعادة الهيكلة التصحيحية التي تقوم بها اليوم في بلدنا تحتاج الى ذراع اجتماعي متين هو نشر شبكة الأمن الاجتماعي وتوسيعها وربط عناصرها في حلقات متصلة، الاسكاني ان

مكتبة المجلس

يكون لنا هنا صندوق تنمية وتشكل هناك صندوق معونه وطنيه ونقول ان لدينا شبكة امن اجتماعي. ان شبكات الامن الاجتماعي هي برامج متداخلة ومنفرعة ذات اذرع متعددة يجب التنسيق بين ادارتها ترقيتها الدراسات والمراجعه الدائمة لاساليبها ومسارها وتبسط اجراءاتها حتى تتمكن من الوصول الى جيوب الفقر كلها. وتتفادى الوقوع ضحية الاستغلال.

سيدي الرئيس

لقد حضرت اجتماعات اللجنة المالية واستمعت الى معالي وزيره للتخطيط ووزير المالية في شرحهما عن الاستعدادات لاستكمال عناصر شبكة الامن الاجتماعي، وكلها كانت مطمئنة ومشجعة تبعث الشعور بأننا على الطريق الصحيح لكن تجارب الماضي علمتنا القلق على مثل هذه البرامج وهي تتنقل من حيز المشروع النظري المزين بالغة العلاقات العامة الى حيز التطبيق الذي يردده المتعثر والعقبات العملية وسيظل القلق يساورنا الى ان يبدأ التنفيذ الفعلي. ويتركز هذا القلق في عدد من الجوانب لعل اهمها قلة المخصصات المرسودة في الموازنه للمرحلة الاولى للتطبيق، فاذا كانت كلفة الشبكة ستكون حوالي ٤٠٠ مليون دينار للسنوات الست القادمة فكيف يكفي ان تكون ميزانية سنة التأسيس. والانطلاق سبعة ملايين دينار فقط.

والميطيق يقول ان السنوات الاولى هي سنوات الاتفاق الاعلى لان نتاج هذه البرامج سيظهر بان الله اعلمها كلمه ميرت السنوات.

ومع ان معالي وزيره الماليه والتخطيط قد شرحا لنا بان هنالك مصادر مكمله للمبلغ المرصود فان القلق لايزال يساورني على مرحلة الانطلاق الاولى وهي اهم مرحلة في هذه الفترة الحرجة اما المناخ الاستثماري المحفز الذي نتكلم عليه دائماً فازعم انه لايزال غير محفز ولا مرحب بالمستثمر اجنبيا كان ام عربيا ام اردنيا وجو القلق والتذمر من الاجراءات والتعقيد والتعامل الجاف والمعتل منتشر في مجتمع المستثمرين كبارا وصغارا وشبابا يدخلون المجال للمرة الاولى او شركات كبرى لها في هذا المجال خبرات كبيرة، والتذمر الذي يسود. الاوساط الاقتصادية المناخ المضيف للاستثمار يتطلب اكثر من سن القوانين. ولعلي اشير هنا الى بعض ما يوزق المعنيين في هذا المجال.

١- تعامل الموظفين المسؤولين عن الاستثمار وترخيصه في دوائر الدولة تعامل بطيء جاف معتدل لم ينتقل الموظف المعني بعد من المرحلة الاقتصادية الماضية الى افق الحاضر والمستقبل وكأنه يقاوم التوجهات الجديدة بدل تشجيعها والترحيب برأس المال المستثمر ولعل هذا يمكن تصويبه بالتدريب الهادف والمركز كجزء من برامج التدريب المتنوعة التي اشترت اليها سابقا.

٢- ضرورة الاسراع في اجراءات الاصلاح الاداري، لقد مضى اكثر من عقد من الزمن ونحن نتحدث عن الاصلاح الاداري او نرأج

مكاننا، كفانا دراسات نظرية وأن لنا التطبيق فالحديث عن سوء فاعلية الادارة الرسمية والفساد الذي ينتج عن ذلك يسيء الى مشاريع الدولة التنموية ويعيق القفزة الضرورية لحيوية اقتصادنا ومستقبل مجتمعا وهذه قضية أصبحت ملحة، خطيرة في الحاحها عسى ان نخرج بها قريبا من حيز الكلام والتظهير والندوات الى حيز العمليات الجراحية الموجهة ولكنها شافية.

٣- شفافية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي والشفافية في التطبيقات في الدولة امر اصبح في غاية الخطورة هذه الشفافية تزيل الشكوك تعظم الثقة تؤكد المصداقية تكشف الفساد وتقضي على استقراره وتؤثر ايجابيا في جو الاستثمار والجهود التنموية.

٤- ان تركيبة الاقتصاد الحر تفسح في المجال امام الاحتكار والاستغلال وهذا محذور نستطيع ان نلغاه باجهزة المراقبة الدائمة لمنع الاستغلال وقوانين منع الاحتكار والسيور على تطبيقها ويمكننا في هذا المجال الاستفادة من تجارب دول اخرى سبقتنا في ذلك والتنسيق معها والاستعانة بنشاط مؤسسات المجتمع المدني المختصة في حماية المستهلك وان تسارع الى سن هذه القوانين قبل ان تقع في مطبات يصعب الخروج منها.

٥- ان اغراءات التنمية السريعة والاقتصاد الحر تغري بالجور على مصادر الثروة الطبيعية وقد نسينا متطلبات التنمية المستدامة.

ان الطبيعة الاردنية طبيعة هشة تحتاج الى عناية خاصة لكي يدوم عطاؤها فاذا دفعنا اغراءات التنمية السريعة او صعوبات آتية نمر بها الى انتهاج سياسات غير متوازنة في تعاملنا مع مصادرها الطبيعية، كان عمر تنميتها قصيراً وارتدت علينا اخطاؤها ليس على حساب اجيالنا القادمة وحدها بل على حسابنا نحن اليوم ايضا. لذلك فانني ادعو الحكومة الى القيام بدراسات بيئية لكل مشروع صناعي او زراعي او مائي لمعرفة مدى تأثيره على البيئة واستمرارية صحتها وعطائها كما أصبحت تفعل جميع الدول الواعية لأهمية التنمية المستدامة فدرهم وقاية خير من قنطار علاج.

واخيرا فهناك الجانب السياسي لعملية التنمية فالالاقتصاد والاستثمار والنشاط التنموي لا ينبع من فراغ ولا يوجه الى فراغ، وفي هذا المجال لابد من التركيز على نقطتين هامتين:

١- ان عودة الديمقراطية الاردنية الى اندفاعها الاول امر ملح في غاية الاهمية والخطورة وتوسيع قنوات المشاركة الشعبية في صنع القرار واحترام الارادة الشعبية في القرارات الوطنية هي واحدة من الضمانات الاكيدة للحمة المسيرة التنموية ولكي يتبنى المجتمع بسائر فئاته هذه المسيرة ونتائجها.

لا يمكن تحرير الاقتصاد بدون تحرير الانسان وان يتبنى الانسان عملية التنمية اذا بقي مهمشا متراجعا على قارعة الطريق لا شريكا في صنع القرار وتحمل مسؤولياته.

مكتبة

والشراكة في صنع القرار هي الحرية في التعبير والحرية في النشاط العام، والحق به بالاختلاف والحق في إيصال الرأي إلى مراكز صنع القرار والحق في تأسيس مؤسسات المجتمع المدني التي توطئ نشاط المواطن وتفعيل هذه المؤسسات لتكون مسرحا للتعبير عن ارادته ووسيلة للعمل الجماعي الفعال والتجمع والاعتراض الذي شرعه الدستور وأكده الميثاق الوطني.

٢- أما البيئة السياسية العربية قد أصابها في السنة الأخيرة القلق والاضطراب وعدم الوضوح وترك ذلك أثره في المناخ الوطني العام وفي اشتداد القلق والتوتر الداخلي كما ترك أثره السلبي في مجال الاقتصاد الوطني.

أن بلدنا صغير قليل عدد السكان وشحيح الموارد الطبيعية، وهو وحده بمعزل عن عمق الاقتصاد العربي غير قابل للماء والازدهار وتحقيق القفزة الاقتصادية المرجوة في عهد تجد اقتصادات العالم الأقوى أن عليها أن توسع رقعتها في اتفاقيات التكامل الاقتصادي مع جيرانها وفي منطقتها الجغرافية.

أن غايات سياستنا العربية يجب أن تتوجه إلى دعم التكامل الاقتصادي العربي وانعاش الاتفاقيات الاقتصادية العربية والتي وضعت قبل أن تقوم أي من التكتلات الاقتصادية التي نعرفها في العالم وتفضيل مؤسسات العمل العربي المشترك.

في هذه التوجهات مع إلى التخصص والنشاط الاقتصادي الأملي فنان مساحة التحرك

الاقتصادي يجب أن تتسع وتتكامل ولكننا لن نستطيع أن نقوم بهذا الدور ما دامت سياستنا العربية يشوبها التقلب وعدم الوضوح وعدم شفافية التوجه فبددت العوده إلى سياسة عربية ومتوازنة وبدون السعي لتوسيع رقعة النشاط الاقتصادي الاردني إلى سمعته العربي الطبيعي تبقى محاولات النهوض قاصرة.

شكرا معالي الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

شكرا معالي السيد ليلي شرف، والان سعادة الدكتور اشرف الكردي.

الدكتور اشرف الكردي:



بسم الله الرحمن الرحيم

تشرف بان التي هذه الكلمة عن دولة الدكتور عبد السلام المجالي الذي حالت ظروف اضطرارية دون مشاركته معنا هذا اليوم، وكما انني ارجو اعتبار هذه الكلمة ممثلة لما اريد قوله ونشاركني ايضا سعادة الدكتور الزميل داود حنايا فيها.

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

الاخوات والاخوة الزملاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نبدأ بالشكر للجنة الشؤون ومقررها على التقرير الوافي الذي توافرت فيه النظرة الفاحصة كما ونشكر الحكومة الجليله على ما بذلت من جهد لتهيئة الموازنه بالشكل والرقم الذي نراه وان ننسى جهد صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد المعظم الذي يبذل الجهد المتواصل في كل اقطار العالم ليقفوا الى جانب الاردن بالدعم وكل هذا ما كان سيتم لولا توجيهات القائد الباني جلالة الحسين المعظم.

دولة الرئيس

الزملاء المحترمين

سوف لا نتعرض الى تفاصيل الموازنه والتي سبقنا لبحثها زملاء آخرون الا انني اجد لازما علينا ومن الناحية الرقمية والسياسية العامة ان نطرح على مجلسكم الموقر وعلى الحكومة الكريمة بعض النقاط التي تم بحثها فيما مضى واتفق عليها ولما يتم تفعيلها او ترجمة بعض ما اتفق عليه الى واقع ملموس.

١- ففي مطلع عام ١٩٩٥ قرر مجلس الوزراء وبتوجيه من جلالة الملك الحسين المعظم بقراره رقم (٩٣٠) تاريخ ١٩٩٥/٥/٦ ان يستضيف الاردن مقر اكااديمية القيادة الدولية كمركز من مراكز جامعة الامم المتحدة وتعهد بان يقدم مبلغ مليون دولار سنويا كمنحقات لهذا

المقر وبناء عليه وقعت الاتفاقية بين الحكومة وجامعة الامم المتحدة، واسمحوا لي ان ابين ماهية هذه الاكاديمية والتي اصبح الاردن مقرا لها:

تقوم كل دولة من دول العالم بتسمية عدد ممن تعتقد ان لهم مستقبل قيادي واعد في حقله ومن كل التخصصات في القطاعين العام والخاص يجتمعون كلهم في عمان للتعارف والمناقشة الحرة المباشرة عارضين ومستمعين الى وجهات النظر المختلفة لكل ما يعرض عليهم بعيدا عن لغة الفرض، ثم يدعى لهم قادة من مختلف دول العالم والمؤسسات الدولية ممن مارسوا القيادة واتخاذ القرار ولديهم تجارب طويلة توضع كلها امام هذه المجموعة الناشئة للاطلاع والمناقشة ثم يتم تنظيم دول العالم المائة والثمانون في ثمانية عشر مجموعة كل مجموعة تحتوي على دولتين من كل قارة من القارات الخمس ويراعى الحجم والديانة والوضع الاجتماعي والاقتصادي ثم تشكل منهم ثمانية عشر مجموعة مختلطة تقوم كل منها بزيارة مجموعة من المجموعات الدولية يلتقون فيها مع قياداتها من مختلف المشارب ويحاورونهم عن قارب في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والدينية ثم تعود جميع الفرق بعد ذلك الى الاردن ليقيم كل فريق منهم موجزا مما رأوا وسمعوا ويتم بعد ذلك جمع هذا كله في كتاب يوزع في جميع اجزاء العالم.

محضر الجلسة السادسة الملعقة

يؤمل من ذلك انه بعد عقد او يزيد من الزمن ان نتاح لهؤلاء المشاركين ان يتسلموا وتبوأوا المراكز القيادية في بلادهم مستفيدين من الخبرات والمعارف التي أتتحت لهم. وبهذا نرى ان الادن هو المركز في المستقبل لتهيئة القادة في العالم.

لقد قامت الحكومة مشكورة بدفع جزء من هذا المبلغ الا ان الجزء المتبقي من عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٦ لم يدفع بالرغم من الوعد الذي اكدته الحكومة السابقة بالتزامها الكامل بالدفع ومن النفقات العامة لترصد من موازنة ١٩٩٧ موضحة في فصل مستقل.

وانني اذ النظر الى هذه الموازنة ولا اجد ان ذلك قد تم فائني ارجو ان تعمل الحكومة على تسديد هذا الالتزام.

اما النقطة الثانية فهي تتعلق بما تقوم به الحكومة في مجال السير قدماً في موضوع التخصصية فالتنا لؤيد ذلك مع تقديم بعض المقترحات بهذا الخصوص راجيا ان تتسأل الاهتمام الكامل من الحكومة الموقرة.

كلنا يعلم ان موارد الاردن الطبيعية سواء في القطاع الزراعي او الصناعي محدودة وان اهتمامنا وجل ما نتطلع اليه يجب ان ينصب فعليا على القوى البشرية بتنميتها وتطويرها وتأهيلها بما يتناسب وحاجة الوطن والمنطقة وحتى يتم ذلك لابد من اعادة النظر في التعليم العالي والذي يجب ان يرقى الى مستوى اعلى ولن يكون ذلك الا اذا اصبحت مؤسسات التعليم

العالي العامة مؤسسات وطنية غير ربحية ولها استقلالها المالي والاداري ولاتقوم الحكومة بدعم موازنتها بل ان تكون جميع الاموال التي تجمع الان باسم الجامعات هي الوسيلة التي تقوم الحكومة من خلالها بتقديم الدعم المالي للطلبة المحتاجين والمبدعين والذي قد تضيق بهم ذات اليد على مواصلة دراستهم وابقاء الجامعات في منافسة جيدة فيما بينها نحو الافضل ان الاردن يجب ان يصبح المركز الرئيس للتعليم العالي المتميز.

للاردنيين وللمنطقة بأسرها هذا من ناحية، اما الناحية الأخرى والتي ارى انها قد تكون اكثر فاعلية في تأهيل وتشغيل القوى البشرية كأساس لحل مشكلة البطالة والفقر هو قيام مؤسسة مهمتها هذا التأهيل وتشغيل القوى البشرية يكون راسمالها من القطاعين العام والخاص ولكن بإشراف مباشر من القطاع الخاص يسمح لها بعمل مسح للقوى البشرية المؤهلة ودراسة سوق العمل في الوطن والمنطقة وتوكم كمؤسسة بتسويقها لمواقع الاحتياج، وتقوم هذه المؤسسة باتصالاتها وعمل تعاقداتها مقابل نقاي اتعاب مناسبة لذلك وبذا تعود على الدولة عوائد مالية ضخمة سنوياً، ان هذه المؤسسة بتحقيق من خلالها توافقاً ما بين النوع والكم بدءاً باحصاء هذه القوى وتنظيم سوق العمالة لها وفتح باب العمل امام الاردنيين من خلال جهد رسمي وغير رسمي منتظم يكون اضمن للعامل من جهده الفردي ويبقى مرتبطاً

١- خدمة كل مواطن اردني بحصوله على الطب العلاجي الصحيح.

٢- توفر على الوطن امولا طائلة، تذهب الان هدرا لاسباب عديدة وعلى راسها الازدواجية والمبالغة في النفقات.

٣- تزويد المستشفيات العامة بالتكنولوجيا الطبية المتطورة مما يؤدي الى :

أ- رفع مستوى الخدمات

ب- رفع المستوى الطبي

ج- انشاء مراكز للتدريب.

د- انشاء مراكز للأبحاث.

هـ - تشجيع القطاع الخاص لرفع مستوياته التقنية والعلمية.

و- الاتصال بالمراكز الطبية المتقدمة في العالم عبر شبكة الاتصالات.

٤- جعل الاردن مركزا للسياحة الطبية العلاجية.

٥- رفد اقتصادنا الوطني بمبالغ هائلة من العملات الاجنبية.

٦- تقديم خدمات طبية علاجية متساوية في المستوى والنوعية لجميع العاملين في القطاعات الحكومية المختلفة شاملة لذويهم المعالين وفقا لاحكام التأمين الصحي والى غير ذلك من الفوائد.

كما يوجد هناك وعود متكررة لتقديم مشروع قانون للتأمين الطبي يلزم جميع من هم على الارض الاردنية ان يكون لديهم تأمين طبي سواء كان في القطاع العام ومنظمين من الضمان

بمؤسسته ووطنه وهو في عمله خارج البلاد، كما تقوم هذه المؤسسة باعداد الكوادر العالمية المؤهلة والمدرّبة حسب حاجة السوق بحيث تبقى جاهزة باستمرار لتلبية الحاجة من وقت الى اخر وكل ذلك سيمر عن طريق مؤسسات التدريب المهني ومن خلال الدورات المكثفة والصغيرة الزمن.

٣- النقطة الأخرى التي اود التحدث بها فتتعلق بالطب العلاجي، يظهر من مجموع ارقام المخصصات للطب العلاجي في القطاع العام ان تضاعف دون ان يرافق ذلك تقدم في المستوى من حيث الاداء (واقصد هنا الخدمة العلاجية) ولا اريد ان ادخل في تفاصيل الاسباب، ولكن كانت هناك توصية من مجلس الامة عندما الغيت المؤسسة الطبية العلاجية ان يوضع قانون جديد يدمج كل المراكز والمستشفيات في القطاع العام في مؤسسة وطنية غير ربحية تقوم بعملها على اساس سعر التكلفة الحقيقية، وتقد خدماتها للعاملين في القطاع العام وعائلاتهم والمتقاعدين وعائلاتهم والاردنيين من ذوي الدخل المحدود او المتدني ولكن باليه تؤدي الى خفض الكلفة ورفع المستوى، وعليه فائني ارجو من الحكومة الكريمة ان تبادر الى عمل ذلك لما فيه من مصلحة للوطن والحكومة ولكل المستحقين وتقضي على السلبات الموجودة حالياً في مؤسساتنا الطبية المختلفة.

الهدف من قيام مؤسسة طبية علاجية واحدة تضم جميع الخدمات العلاجية في القطاع العام

مجلس الأعيان

الاجتماعي او في القطاع الخاص شركات والفراد ليكون لهم تأمينا طبي في شركات التأمين او من خلال مؤسسة الضمان الاجتماعي.

دولة الرئيس
الزملاء الكرام

ان كل الذي ذكرت لن يؤدي الى نتيجة حاسمة في القضاء على البطالة والفقر الا اذا جندت جميع الجهات المعنية التربية والتعليم والجامعات والاعلام والجوامع والكنائس والصحافة جهودها بشن حملة مركزة ومستمرة على ثقافة العيب التي هي السبب الاساس للبطالة والفقر.

اشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
دولة رئيس المجلس:

شكرا معالي الاخ، معالي الدكتور قسيم عبيدات

الدكتور قسيم عبيدات:



شكرا دولة الرئيس، هذه الكلمة باسمي وباسم سعادة العين الشيخ حماد المعاينة.

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على النبي العربي الهاشمي الامين وبعد:

بداية فأتنا نرفع الى المقام السامي لجلالة القائد اسمى آيات المحبة والاعتزاز راجين الله جل وعلا ان يديمه لنا ذخرا ومعينا لا ينضب للخير والمحبة والحكمة والعطاء.

اعيد ما قلته في مناسبة سابقة: عندما يتعلق الامر بالقضايا الوطنية والقومية المصيرية فار جلالة القائد المفدى هو وحده المرجعية الامنية والوصية لان رؤيته للامور تأتي دوما صادقة وصائبة وهو الذي يصل الليل بالنهار في سبيل قضايا امته وكرامة شعبه.

دولة الرئيس
الاخوة الاعيان.

عند قراءة الموازنة قراءة علمية منهجية وعقلانية فلا بد من ذكر ما يلي:

١- ان تبني برنامج التصحيح الاقتصادي والبدء بتنفيذه قد ساهم وبشكل بارز في تخفيض عجز الموازنة لتصل الى حوالي ٤٪ بدلا من ٢١٪ في الاعوام السابقة.

٢- الانفتاح على سوق التجارة العربي والدولي وتحسين نوعية الانتاج بحيث اصبح من الممكن توفير اسواق جديدة لصادراتنا الوطنية.

٣- تبني تشريعات حديثة تخفض من اعباء الروتين وتساهم في تشجيع الاستثمار الداخلي والاجلبي وتعمل بالتالي على الحد من البطالة.

نخبوا، ان المقياس النخبوي تبريري، ومضلل لانه يتحاشى ذكر الانجازات، والايجابيات ويركز عامدا على النقص والسلبيات.

ان الدولة العاقلة هي التي تربي مواطنيها تربية توصلهم في النهاية الى مرحلة الاستغناء عنها معاشيا قدر الامكان والاتصاق العضوي بها سياسيا، وهذا لا يأتي الا بضمان ركبتين اساسيين الاوهما: ضمان الامن الخارجي بترسيخ الامن الداخلي واعتقد ان هذه الحكومة قد قطعت شوطا طويلا في هذين المضمارين بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي واجهتها وتواجهها.

سيدي الرئيس
الاخوة الاعيان

لابد من الحديث في امور مسكون عنها من اهمها هيبة الحكم والسلطة: هيبة السلطة نستدعي الوصول بالمواطنين الى مرحلة (اللحم الذاتي) والردع التطوعي للعلف بجميع اشكاله وممارسته بحيث يصبح من الامور المستحيل التسامح والتساهل معها بحيث تصبح المعادلة السائدة والثابتة، الجزاء من جنس العمل.

دولة الرئيس
الاعيان الكرام

عندما يتعلق الامر بأمن المواطنين والاخلال بالنظام العام فلا بد للدولة من استعمال (القهر الوقائي) حماية للمجتمع الفراد ومؤسسات من فوضى التدمير المنظم.

ان الجهل المعرفي والانحراف الانفعالي

٤- زيادة فعالية البنك المركزي بحيث اصبح واضحا ان مخزون من العملات الصعبة قد ازداد بنسبة جيدة وهذا ادى الى زيادة الثقة بالدينار الاردني سواء من جهة سعر الصرف او الاستقرار في الاسعار.

لقد جاءت الموازنة الحالية متوازنة لكنها ليست مثالية انها موازنة اقل ما يقال عنها وانها واقعية وتشكل وثيقة امل وعمل انها ثمرة جهد متواصل لهذه الحكومة ممثلة بدولة الرئيس ومعالي وزير ماليته وجميع افراد الطاقم الوزاري.

وهنا لابد ايضا من تقديم الشكر للجننتا المالية وخاصة مقررهما سعادة الدكتور كمال الشاعر وجميع زملائه الذين بذلوا جهودا مضنية بحيث جاء تقرير اللجنة علميا منطقيًا اسهب في ذكر الايجابيات ولكنه لم يغفل الناقض والسلبيات.

دولة الرئيس
الاخوة الاعيان

ان الحكم على برامج وقرارات اية حكومية لا يكون عادلا الا اذا كان في الوقت نفسه حكما تحليليا منطقيًا على المرحلة او المراحل السابقة مع الاخذ بعين الاعتبار العوامل الاتية:

أ- عامل الظرف الزماني.

ب- عامل الظرف المحلي

ج- الاجواء العربية

د- المتغيرات الدولية.

ان المحاكمة العادلة لتصرفات اية حكومة او سلطة يفترض مقاييسا شموليا لا تجزئيا اختزلها

مكتبة الامم المتحدة

والاشعور من أبرز سمات الجماهير العضوية التي تتفاد بسهولة لشعارات الرفض الا عقلائي وتصبح اسيرة لهوى القلة الباغية عن شهوة السلطة وتمارس ابشع انواع الخداع والتضليل في تشويه صورة اية حكومة ما دامت غير شريكة لها في السلطة.

لقد ان الاوان ان نعرض مشاكلنا عرضا يعتمد العقل لا النقل، عرضا منزها عن الغرض، والهوى لاعرضا سلبيا مبنيا على استرضاء العوام وصولا الى تحقيق مكاسب انية او شخصية او حزبية ضيقة.

دولة الرئيس

الاخوة الاعيان

ان اعمال العقل هو الطريق السليم الوحيد الذي يؤدي بنا الى تحليل قضايانا ومشاكلنا ومن ثم تفكيكها وتشخيصها وايجاد الحلول الموائية الممكنة بأسلوب يعتمد المنهجية العلمية بعيدا عن اهواء (العقل المستقيم) (المسير) ، والذي يتبنى خطابا سياسيا يعتمد العرفان لا البرهان لانه مؤسس اصلا على القطعية المعرفية وعاملي الا شعور والانفعال.

ان عدم الاخذ بالمنهجية العلمية الصادقة في تحليل الامور احيانا الى درجة الاستخفاف بحقول شرائح كثيرة من الشعب حيث تبرز على السطح، وفي الشارع دوامة التضليل المبرمج لتحريك النوايا النفسية الجامحة والا واعية عند بعض العوام.

سيدي الرئيس

الاخوة الاعيان

سؤال لا بد من توجيهه: هل وصلنا حقا الى محطة النضج السياسي بحيث نفهم حقا معنى الالتزام بالمسار الديمقراطي؟ اشك في ذلك.

الديمقراطية ليست مشروعا عقائديا خاضعا لفئة او حزب او مذهب، انها مفهوم اجرائي اجتهدادي للتوصل الى السلام الاجتماعي الداخلي. الديمقراطية اطارا شمولي هدفه ليس حرية التعبير فحسب وانما الاستقرار النفسي والهدوء العصبي والجسدي عند غالبية الناس.

الديمقراطية تفيض للعنف بأشكاله المختلفة والذين يمارسون العنف لا يؤمنون حقا بالنهج الديمقراطي.

الديمقراطية تعني احترام الرأي والرأي الآخر قولا وعملا.

الديمقراطية تعني العدل واحترام العقل. فاننا نشيد بدور الحكومة وخاصة دولة الرئيس في تحسين العلاقات العربية في مختلف الاتجاهات، وهذا امر طبيعي يحرص الاردن عليه نظرا لمكانته المميزة ونظرا لموقع جلالة القائد الراحل دوما في خدمة قضايانا امته وثنايه المستمر في راب الصدع وتخطي الازمات التي برزت.

لنا نشمن عاليا جهود جلالة الملك المفدى في ارساء قواعد ثابتة للتضامن العربي والحرص على وحدة الامة والذود عن قضايها العادلة خاصة مساندة الشعب العربي الفلسطيني في

الخلاص من نير الاحتلال واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف. كما اننا نشمن عاليا جهود جلالة القائد ودولة الرئيس والحكومة في العمل المستمر من اجل رفع المعاناة والحصار عن شعبنا العربي في العراق الشقيق حتى يأخذ مكانه اللائق في خدمة امته، سائلين المولى ان يأخذ بيد جميع المخلصين الامناء لخدمة وطننا وشعبنا في ظل جلالة الشريف الهاشمي الملك الحسين المعظم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس:

شكرا معالي الاخ، معالي الدكتور سعيد التل، الدكتور سعيد التل:



بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

في البدايه لا يسعني الا ان اقدم الشكر الجزيل الى اللجنة المالية الموقرة ومقررها سعادة الاخ الكريم الدكتور كمال الشاعر على

جهودهم القيمة في اعداد قرارها الشامل الوافي بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧، كما اشكر معالي وزير المالية وعطوفة مدير عام دائرة الموازنة وجميع الذين ساهموا في اعداد مشروع الموازنة.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

ان جلسة مناقشة قانون الموازنة العامة وكما حددت النقائيل البرلمانية جلسة لمناقشة قضايا الدولة وسياساتها وعلى هذا الاساس تقوم كلمتي وبالتالي سوف لا اتعرض للموازنة ولا للسياسة المالية بصورة مباشرة.

من جهة اخرى ان القضايا التي سوف اطرحها سبق ان طرحت في هذا المجلس الكريم وسأظل اطرحها ما دامت هذه القضايا قائمة في المجتمع الاردني.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

قد يكون الواقع الذي يعيشه الشعب الاردني في الوقت الحاضر، واقعا لم يعهده من قبل خطورة وقلقا، وذلك منذ نشأة الدولة الاردنية قبل ثلاثة ارباع القرن وحتى الان، لقد بدأ تطور هذا الواقع الخطر والقلق والمتفجر منذ سنوات قليلة، عن مجموعة اوضاع سياسية لها ابعاد اردنية وعربية ودولية، ولقد نتج عن هذا الواقع عدد من القضايا الصعبة والحساسة، كما نتج عن هذا الواقع وهذه القضايا فيما نتج مشاكل عديدة ارتبطت بحياة المواطن نفسه، فعلى سبيل المثال

مجلس الأعيان

لا الحصر تطور عن هذه القضايا مشكلة اتساع دائرة الفقر وتعمقه، ومشكلة تقليص الطبقة المتوسطة واحتمال زوالها ومشكلة ارتفاع معدلات البطالة وتفاقمها، ومشكلة المديونية العامة وترتيباتها، ومشكلة تدني نوعية التعليم وعدم ملائمة هذا التعليم لواقع المجتمع ومتطلباته، ومشكلة ازدياد نصرات التفرقة البغضية وبجميع أشكالها ومشكلة تدني هبة الدولة وانعكاساتها على كرامة المواطن وأمنه، ومشكلة تعثر المسيرة الديمقراطية، ومشكلة العلاقات العربية غير المستقرة وغيرها وغيرها. من جهة أخرى، أن طبيعة هذه القضايا وعمق أثرها وما نتج عنها من مشاكل، طور عدد الشعب الأردني حالة نفسية فيها تدمير ونقمة وقلق وخوف.

أن أهم القضايا التي يعاني منها الشعب الأردني وهي تتعلق بالتعليم وقضايا تتعلق بالادارة العامة وقضايا تتعلق بالاقتصاد وقضايا تتعلق بالفساد وقضايا تتعلق بالديمقراطية وقضايا تتعلق بالوحدة الوطنية وقضايا تتعلق بالعلاقات العربية.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان

أن جميع القضايا الالفة الذكر قضايا مهمة ومهمة جدا الا انني سوف اطرح امامكم القضايا المتعلقة بالتعليم لنموذج للقضايا التي يعيشها المجتمع الأردني، من جهة أخرى ان التصدي لمعالجة قضايا التعليم هو تصدي لجميع قضايا

المجتمع الأردني صورة مباشرة او غير مباشرة.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

يشكل التعليم بجميع مراحلها وأنواعه واختصاصاته من منظور فلسفي ثقافي اجتماعي سياسي اقتصادي وكما تعرفون وحدة واحدة مترابطة ومكاملة، وان اختلفت تسمياته، وان تنوعت الجهات التي تشرف عليه او تتولى ادارته، وتقوم هذه النظرة على انه وحدة واحدة مترابطة ومكاملة من الهدف الرئيسي الواحد الذي يسعى الى تحقيقه، وهو تنمية الانسان واعداده ليكون مواطناً صالحاً في مجتمعه، وتنسق هذه النظرة للتعليم مع ديمقراطية التعليم والتي تعتبر اساس الديمقراطية الاجتماعية، وبالتالي اساس الديمقراطية السياسية، ان ديمقراطية التعليم تؤكد بصورة اساسية توفير فرص تعليمية متماثلة من حيث النوع لاصحاب الميول والاتجاهات المتشابهة ومتساوية من حيث المستوى لاصحاب القدرات والقابليات والاجتهادات المتناظرة، وفي إطار هذا المبدأ تؤكد الديمقراطية بحق المواطن المطلق في ان يتابع نوع التعليم الذي يرغب فيه والى المستوى الذي يطمح اليه مادام مستوفياً لشروط ومتطلبات هذا النوع وذلك المستوى، وان مثل هذا الامر لا يتحقق الا من خلال النظرة الى التعليم على انه وحدة واحدة مترابطة ومكاملة.

ان الامر هذا غير وارد في سياستنا التربوية.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

تصنف قضايا التعليم في اطار المفهوم الالف الذكر في ثلاثة مستويات رئيسية هي قضايا تتعلق بفلسفة التعليم، وقضايا تتعلق بنوعية التعليم وقضايا تتعلق بسياسات التعليم.

ان قضايا فلسفة التعليم تتعلق هذه الفلسفة لتكون اكثر ارتباطاً بتراث الامة وثقافة المجتمع ولتكون اكثر اتساقاً مع التغيرات والتطورات على المستوى الوطني والقومي والعالمي، وحيث ان وسائل الاعلام والاتصال الحديثة تشارك بطريقة غير مباشرة في تعليم المواطن وتثقيفه، وعلى اساس هذه المشاركة يطلق عليها اسم مؤسسات التعليم الموازي، لذلك لابد من ان تكون فلسفة وسائل الاعلام والاتصال متسقة مع فلسفة التعليم، هذه وفي حالة عدم الاتساق فان وسائل الاعلام والاتصال تدمر بطريقة اوبخري ما تطوره مؤسسات التعليم من مثل وقيم وتقاليد، وهذا ما يحدث في الاردن، انني في هذا الموقع اتمنى من معالي وزير الاعلام ان يفعل مجلس التوجيه الوطني الذي يحقق فيما يحقق الاتساق بين جميع المؤسسات التي تلعب دروا في تشكيل عقل الطالب وفي تنمية اتجاهاته وتحدد فلسفة التعليم اهداف التعليم، والهدف الرئيسي العام للتعليم لم يعد كما كان في السابق نقل المعرفة الى التعلم من خلال التلقين والتحفيظ، ان تطور المعرفة الهائل والمتسارع، والتطور في قواعد التعليم ونظريات التعلم قد جعل هدف التعليم

العام الرئيسي في عالمنا المعاصر هو تنمية جميع جوانب شخصية المتعلم بصورة عامة، وتنمية قدرته على التفكير والابداع والاكتشاف والبحث ليكون مواطناً قادراً على مواجهة مواقف الحياة بثقة وكفاية، وقادراً ايضا على تنمية نفسه باستمرار ليتلائم مع التغيرات والتطورات المتسارعة وفي جميع مجالات الحياة ومواقفها، هذه التطورات وغيرها تتطلب تغييرات جذرية في اساليب ووسائل التعليم والتكوين وبسرعة فائقة.

وقضايا نوعية التعليم تتعلق بالمناهج الدراسية والانبيسة والملاعب والمختبرات والمشاغل وغيرها من الامور المتعلقة مباشرة بالعملية التعليمية، ان نوعية التعليم بصورة عامة، وفي جميع انواع ومراحل التعليم، هي دون المستوى الذي نصبوا اليه. ان التحديات التي يواجهها المواطن في عالمنا المعاصر تتطلب فيما تتطلب كفاية عالية في التفكير والاداء، وهذا يتحقق الا بنوعية جيدة جدا من التعليم، ومع ان هنالك جهودا قيمة تبذل في تطوير نوعية التعليم الا ان الضرورة تقتضي ان تتسارع هذه الجهود سيما ان واقعنا في موضوع نوعية التعليم في حاجة الى تطوير وبسرعة فائقة.

ان القضايا التي تتعلق بفلسفة التعليم، والقضايا التي تتعلق بنوعية التعليم، قضايا ملحة، ومن الضروري ان تعطى العناية الكافية والاهتمام الشديد، ان حل المشاكل المتعلقة بهذه القضايا سوف يلعب دورا مهما في تطوير

مجلس الاعيان

التعليم، وبالتالي في مواجهة التحديات التي تواجه التقدم الاجتماعي والنهوض القومي ومعالجة هذه القضايا يعتمد فيما يعتمد عليه في كمية الاموال التي توضع في هذا التعليم انما يخصص لتلميذنا في المدرسة العامة وطالبا اذا ما قورنت في دول العالم المتقدم اوشبه المتقدم هي دون ذلك بكثير وكثير جدا.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

ان القضايا الاكثر الحاحا والتي في حاجة الى معالجات سريعة وحاسمة، فهي القضايا التي تتعلق بسياسات التعليم، ان هذه القضايا كثيرة ولعل من اهمها على مستوى التعليم العام، قضية بنية نظام التعليم وقضية الفروق بين مدارس التعليم العام ومدارس التعليم الخاص، وقضية اليوم الدراسي الكامل.

القضية الاولى في سياسات التعليم تتعلق ببنية نظام التعليم في الاردن وتعرف بنية نظام التعليم بانها الهيكل الارتقائي العام الذي يحدد مراحل التعليم ومسارته، وعدد السنوات في كل مرحلته، وتشعبات المراحل وتفرعاتها، وتخصصاتها وشروط وقواعد الالتحاق بها.

وبنية نظام التعليم في الاردن في حاجة الى تقييم عييق وشامل، ان القضايا المتعلقة بتدني فوعية التعليم والبطالة وعدم اتساق مخرجات التعليم من القوى البشرية المؤهلة والمدرّبة تعود وبدرجة كبيرة، الى ان بنية نظام التعليم في الاردن غير مناسبة في واقعها القائم للمجتمع

الاردني، وانها في حاجة الى تطوير وتعديل جذريين وعميقين. وقد تتطلب عملية تطوير وتعديل بنية نظام التعليم التعليم في الاردن، عمليات جراحية، وقد تكون هذه العمليات مؤلمة، الا ان استمرار بنية التعليم في واقعها قد يسبب لما اشد في المستقبل، ولجميع ابناء المجتمع.

وباختصار شديد قد يكون من الضروري اعادة صياغة بنية نظام التعليم في الاردن من حيث مراحل التعليم وانواعه واسس الالتحاق في كل مرحلة ونوع ونسبة الذين يلتحقون في كل مرحلة. وذلك وفق حاجات المجتمع ومتطلباته من القوى البشرية المؤهلة لكل نوع ومستوى من انواع ومستويات العمل في المجتمع.

والقضية الثانية في سياسات التعليم تتعلق بتزيق ابناء المجتمع الاردني الى فئتين وعزلهما عن بعضهما البعض دون وعي بخطورة هذا الامر على التماسك الاجتماعي والامن الوطني، فيسبب تقييم غير سليم عند بعض المواطنين حول مستوى نوعية التعليم في المدارس العامة، التي تشرف عليها وتديرها وزارة التربية والتعليم - وهو الحقيقة وبصورة عامة تعليم جيد - فقد اتجه اغلب الاغنياء والموسرين الى الحاق ابنائهم بالمدارس الخاصة، ونتيجة لذلك فان الواقع التعليمي لاهناء الشعب الاردني يتطور باتجاه غير صحي وغير سليم، فاعلية ابناء الطبقة الغنية يلتحقون بالمدارس الخاصة ابناء الطبقة المتوسطة

والفقيرة بالمدارس العامة، ان هذا الواقع اذا ما استمر وتفاقم فسوف يحرم ابناء المجتمع الواحد من اللقاء المشترك على مقاعد الدرس، وبناء جسور الثقة والمحبة بينهم، وايجاد القناعات الوطنية والاجتماعية المشتركة. ان كل هذا سوف يؤدي الى وجود فجوة ثقافية بينهما، وان لهذا الواقع اخطارا اجتماعية، وبالتالي لخطر سياسية وخيمة وخطرة جدا.

لقد بحثت هذا الموضوع مع معالي وزير التربية والتعليم الذي اكن له كل التقدير والاحترام ووعد بان يقوم بدراسة هذه المشكلة ويحاول ان يجد لها الحل.

والقضية الثالثة في سياسات التعليم تتعلق باليوم الدراسي. ان جميع الدول المتقدمة تلتزم باليوم الدراسي الكامل، أي اليوم الدراسي الذي يبدأ في الثامنة صباحا وينتهي في الخامسة مع فترة غداء عند الظهر مدتها ساعة كاملة، ان نوعية التعليم الجيد ان تتحق باليوم الناقص، ان كل الامكانيات متوفرة في الوقت الحاضر للعودة الى نظام اليوم الكامل في المدارس الاردنية واقول للعودة لان هذا النظام كان موجود في الاردن حتى بداية الستينات، وانه لامبرر على الاطلاق لان تغلق المدارس الاردنية ابوابها عند الساعة الثانية بعد الظهر.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

بالنسبة للتعليم في الجامعات الاردنية، ومع ان هذه الجامعات قد حققت تقدما كبيرا من حيث

عددها وعدد الطلبة الملتحقين بها، ومن حيث البرامج التي تقدمها، ومع ان هذه الجامعات تؤدي وظائفها بكفاية جيدة، الا ان الظروف التي تعيشها تفرض ان يفكر في تطوير ادائها الى اعلى درجة ممكنة لتتمكن من التصدي ومواجهة التحديات المختلفة التي تواجه المجتمع والوطن بكل كفاية واقتدار، ولعل القضايا التالية هي اهم القضايا التي تواجه التعليم في الجامعات الاردنية.

القضية الاولى تتعلق بتمويل الجامعات، فالتمول الحالي لها لا يزال دون الحد الادني الذي يجب ان تحظى به جامعاتنا حتى تتمكن من ان تؤدي وظائفها بكفاية وفاعلية ومسؤولية، فعندما تشكل رواتب العاملين في جامعاتنا العامة اكثر من تسعين بالمئة من ميزانياتها، فان هذا يعني ان المال المخصص للبحث العلمي وتطوير المكتبات والمختبرات والمشاغل هو مبلغ محدود جدا.

يجب ان اذكر للمجلس الكريم ان الجامعات في الدول المعاصرة هي ركن من الاركان التي يقوم عليها المجتمع ويتطور وعدد هذه الاركان لايزيد في اغلب الاحيان عن ثلاثة الجامعة احدها.

في الاسبوع الماضي المجلس الكريم قرر قانون في اعتقادي انه ظلم الجامعات

ان معالجة هذه الضعوبة تتطلب دعم الدولة بكل سخي يؤدي الى حل أزمة الجامعات المالية، ويجب ان نذكر وباستمرار ان الجامعات هي

مكتبة الملك

الإدارة الرئيسة لحل مشاكل المجتمع وقضاياها وهي وسيلته الأساسية للتقدم والتطور.

أما القضية الثانية فتتعلق بالظروف التي تعيشها نسبة قليلة من طلبة الجامعات الأردنية، إن هذه الظروف سيئة لدرجة كبيرة وتحول دون الفادة معظم هؤلاء الطلبة من تعليمهم الجامعي الافادة المطلوبة.

هناك اساليب مختلفة لمعالجة هذه القضية لعل أهمها توفير سكن داخلي لأكبر عدد ممكن من طلبة الجامعة، وبخاصة أولئك الذين لا يعيشون مع أهلهم وكذلك توفير وجبات طعام لهم، رخيصة ومدمومة، وكذلك زيادة عدد البعثات الى أكبر حد ممكن.

أما القضية الثالثة فتتعلق بسياسة القبول التي يكثر الحديث عنها، ومن ناحية نظرية تربوية، فإن سياسة القبول الموضوعية والمثلى للجامعات ويصويرة عامة، هي التي تعتمد المعدل العام في امتحان التوجيهية أو مايعادله، كأساس رئيسي للقبول في هذه الجامعات، هذا الأساس لا يمكن اعتماده في الأردن في الوقت الحاضر، ولمسنوات عديدة في المستقبل ذلك ان المعدل العام في التوجيهية ومن ناحية تربوية وكما هو معروف لا يعتمد على ذكاء الطالب واجتهاده فحسب وإنما يعتمد أيضا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية التي يعيشها هذا الطالب. وهذه الظروف وكما يعرف الجميع تتفاوت ويبدجات حادة في واقعنا الأردني، فبعض طلابنا - وعلى سبيل المثال لا

الحصر - يتلقون تعليمهم في مدارس تناظر ارقى مدارس دول العالم من حيث الامكانيات التعليمية، في حيث ان بعضهم يتلقون تعليمهم في مدارس تناظر اسوأ المدارس في أكثر دول العالم تخلفا.

والقضية الرابعة تتعلق بربط التعليم في الجامعات بحاجات المجتمع من القوى العاملة ومتطلباته، فالجامعة وكما هو معروف، تعد للمجتمع حاجاته من الفنيين والتقنيين والمهنيين والاختصاصيين والاختصاصيين ان معالجة هذه القضية تتطلب فيما تتطلب اعادة النظر في برامج الجامعات وفي عدد الطلبة الذين يلتحقون في كل برنامج، ان جانباً مهماً من جوانب مشكلة البطالة الحادة التي يعيشها مجتمعنا الأردني بسبب هذه القضية قضية عدم ربط الجامعات باحتياجات المجتمع ومتطلباته.

دولة الرئيس

حضر الأعيان المحترمين.

ان معالجة القضايا المتعلقة بالتعليم مثلها مثل معالجة القضايا المتعلقة بجميع الأمور يتطلب منهجاً جديداً يعطي نتائج حاسمة وسريعة، فاستمرار هذه القضايا يعني استمرار هذا الواقع الخطر والقلق والمتفجر لاسمح الله ويعني أيضاً استمرار معاناة الشعب الأردني من متردبات هذه القضايا واستمرار تعمق احساسه بالظلم.

ان المنهج الثوري لمعالجة هذه القضايا والذي يفكر به بعض السياسيين سوف يعقد هذه القضايا

ولا يحلها بل سوف يزيدها صعوبة، وهناك امثلة كثيرة واضحة في الوطن العربي.

كذلك ان المنهج التطوري لمعالجة هذه القضايا لم يعد الحل الذي يقنع به كثير من المواطنين وذلك من منطلق انه منهج غير حاسم ويحتاج الى وقت طويل كما تترك نتائجه، والمنهج التطوري ومواقع التجربة قابل لأن يحرف لخدمة فئات لو مجموعات معينة من المجتمع.

دولة الرئيس

حضر الأعيان المحترمين

من هذه المنطلقات وغيرها ان معالجة قضايا الشعب الأردني وتحقيق تطلعاته في الديمقراطية والتقدم والرفاه والامن والاستقرار يمكن ان يكون على اساس المنهج التطوري كما لا يمكن ان يكون على اساس المنهج الثوري، ان معالجة هذه القضايا وتحقيق هذه التطلعات لا يمكن ان يتم الا في اطار نظام الدولة وسلطاتها ومؤسساتها الدستورية من جهة ومن خلال منهج جديد يضمن فيما يضمن الحزم والحسم والسرعة وكل ذلك في اطار مبادئ العقل والخلق والمسؤولية.

دولة الرئيس

حضر الأعيان المحترمين

لقد ادرك جلالة الملك المعظم حفظه الله وبفكره الثاقب وحسه المرفه جميع هذه الأمور ودعا الى الثورة البيضاء لمعالجة قضايا الأردن والشعب الأردني، فقد قال جلالة الملك المعظم في كتاب التكليف السامي لحكومته دولة السيد

عبد الكريم الكباريتي، أملاً ان تتوجه الحكومة الجديدة... بكل طاقاتها وامكانياتها نحو التغيير الشامل الكامل في اجهزة الدولة... الى الامام في ثورة بيضاء نقية... وقال جلالتة قبل ايام قليلة في حفل الافتتاح الملتقى الاول لمجتمع الاعمال العربي: (لا بد من ثورة ليس فيها عنف وليس فيها دماء وليس فيها بأس ولكنها ثورة بيضاء على كل اسباب الضعف والتخلف والتفكك التي عانينا منها جميعاً للوصول الى الغد المشرق بعون الله.

دولة الرئيس

حضر الأعيان المحترمين

تعني الثورة البيضاء وكما تعلمون التغيير السريع الشامل القائم على التخطيط العلمي الواعي والمركز على قواعد الخلق والمسؤولية، ان هذا التغيير سوف يعالج قضايا المجتمع الأردني الالفة الذكر وهو الذي سوف يحقق التقدم والمنعة والاستقرار..

من هذه المنطلقات وغيرها ومن على هذا المنبر الكريم اتمنى على جلالة الملك المعظم ان يأمر بالشروع فوراً في مسيرة الثورة البيضاء التي يدعو لها كما ادعو من هذا المنبر الكريم الحكومة ومجلس الامة وجميع القيادات السياسية والفكرية ان تاخذ دورها بالمشاركة في هذه الثورة المباركة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس:

معالي الأستاذ أحمد الطرولنه

مكتبة المجلس

السيد احمد الطراونة:

دولة الرئيس انا اقدر كل التقدير للجنة المالية على تقريرها الواضح المفصل الذي كان درسا حقيقيا لي انا شخصا وللأخوان، فلهم كل الشكر على هذا التقرير الوافي الكامل، والذي خلصوا فيه الى الموافقة على موازنة الدولة كما وردت من مجلس النواب الموقر، وانا معهم في هذه الموافقة جملة وتفصيلا ولكن استرعى انتباهي في التقرير ان هنالك توصية للجنة خارجة عن موضوع الموازنة والتوصية هنا سواء اقرت ام لم تقر فانها لا تؤثر على الموازنة لامن قريب ولا من بعد فهي منفصلة.

فالتوصية تقول: الا انها ترى انه تنفيذا لاحكام المادة (٩) منه فانه لابد في الموازنة القادمة من تبويب الفصل المتعلق بمجلس الامة بما ينسجم مع هذه الاحكام.

لقد فهمت من هذه التوصية انه لا يوجد انسجام بين احكام المادة (٩) من القانون والفصل الثاني من الموازنة الذي هو فصل موازنة مجلس الامة وعدم الانسجام يعني صعوبة التطبيق او عدم القدرة على التطبيق، واللجنة عندما اعطت هذه الملاحظة او هذه التوصية للحكومة كأنها اخبرت العمل بهذه التوصية لمدة سنة حتى تأتي الموازنة الجديدة، وهذا يتناقض تناقض واضح مع نص التوصية كيف نقول ان هنالك عدم انسجام ونصير على عدم الانسجام لمدة سنة، وانا اقترح النص التالي:

الا انها ترى انه تنفيذا لاحكام المادة (٩) منه

فانها توصي الحكومة بتبويب الفصل المتعلق بمجلس الامة بما ينسجم مع هذه الاحكام.

و السبب ان الحكومة هي التي ستطبق احكام الموازنة او احكام أي قانون وهي صاحبة التقدير لان هل هنالك انسجام بين المادة والفصل ام لا؟

فاذا كان هنالك انسجام فلا ضرورة للتوصية وان لم يكن هنالك انسجام فان على الحكومة ان توفق هذا الالتزام بالشكل الذي تراه مناسباً لان امر التقدير للحكومة في هذا الموضوع.

ولذلك قدمت هذا الاقتراح لكي نعطي الحكومة صلاحيتها الكاملة عند تطبيق القانون هل هو منسجم، المادة (٩) هل هي منسجمة بالفعل مع الفصل الثاني ام غير منسجمة؟ هذا شأن الحكومة فيجب ان تكون لها التقدير هي التي تقدر متى تعالج هذا الموضوع لان هذه المادة ستعمل ويعمل بها خلال هذه السنة.

ولذلك عند التطبيق يظهر فيما اذا كان هنالك انسجام ولا يجب ان يتأخر لمدة سنة.

الناحية الثانية التي اردت ان اعلق عليها وهي كلمة الدكتور اشرف، الدكتور اشرف تكلم باسم خبراء في الاردن اطباء معروفيين مشهورين واعتز واقتخر بان اصرح امامكم انني في الولايات المتحدة وفي اهم مستشفيات واشنطن قيل بالحرف الواحد لماذا تأتي وعندكم فلان وفلان من الاطباء وكان في مقدمتهم الدكتور داود وغيره من الاطباء وهذا مجال افتخار للاردن والطب في الاردن الذين تكلموا

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، الزملاء الكرام

ارجو ان ابين انني قمت بدراسة مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٧ دراسة متأنية وتابعت مسيرته منذ ان قدمته الحكومة الكريمة الى مجلس الامة، وتابعة مناقشته في اللجنة المالية لمجلس النواب ومناقشته في مجلس النواب الكريم وتابعت كل ما نشر من تعليقات حوله حيث خلصت الى مايلي:

اولاً: ارجو ان اثنى عالياً موقف الحكومة واجراءاتها وجريتها حينما تصدت للاصلاحات الاقتصادية وازالة الاختلالات الموجودة بها واصعبها من مستحققات التصحيح الاقتصادي الضرورية المطلوبة ولا سيما في تغيير اسلوب الدعم لمادتي الشحير والاعلاف التي تمس شريحة كبيرة من المواطنين اخر الاختلالات واهمها.

ثانياً: كما اشكر الحكومة ايضاً على اعداد هذه الموازنة المتوازنة ضمن المعطيات الموجودة بين ايديها المادية والبشرية كما واشكر كل الذين ساهموا باعدادها وهبتوا لها من وزراء ومسؤولين وخبراء... واشكر الحكومة ايضاً على اهتمامها للمتقاعدين العسكريين وتوجهها الجاد الى اصلاح اوضاعهم المالية والاقتصادية وهم الذين اضروا بعمركم في خدمة بلدهم والقوات المسلحة الباسلة وحما بلدهم وساهموا مساهمة ايجابية في تطويرها في مختلف المجالات وعلى اعلى مستوى. كما ارجو من الحكومة الكريمة

هم ليسو خبراء فقط للاردن واما انا اعتبرهم خبراء عالميين ويجب ان يؤخذ برأيهم والناحية التي بحثوها هي من اهم النواحي في حياتنا لان الصحة اهم من كل شيء فارجو ان تأخذ الحكومة بهذه الملاحظات القيمة التي اوردها هذا النفر الطيب الذي نعتز ونفتخر به من ابناء بلدنا. وشكراً دولة الرئيس الا اذا اردتني ان اعطي النص.

دولة رئيس المجلس:

شكراً، اللجنة المالية اخذت برأيك معالي الاخ منذ الصباح الباكر وقبل المداخله ومتفقين على موقف موحد.

السيد احمد الطراونة:

اذا ممكن ان اعطي نص تعديل التوصية. موافقتي على التوصية فقط التعديل والامر عائد للمجلس بقبول التعديل او عدم قبوله.

دولة رئيس المجلس:

اصبح واضح الامر للجنة اخذت برأيك منذ الصباح. الان سعادة العين نذير رشيد.

السيد نذير رشيد:



محضر الجلسة السادسة للملقة في ١٩٩٧/١/٩

الترفق في معالجة العمالة الوافدة وخاصة العربية منها ولا سيما بعد ان تكدست معدلات البطالة عندنا وان استراتيجيتنا لحل مشكلة البطالة تصدير عمالتنا الى الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة. كما اقدم الشكر الى اللجنة المالية لمجلس الاعيان الكريم والى مقررها على تقريرها الوافي الشافي وعلى الجهد الذي بذل فيه لاعداد واخراج بهذا المستوى الوافي واويد ما جاء فيه وفي كل توجيهاتها الى مجلسكم الكريم والى الحكومة الكريمة وفي كل المجالات ولا سيما التوصية الاخيرة التي جاءت في نهاية الصفحة (٨) من تقريرها المتعلق بالمادة (٩) بمشروع قانون الموازنة وضرورة تبويب الفصل المتعلق بمجلس الامة وشكرا.

دولة رئيس المجلس:

شكرا . معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات
الدكتور عبد اللطيف عربيات:



بسم الله الرحمن الرحيم
شكرا دولة الرئيس مع انني لم افهم الاساس الذي لخصه دولة الرئيس في توزيع الكلمات ،

وحقيقة انني لم اكن انوي ان اتحدث في هذا الوقت في هذا الموضوع لولا انني عندما قرأت تقرير اللجنة هذا الصباح وخاصة في موضوع التعليم وتطوير القوى البشرية فوجدت لزاما علي ان اناقش هذه الموضوع خاصة ان يصدر عن مجلس كريم فيه من الخبراء التربويين الشيء الكثير، والعدد الكافي اختصاصا وتجربيا، واود اولا ان اتقدم بالشكر الجزيل الى اللجنة المالية المحترمة ووافقها اولا بان راس المال البشري الذي يبني من خلال الاستثمار في التعليم هو الثروة التي تحقق بناء المستقبل واستمرار النمو الاقتصادي وضمان حسن توزيع ثماره بين جميع فئات المجتمع ... الخ في البند الاول، وهذا نص صحيح واويد اللجنة فيه، وبفس الوقت انا لم اتقدم بمشروع جديد وانما هي ملاحظات على ما جاء في هذا التقرير واخواني واخواني معالي السيدة ايلسي شرف ومعالي الدكتور سعيد وغيرهم اشاروا الى قضايا اساسية في موضوع التربية والتعليم.

ثانيا: لا ادري كيف توصلت اللجنة المحترمة الى الاستنتاج بان سعة الانتشار للتعليم الابتدائي وتوفر نوعية جيدة له كان من الاسباب الحاسمة في تحقيق اسباب النمو في الدول التي حققت تقدما اسطوريا في العقود الاخيرة وعن التعليم الابتدائي كمصطلح غير وارد الان في النظام التربوي وانما الذي يرد رياض الاطفال، التعليم الاساسي، التعليم الثانوي هذا في التعليم العام وان كل هذه المستويات كل له مكانة في

الاعداد والتدريب وحاجة المجتمع القائمة والمتنظرة هي تشمل: رياض الاطفال، التعليم الاساسي، الثانوي، التعليم الجامعي.

ولهذا لا اجد ان هذا النص مفيد الى من تقدم له توجيهها او نصيحة في هذا المجال.

ثالثا: جاء في النص في نفس الصفحة (٢٤) ان مقارنة بين الاردن ومجموعة الدول المشابهة له في الدخل تبين ان الاردن تقدم عليها جميعها في انتشار التعليم اقلها في جميع مراحل الابتدائية والثانوية والجامعية.

اما اذا نظرنا الى نسبة النمو الاقتصادي نجد ان الاردن كان في المؤخرة بين هذه الدول.

ايضا اتساءل ما هو النص المطلوب ان تقدمه ليس هو ارتباط التعليم بحاجات السوق، وفي نهاية كل مرحلة من مراحل وليس في المرحلة الابتدائية كما اشير الى ذلك قبل قليل.

فنحن بحاجة الى النظرة في مخرجات التعليم في كل مستوياته ولي بهذا الاقتضا الذي ورد في هذه التوصية.

رابعا: جاء في التقرير ان نوعية التعليم في المرحلة الابتدائية مكونه من ٦-٨ صفوف هي المستوى الذي تستحقه نظرا لاهميتها، ثم نعود ونوزع ما يتبقى من موارد على ذلك العدد من الطلبة في الصفوف المتبقية .. الخ. ليس هناك تعليم ابتدائي كما ذكرت ما بين ٦-٨ سنوات والصحيح ان التعليم الاساسي هو عشرة صفوف او سنوات وهذا يجب ان لا يرد في تقرير في الوقت الذي فيه السلم التعليمي في وزارة التربية

والتعليم وقانون التربية والتعليم المعمول به حاليا ليس فيه هذه المصطلحات ولا هذه المستويات ولا هذه المراحل فيصح ما جاء بهذه الكلمات في ما يقدم الى الحكومة.

خامسا: جاءت توصية بما يلي في الصفحة (٢٥) توصي اللجنة ان تقوم الحكومة بزيادة موارد التعليم في المراحل التي تلي التعليم الابتدائي الا الزامي، ليس هنالك تعليم ابتدائي الزامي من خلال رسوم يتم فرضها او زيادتها بصورة تدريجية على الطلبة المقتردين خاصة في المرحلة الجامعية حيث لا تغطي الرسوم الحالية سوى ١٥٪ من كلفة التعليم، في هذا المجال خطر تشريعي عندما خالفنا قانون التربية والتعليم المعمول به الذي حدد الزامية التعليم لعشر سنوات ونحن نتحدث عن ٦ او ٨ وهذه في مرحلة التعليم الاساسي التي هي الزامية بموجب القانون وفيها طلب توصية الحكومة ان تقوم بزيادة موارد التعليم التي تلي التعليم الابتدائي. الا الزامي من خلال رسوم يتم فرضها او جبايتها بصورة تدريجية على الطلبة المتقدمين، وفي هذا مخالفة للقانون كما ذكرت وفيها توجيه لا يتفق مع واقع التعليم لا من حيث المفهوم التربوي ولا من حيث مستقبل التعليم ولا من حيث الاستثمار الذي بدأنه في هذا القطاع في بداية ما ذكر تقرير اللجنة في هذا الفصل.

انتقل الى عناصر الاصلاح التي جاءت في الصفحة (٢٥) واحدة واحدة.

الاصطلاح للتعليم: اولا: تطوير المعلمين

مكتبة المجلس

وأعادة تدريبهم شكليا هي تطوير كفاءات المعلمين وليس تطوير المعلمين وهذه شكليه. ثانيا: اعتماد أسلوب المناقشة في التعليم لتنشيط التفكير الحر لدى الطلبة وفهم ما يدرسون بدل من مجرد حفظه ومراجعتة... الخ. حقيقة وزارة التربية والتعليم في الاردن وصلت الى مستوى متقدم في المنطقة والحديث معها يتطلب اختصاصا ولغية وخطابا موجها الى المرحلة التي وصلت اليه، فوزارة التربية والتعليم في الخمسينات كانت تتحدث فوق هذا الكلام او الستينات والسبعينات، في الستينات كان هناك توجه لعقد الستينات في الكم، عقد السبعينات للوعي، عقد الثمانينات للوعية، عقد التسعينات فنحن يجب ان نوجه الخطاب بمفهوم العقد الذي نحن فيه وهو عقد التسعينات وهو تطوير تعليم وما جاء في هذه التوصية هو خطاب الخمسينات وليس خطاب الستينات ايضا. ثالثا: ادخال اللغة الانجليزية التي هي اداة الاتصال في العالم في موعد مبكر من امتلاك مبادئها في الصف السادس وامكانية التعاون معها في الصف الثامن.

اود ايها الزملاء والزميلات ان اقول ان هناك دراسات تربوية عالمية ترفض هذا الموضوع جملة وتفصيلا ان هناك لامة لغة قومية. وجميع الدراسات المحلية والاوروبية والعالمية ترفض تعليم لغة اجنبية قبل نهاية الصف الرابع الابتدائي، وكل لغة تعلم قبل ذلك هي على حساب اللغة الام، ووزارة التربية والتعليم عندما

اخذت بهذا المبدأ كان نتيجة خبرات ودراسات محلية وعالمية ولا اجد ان هذه النصيحة في مكانها لا تربويا ولا وطنيا ولا قوميا. خامسا: الاشتراك في الامتحانات الثانوية التي تجريها المؤسسات الثانوية في العالم بقياس اداء طلابنا باداء غيرهم الحقيقة لم يبين كيف ولكن هذه ايضا من ثقافة الخمسينات او الستينات وليس فيها من جديد.

سادسا: قياس اداء الطلبة في امتحان عام تجربة لهم في نهاية الصف السادس ونهاية الصف الثامن تمهيدا لاختبار مساراتهم اللاحقة الاكاديمية او الحرفية او المهنية، يعلموا الاخوة الزملاء ان في الاردن كان في الخمسينات في منتصف الخمسينات انتهى الصف السابع الابتدائي مترك السابع الابتدائي ثم جاء بعده امتحان الثالث الاعدادي ثم جاء بعده امتحان الثالث الاعدادي ثم جاء بعده امتحان القبول للصف الثانوي للصف التاسع وما هو مقترح هنا يخالف كل ما ذكر ولا يتفق مع التوجهات التربوية في اكتشاف ميول وقدرات وتوجهات الطلاب نحو المستقبل، ولهذا لا اجد ان هذه التوصية في مكانها من الناحية التربوية.

سابعا: التركيز على اللغات والرياضيات والعلوم مع الاهتمام بالعبد الثقافي، هذه ايضا موضوع تجاوزه المفهوم التربوي عندنا في الاردن ولا اجد انها تفيد شيئا اذا قدمناها للحكومة.

هذه حقيقة اردت بها ان اقول واقترح في

نهاية هذه النقاط على المجلس الكريم ان تشطب هذه الفقرات لعدم ملائمتها لتقديم للحكومة وان تعاد صياغتها من قبل مختصين وتربويين في هذا المجلس الكريم.

اما الصفحة (٢٦) فجاء بالنسبة لبرامج التدريب وقد ثبت ان مثل هذه البرامج الذي يقوم بها القطاع العام لا تحقق الغرض ذات التدريب المجدي يلحصر في مجالين:

اولا: تنشيط برامج التدريب التي تقوم به مؤسسات القطاع الخاص. وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والمالي له منقبل الحكومة اذا كان يهدف الى تشغيل القوى البشرية العاطلة عن العمل لدى هذه المؤسسات.

لاشك ان في الاردن مؤسسة قائمة بذاتها ومؤسسة كبيرة مؤسسة التدريب المهني وان هناك عشرات الالاف يتدربون في المصانع والقطاع الخاص عن طريق هذه المؤسسة، فنحن بحاجة الى التوصية بشيء جديد غير هذا الطلب فهو قائم واكثر مما هو مطلوب فما الذي تقدمه لهذا المجال وارى صياغته تبدأ من حيث نحن الان الى رؤية المستقبل.

ثانيا: تقديم برنامج موحد للغات الرياضية والعلوم الاساسية لتأهيل العاطلين عن العمل. لم اجد مكانا لهذا الطلب في الهرم المهني لافي مستوى العامل الماهر ولا مستوى الفني ولا في مستوى الاختصاصيين ليس لهذا الطلب لهذه اللغة بهذا الموضوع مكانا في السلم التعليمي او التدريب المهني.

رأس المال البشري ولعود لهذه الفقرة التي بدأناها وايدنا مطلعها في تقرير اللجنة المحترمة، واتساءل ماذا لال هذا الموضوع من دعم وتشجيع وتخطيط واعداد برامج خاصة بذلك واتساءل ما مدى ارتباط مخرجات التعليم في مستوييه العام والجامعي بحاجات الاردن القائمة والمتنظرة، أي بواقع السوق واستثمار هذا القطاع الاستثمار الامثل واصالح الفرد والمجتمع وماهي التقديرات الواقعية لكلفة التعليم لطلابنا في خارج الاردن وما اثر ذلك الكلفة على الاقتصاد الوطني والعملية الصعبة التي يستلزمها هذا التعليم بكميات هائلة، وهل التوسع في التعليم الجامعي يساهم في مرحلة توفير فرص الدراسة والتأهيل لخريجي الثانوية العامة ويقلل من النزيف الاقتصادي والاجتماعي بسبب خروج عشرات الالاف من طلابنا للدراسة في الخارج لمستوى الدراسة الجامعية الاولى، وان كان الامر كذلك فهل توفر للاستثمار في قطاعات الصناعات التحويلية وقطاعات الاستثمارات الاخرى تجارية او سياحية، ام ان بعض المعوقات توضع بقصد او بغير قصد في هذا الميدان؟ ان مبدأ الخاصية او الخصخصة يلقي الدعم الكبير من الحكومة ومن اجهزتها واكدت على ذلك اللجنة المحترمة حتى الخصخصة لكثير من القطاعات الوطنية الاساسية ودعت اللجنة الى خصخصة جميع مرافق القطاع العام واعطت الحرية وعدم التدخل في شؤون القطاع الخاص فهل هذا الامر ينتخب على القطاعات

مكتبة المجلس

الدكتور جمال ناصر:



سيدي دولة الرئيس

حضرات السادة الاعيان المحترمين

قرأت بامعان ودقة، مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية سبع وتسعين وتسعمائة والـف، وأوليت عناية خاصة الى الفصل الحادي والثلاثين، الخاص بوزارة الخارجية، التي تشرفت باسنادها الي في الماضي، وارجو ان تسمحوا لي بابداء الملاحظات الآتية:

اولاً: سررتي ان اطالع ان مبانى السفارة الاردنية في طشقند قد اكتملت وان مكاتب السفارة في باريس يجري شراؤها وكرر تهلكتي على هذا الاتجاه السديد، بتوجيه من جلالة الملك المعظم، وتنفيذ من حكومتنا الرشيدة. وقد اسهم مكتبنا للمحاماة في لندن، الذي كنت في السابق اشرف عليه بنصيب متواضع في اتمام شراء مبنى السفارة الملكية الاردنية هناك. فاصبحت الآن تساوي ملايين الجنيهات.

ولقد هنأت المسؤولين عن هذه الخطى الموفقة في تعليقي على موازنة العام الماضي،

الآخري ام ان قطاع الاستثمار في التعليم العالي له خصوصية ويدخل الحكومة بشكل او باخر في تشكيل مجالسه ولجانه وتأخذ رسوم مضاعفة اضعافا كثيرة وهذا ما يتمثل في تعليمات مجلس التعليم العالي الأخيرة.

فالامر يحتاج الى قرار حكومي واضح ورأي دستوري وقانوني في شرعية النسب المرتفعة من الرسوم والمخالفة للمادة (١١١) من الدستور وإيقاف التدخل في تعيين مجالس الجامعات الخاصة ولجانها لان ذلك تدخل وعدم اتفاق مع مبدأ الخاصية ومبدأ الاستثمار ومبدأ إعطاء القطاع الخاص الحرية للاستثمار واخيراً ان جامعة البلقاء التطبيقية هي جامعة وطنية بكل معنى الكلمة غير مسبقة باختصاصاتها وغير مكرره لاي جامعة في الاردن وتتوزع اساساتها وحرمتها الجامعي كما يخطط له على كافة ارجاء الاردن من الشمال والوسط والجنوب اشكر للحكومة التي اخذت هذا الموضوع الى حيز الوجود وهي بحاجة الى قرار اقتصادي ووطني في اخراجها الى العمل واداء هذه المهمة المتميزة وكما ذكرت غير مكرره لجامعة اخرى بعد ان صدرت الارادة الملكية السامية في شهر ايلول الماضي بتشكيل لجنة ملكية لتنفيذ هذه الجامعة واخراجها الى حيز الوجود.

نأمل ان يكون ذلك من اولويات هذه الحكومة التي بدأت باخراجها الى حيز الوجود وشكر لكم دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

شكراً . معالي الدكتور جمال ناصر

ثالثاً: لي ملاحظات عابرة على اللغة التي صيغ بها المشروع واكتفي ببعض النقاط على سبيل التمثيل فحسب، دون الحصر:

اولهما: في الصفحة الثالثة المادة العاشرة (د)، فمن الخطأ الكلام عن (نفاذ المخصصات) والصحيح (نفاذ) بالدال لا بالذال، بمعنى الفناء وفي التذييل الكريم في آخر صورة الكهف (قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل ان تنفد كلمات ربي ولو جنتا بمثله مددا).

والثانية: في الصفحة الخامسة عن (منحة مجموعة السوق الأوروبية المشتركة) فان اسم المجموعة الصحيح الان ومنذ سنيين هو (الاتحاد الأوروبي).

والثالثة: انه في الصفحة الخامسة والتسعين ، وردت العبارة التالية : تم الغاء وزارة شؤون الارض المحتلة واستبدلت بدائرة الشؤون الفلسطينية وهذه العبارة غير صحيحة لانها تفيد ان دائرة الشؤون الفلسطينية الغيت وحلت محلها وزارة شؤون الارض المحتلة وهذا عكس المقصود، والصواب: الغيت وزارة شؤون الارض المحتلة واستبدلت بها دائرة الشؤون الفلسطينية.

وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

شكراً معالي الاخ. معالي الاستاذ احمد العقابله

حيث اقترحت ايضا انشاء دائرة خاصة في وزارة الخارجية لادارة ممتلكات الدولة العقارية في الخارج، والتوسع فيها ولم يؤخذ بهذا الاقتراح. ولكني اعتقد ان الوقت قد حان لتنفيذه اذا اردنا مواصلة هذا لاتجاه الحميد. حفاظاً على اموال الدولة وسعيها الى تنميتها واستثمارها. هل لي ان اسأل دولة رئيس مجلس الوزراء بصفته وزيراً للخارجية عن الاسباب التي منعت الاخذ بالاقتراح الذي تقدمت به في السنة الماضية نظراً لكون هذا الاقتراح يوفر المبالغ ويحافظ على ممتلكات الدولة مع العلم بأن التكاليف لمثل هذه الدائرة لا تتطلب مبالغاً كبيرة لكون ادارة مثل هذه الدائرة تتركز في وزارة خارجيه.

ثانياً: اسعدني ان اطالع على منجزات دائرة الشؤون الفلسطينية العام الماضي، وابرازها الدور الاردني المثمر في خدمة قضية فلسطين، واقدر ما تفعل في خدمة الاشقاء الفلسطينيين من لاجئين ونازحين، ولكني اقترح اضافة وظيفة اخرى اليها، اصبحت ضرورية بعد ابرام معاهدة السلام، الا وهي رعاية مصالح المواطنين الاردنيين انفسهم، وتتمثل ما يملكون من اراض ومبان في القدس الشريف، والضفة الغربية والعمل على استرداد حقوقهم السليبة بما في ذلك ممتلكات الدولة الاردنية في الضفة الغربية والقدس الشريف ولي دراسة قانونية وافية في هذا الموضوع وحكم القانون الدولي.

السيد أحمد العقابله:



سيدي دولة الرئيس.. حضرات الاعيان المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد. فلقد لمست الجهد الكبير الذي بذل في اعداد مشروع قانون الموازنة العامة لهذا العام، ولمست مثل ذلك في قرار اللجنة المالية لمجلس الاعيان، ولايسعني الا ان اؤمن هذه الجهود للمخلصه واباركها واتقدم بخالص الشكر كل من ساهم في بذلها وساعد في تقديم الحلول المناسبة لمعالجة الاختلالات التي وجدت وتلمس الطريق السليم لرفع مسيرة التنمية في وطننا الحبيب.

ولان موازنة أي دولة تعكس خطة الحكومة في تنفيذ احتياجات الوطن في جميع الحقول والميادين حسب اولويات تتوصل اليها من خلال الاستمرار في الدراسة الجادة والممارسة الفاعلة والمتابعة الدؤوبة فقد بدا الحرص على تحقيق ذلك من خلال حزمة من التوجهات والاهداف اذكر منها مايلي:

- تحقيق نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة قدره ٦,٥٪.
- المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار في حدود ٤٪ بعد ان كان ٤,٦٪ عام ٩٦.
- تخفيض العجز في الموازنة الى ٣,٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي.
- تخفيض حجم المديونية والالتزام ببنود البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي.
- دعم شبكة الامن الاجتماعي وعدم فرض ضرائب ورسوم جديدة على المواطنين.
- هذه اجابيات تذكر وتشكر ولا تنكر. ولكن لفت نظري زيادة نمو النفقات الجارية بنسبة ١٥٪ عما كانت عليه عام ١٩٩٦، مع ان الوضع الاسلم كم اعتقد هو تخفيض هذه النفقات لا زيادتها.
- وكذلك زيادة ما خصص لدفع القروض الخارجية الى (١٥٦) مليون دينار بعد ان كانت (١٤٠) مليون دينار عام ١٩٩٦ أي بزيادتها نسبة ١١٪.
- هذه عجالة ضمنيتها بعض ملاحظاتي على مشروع قانون الموازنة، ولما تقرير اللجنة المالية فانني اوافق على معظم ما جاء فيه، ولكنني اخالف اللجنة الكريمة في توجهاتها وتوصياتها المتعلقة بجلب المياه الى الاردن عبر حدوده ورفع اسعار المحروقات التي تستخدمها المركبات وفي رفع الرسوم الجامعية واجراء امتحانين عامين في نهاية الصنفين السادس

والثامن الاساسيين والتقي بذلك مع الدكتور عبد اللطيف عربيات.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين:

اما ما بقي من حديثي بهذه المناسبة فالتناول من خلاله امورا عديدة هامة من وجهة نظري يهم بعضها الوطن كله، وبعضها يتعلق بمطالب وقضايا تتعلق بالجنوب.. و الهم السياسي. لاينكر احد ان الظروف التي نجتازها بالغة الدقة وان المرحلة التي نمر بها حرجة جدا، ومع ايماني بان الاردن يلعب للعبة السياسية بحكمة وطول نفس واتزان واقتدار الا انه يجب ان لا يغيب عن الاذهان اننا نتعامل مع حكومة تتشكل من سياسيين ملتزمين بقناعات يتمسكون بها اشد التمسك ويؤمنون بمبادئ عقائديه لايجدون عنها الا بصوبعة بالغة، وممارستهم منذ تسلموا الحكم في اسرائيل بدءا بفتح النفق بجوار الاقصى الشريف لخايات مرسومة ومرورا برفع وتيرة الرد على كل حجر بوابل من النار وانتهاء بتكرهم للاتفاقات السابقة المتعلقة بالانتشار من الخليل ومن مدن الضفة الغربية الاخرى والسماح ببناء المستوطنات والاستيلاء على اراض ليست لهم وتجريد الوف ابناء القدس من هويتهم، كل ذلك يفرض علينا الحذر في التعامل معهم ويلقنا درسا جديدا لمواجهة هذه السياسة المراوغة بكامل البقطة والانتباه، ومواقف الحسين القائد وتصريحاته بالامس البعيد والقريب وحزمة الصادق الواثق

ومصادقته خير عون لنا ولاخواننا لتجاوز جميع المحن في هذا الزمن الرديء. قطاع الشباب وقد تعرضت لذلك معالي العين ليلي شرف. الشباب عماد الوطن، وركيزته وعدته، وهو حقيقة وواقعا الحياة بآفاق معانيها واروع صورها واصدق اشكالها، وما اسمعه واقرأه عن الحراف شريحة صغيرة نسبيا وعن من ممارسات مؤلمة مؤسفة يتطلب دراسة علمية واعية، ويحتاج لتفهم مبصر عميق لدور الشباب في المجتمع ومسؤولياته في الامة، ولحقوقه وواجباته وطموحه واحتياجاته، وكلما تأخرنا في ذلك ازدادت المشكلة خطورة والوضع تعقيدا. وانه لمن المهم جدا دراسة هذه الظاهرة السلبية قبل ان تتفاقم وتقتضي دوافعها واسبابها قبل ان تعم وتنتشر، ووضع العلاج السريع الناجح لها قبل فوات الاوان...

ولقد تضمن مشروع الموازنة زيادة كبيرة في مخصصات وزارتي الثقافة والشباب، وهذه خطوة حكيمة وتوجه سليم ولكنني امل وانا انظر بعين المستقبل ان يستمر هذا التوجه في الاعوام القادمة لان الاستمرار في زيادة مخصصات هاتين الوزارتين ودعم الالدية الرياضية والثقافية بشكل مؤثر، والتنسيق الكامل الدائم بين جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات المؤثرة في المجتمع والمناطق بها مهمة التوجيه في المملكة وازالة أي تعارض بينها تحمي وطننا وتصور شبابنا وتحول دون تسرب المكروب الفتاك ومن

محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ١٩٩٧/١/٩

خلال خلافات تضاعف انتشار المرض القاتل والعدوى الشاملة.

وللضع نصب اعيننا قول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام (اوصكم بالشباب خيرا فانهم ارق الفئدة، ان الله بعثني بشيرا ونذيرا لحالقي الشباب وخالفني الشيوخ).

المال العام... تقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٩٥ والمخالفات المحزنة التي وردت فيه والتي كلفت الدولة اكثر من ٩٦ مليون دينار من الخسائر، وما نشرته جريدة الرأي الغراء بتاريخ ١٢/٢/٩٦ عن قيام مدير دائرة حاسوب في احدى الدوائر الحكومية باحالة عطاءات بلغ مجموع قيمتها ستة ملايين دينار خلال ثماني سنوات على شركة يمتلك ٢٠٪ منها، وغير ذلك مما لم يكشف النقاب عنه حتى الان مؤشر قوي على ان هناك حاجة ماسة لمزيد من الرقابة الدقيقة والمتابعة الدائمة والتدقيق المتواصل وفتح العيون، وذلك لوضع حد للاستغلال الوظيفي ولاختلاسات المال العام، كما وهو دليل على ضرورة اعادة النظر في قانون العقوبات التي تنص الفقرة (١) من المادة (١٧٦) منه على مايلي (يعاقب بالحبس مدة ستة اشهر الى سنتين ويغرامة مالية اقلها عشرة دنانير كل موظف حصل على منفعة شخصية من احدى معاملات الادارة التي ينتمي اليها سواء فعل ذلك مباشرة او على يد شخص مستعار او بالجوء الى صكوك صوريه...).

ولرى ان هذه العقوبة غير رادعه وتعديلها

ورفع العقوبات الواردة فيها وفي غيرها امر واجب وعاجل تتطلبه المصلحة العليا وبفرضه الواجب الوطني وان أي تراخ في هذا الامر واي تقاعس عن سد جميع الثغرات التي ينفذ منها المفسدون والمتصيدون والمستغلون والسارقون والمترشون والمعتدون، واي توازن عن محاسبة كل طامع شره رخيص سيضاعف المشكلة وسيسبيل لعاب غيرهم وسيزيد من تعقيد الامور.

ان للمال العام حرمة يجب ان يعاقب من يعتدي عليها وينتهكها عقابا صارما يردع المعتدي ويجعله عبرة ومثلا للآخرين... الفقر والبطالة... اما الفقر والبطالة فقد أشيع هذا الموضوع عرضا وبحشا وطرح حلول واقتراح معالجات، وان كانت لي اضافة لم طرح فهي تنحصر في التذكير بان البطالة التي يخشى من تفاقمها في المستقبل ليست بطالة العمال مع اهميتها حيث قد تعالج من خلال (تنظيم العمالة الوافدة بالاضافة الى وضع برامج للتدريب والتأهيل والتوعية، والتوجيه وانما هي بطالة خريجي الجامعات وكليات المجتمع والمدارس الثانوية، خمس عشرة جامعة واربعون كلية مجتمع سيصل عدد خريجها الى عشرات الالوف عام (٢٠٠٠) يضاف اليهم من يتوقفون عن الدراسة بعد المرحلة الثانوية وهم بحاجة الى فرص عمل في القطاع العام والمجال فيه محدود، وفي القطاع الخاص وبامكانه المساهمة

بحقق التوازن في خطط التنمية في مختلف ارجاء المملكة.

ومن هذه القناعة انطلق لأؤكد ان محافظة معان ما زالت في امس الحاجة الى وضع خطة تنمية مدروسة شاملة حتى تستقطب الكفاءات المدربة وتجذب الانباء والذين هاجروا منها طلبا للرزق وبخشا عن العيش الكريم. وتوفير فرص لابنائها العاطلين عن العمل امر سياسي جدا وحيري جدا. وتشجيع المستثمرين للاستثمار في الجنوب، وتوجيه المواطنين للمساهمة في ذلك كل قدر استطاعته، ووضع مزيد من الحوافز المشجعة المجزية، وتبسيط الاجراءات والمدمن الروتين سيكون في مصلحة هذه المحافظة وخيرها.

ولعل تأسيس (مراكز دراسات لتطوير وتنمية الجنوب) ورفعه بالكفاءات القادرة وبالمختصين المتميزين يسهم بشكل فاعل في وضع الخطط المناسبة البعيدة المدى والمنهج الضروري المتكامل لتحقيق هذه الطموحات وتوفير المناخ اللازم لنهضة نوعية ناجحة في جميع الميادين.

وحتى يتم ذلك فاني ادعو الى تشكيل لجنة وزارية برأسها معالي نائب رئيس الوزراء او غيره ويشارك فيها المحافظون - كل في محافظته - ورؤساء البلديات المعينون للقيام بدراسة اولية منمشة تلمس النواقص الانية وتضع لها الحلول العاجلة الناجحة وتسهم في حل مشكلاته الضرورية.

في حل هذه المعضلة ولكن مساهمته ضيقة وغير مؤثرة للأسف الشديد.

وهنا تكمن الخطورة الامنية وتتجسد المشكلة التي يجب ان تدرس بعناية فائقة وتوضع لها الحلول الجذرية المسبقة قبل ان تتحول الى ازمة اجتماعية يصعب علاجها والتخلص من نتائجها. وتعاون القطاع الخاص بامتصاص ما يمكنه من الكفاءات المعطلة، وتوسيع (مظلة شبكة الامان الاجتماعي) ودعم صندوق المعولة الوطنية والتنمية والتشغيل، بالاضافة الى توسع صندوق مؤسسة الايتام في المشاركة والمراحة ودعم صندوق الزكاة من المحصلين، ووضع قانون للزكاة وتوزيع جزء من اراضي الدولة او تاجيره للمواطنين ولخريجي الكليات الزراعية على وجه الخصوص، وتوجيه المواطنين للمشاريع الاسرية الصغيرة المربحة تخفف اذا ما تم التنسيق فيما بينها من حدة المعاناة التي تعاني منها شريحة من ابناء هذ الوطن الحبيب وتحول دون اتساع جيوب الفقر بين المواطنين.

دولة الرئيس

الزملاء والزميلات اعضاء مجلس الاعيان لا اشك لحظة واحدة في تصميم هذه الحكومة واي حكومة اخرى على تقديم أقصى جهد مستطاع لخدمة كل جزء على مساحة هذ الوطن، والعمل بكل ما اوتيت من قوة وطاقه لرفع مستواه ومعالجة جميع المعيقات التي تحول بينه وبين اللحاق بركب الاجزاء الاخرى التي نالت سبق على غيرها من المحافظات مما

مكتبة المجلس

وما دمت في مجال بحث احتياجات الجنوب اجد من واجبي ان اؤكد واؤكد الاخوة نواب محافظة معان وباديتها فيما طرحوه وان اضيف لما ذكره المطالب التالية:

فرع جامعة مؤتة والذي نأمل ان يكون نواة لجامعة معان في المستقبل القريب.

تنفيذ للامر الملكي الكريم ولتوجيهات الحسين القائد السديد انشاء فرع لجامعة مؤتة في مدينة معان، ولضيق الوقت حل الفرع في مبنى (كلية معان) التي نقلت مؤقتا لموقع اخر غير مناسب.

وان كان هذا المبنى قد اتسع للمقبولين هذا العام وعددهم لم يتجاوز ال (٢٤٠) طالبا وطالبة فانه يتسع في العام القادم حيث ستضاف تخصصات اخرى وسيقبل طلبة جدد.

وان كان مشروع الموازنة لعام (١٩٩٧) لم ترد فيه أي مخصصات لانشاء ابنية على الارض المخصصة للجامعات ومساحتها (٣٤١٢) دونم و ٨٨٦م^٢ فانني امل استدراك ذلك في اقرب وقت ممكن حتى لا نفاجأ في العام القادم او الذي يليه بمشكلة يصعب حلها او قد يستصعب علاجها.

كما ونتمنى ان يدرس فتح كليات جديدة تلبي احتياجات الاردن بشكل عام والجنوب على وجه الخصوص... ككلية للتدوين (ففي الجنوب البوتاس والاسمنت والفوسفات والاسمدة والملح والنحاس وغيرها من المعادن) وكلية (متخصصة للعلوم البحرية) في ثغر الاردن الباسم مدينة العقبة، وكلية لدراسة الآثار بتعمق

وتفصيل حيث ان البتراء والبيضا ووادي رم والحمية واذرح والشوبك والقصور الاموية والقلاع المتناثرة على ساحة الوطن كله وغيرها بحاجة لمزيد من الدراسة والبحث والتنقيب، وكلية للزراعة في الشوبك حيث الاراضي الزراعية المعطاء هناك، وحيث اراضي الديسه والنقب والشراه والجفر والطيبه ووادي موسى وغيرها بحاجة لمزيد من الرعاية والعناية والاهتمام واجراء التجارب لتحقيق استثمار مريح مفيد.

وبهذه المناسبة سأعرض لامرين لهما علاقة وثيقة بالموضوع.

الاول : القبول بفرع الجامعة.. حيث لم يقبل من ابناء محافظتي معان والعقبة سوى عدد قليل جداً، والمواطنون ياملون ويرجون قبول اكبر عدد من ابنائهم في الفصل الثاني هذا العام ليكونوا عوناً لاسرهم ولحماية مستقبلهم ولجعلهم مواطنين صالحين، والني اؤكد ان محافظة معان حاضرة ومراكز الوية والقضية وقرى وبادية تعيش نفس الظروف وتعاني نفس المعاناة، فالكفاءات العلمية متماثله، واستتكاك المعلمين عن العمل في مدارس المحافظة تتعرض له جميع المدارس وينعكس على جميع الطلبة، والجو العام متقارب، وبالتالي فجميع المدارس تطبق عليها تعليمات (المدارس الاقل حظاً) ومن حق طلبتها ان يعاملوا جميعاً نفس المعاملة بالنسبة للقبول.

الامر الثاني: طموح شبابنا الجامعيين

للمواطنين، واصدار التعديلات المقترحة على بعض الانظمة التي تمت مناقشتها في ديوان التشريع منذ سنين، وبذل أقصى جهد لجباية عوائد البلديات من المستفيدين، لعل ذلك كله يسهم في المعالجة ويسد بعض الثغرات ويخفف من الاعباء المالية التي تشكو منها جميع بلديات المملكة.

اما بلدية معان ففرض بموجب تشريع دفع (٥٠ او ١٠٠) فلس على كل متر مربع يستخرج من اراضي معان لصندوق البلدية يحقق لها دخلاً مجزياً يمكنها من تقديم اعلى مستويات الخدمة الضرورية ويساعدها في تحسين البيئة التي شوهتها المحاجر وتركها مكاره بيئية تجار الحجر والمستفيدون..

اسكان موظفي وعمال منجم فوسفات الشيديه.. وهذا مطلب عام وملح جداً.. فبناء اسكان لموظفي وعمال منجم الفوسفات الشيديه في معان يحوي هذه المدينة وينعشها ويوفر فرص عمل جديدة لابنائها ويساعد على نموها وازدهارها في معان جميع الخدمات متوفرة، البيئة اللتخية موجوده، الناس المجتمع النابض بالحياه، المدارس فرع جامعة مؤتة، المستشفى والعيادات والمراكز الصحية، المياه، الكهرباء، المجاري، الاتصالات الهاتفية، الحركة، التفاعل الاجتماعي.. كل ذلك متوفر في معان، وكل ذلك يشجع ويدعو ويؤكد ضرورة انشاء الاسكان في معان، وفي ذلك مصلحة للجميع، وتنمية مدينة وتثبيت مواطنيها ويجاد

ومراجعتهم المتعددة جعلني اؤكد على ضرورة ايجاد اكبر عدد ممكن منهم للدراسة في الخارج للحصول على شهادة الدكتوراه اسوة بغيرهم وكحق من حقوقهم ولاستباق التوسعات المنتظرة ولمواجهة التخصصات الجديدة وتنويعها في فرع جامعة مؤتة بمعان في لاعوام القليلة القادمة.

دعم المجالس البلدية .. للبلديات دوراً اساسياً تقوم به نحو المجتمع المحلي حيث انها تسهم في توفير خدمات اساسيه وضرورية يستفيد منها جميع المواطنين، ولكنها تعاني معاناة شديدة من عدم توفر المال اللازم لتقديم هذه الخدمات على افضل وجه مستطاع فالدخل محدود والمسؤوليات جسام، والقروض تثقل كاهلها والعجز في ميزانياتها باستمرار.

ومعاناة بلديات الجنوب اشد وانكى، فامكاناتها اقل وديونها اكثر، فبلدية معان (على سبيل المثال لا الحصر) تعاني من قروض بلغت حوالي المليون دينار، وجميع ديونها التي على المواطنين لا تتجاوز ال (١٤٠) الف دينار، وعجز ميزانياتها عام ١٩٩٦ بلغ حوالي ٣٠٠ الف دينار.

ان دعم الحكومة لجميع البلديات امر ضروري جداً، وبلديات الجنوب ضرورة قصوى، وان اعداد التشايع اللازمة لاشراك الشركات في توزيع نسبة من ارباحها ولو ١٪ على بلديات المحافظات التي توجد بها بالاضافة الى رصد مخصصات في ميزانية الدولة لدعمها حتى تتمكن من تقديم خدمات افضل

مجتمع جديد مفتوح للحياة وزخيمها اغلى واثنى واهم واسمى بكثير من جميع الاموال والوفورات التي تطرح من حين لآخر اتخاذ هذا القرار الحيوي الهام.

لقد حبا الله هذه المحافظة بمنجم عظيم للفوسفات يستفيد منه الوطن كله، ويبقى ان نقوم بواجبنا للتنمية جنوب الاردن وعاصمته حتى يلحق بالركب وحتى يواكب التقدم والنماء في جميع ارجاء هذه المملكة التي رفعها فيها جلالة الحسين اليبالي شعاره الخالد (فلنبن هذا الوطن ولنخدم هذه الامه).

دولة الرئيس

الزميلات والزملاء الاعيان

ما يمكن طرحه على المجلس الكريم كثير، ولكنني اكتفي بهذا القدر مؤكدا ان علينا جميعا في هذا الوطن العزيز ان نعمل كفريق واحد لتحقيق كل ما فيه مصلحة الوطن وخير المواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس:

شكرا معالي الاخ، دولة الاستاذ مضر بدران.

دولة السيد مضر بدران:



شكرا دولة الرئيس . أريد ان اختصر في هذا الموضوع فقط على موضوع التوصية صفحة (٢٢) من اللجنة المالية التي تقترح فيه ضرائب اضافية على رسوم وتسجيل السيارات والترخيص وعلى اسعار المحروقات بهدف انشاء صندوق لموضوع الصيانة.

في الواقع الصيانة مغطى في رسوم خاصة الذي هو بدل الخدمات على الطرق ومخرجات الحمولات المحورية الزائدة عندما فرضت هذه الغرامات وهذا البديل كان قرار مجلس الوزراء ان تذهب الى موضوع الصيانة على الطرق وكان اقتراح معالي وزير الاشغال في ذلك الوقت ان تؤخذ ان تجبى رسا الى وزارة الاشغال ولمخالفاتها للدستور حيث يجب ان تكون الواردات كلها في الخزينة خزينة الدولة ذكرنا في القرار ان تدخل في الخزينة وتخرج الى الصيانة، ومن مطالعتي لبند النفقات لصيانة الطرق وجدت حوالي ١٣ مليون دينار، وبند الواردات من بند خدمات على الطرق وغرامات الحمولات المحورية حوالي ١٥ مليون دينار، أي ان هنالك وفر حوالي مليونين دينار لم تؤخذ الى بند الصيانة، فأقترح على اللجنة الكريمه ان تتغاضى عن توصية دفع ضرائب ورسوم على السيارات والترخيص لان فيها الكفاية هذه الرسوم وهذه الضرائب.

احببت ان اعلق هذا التعليق وبنفس الوقت اشكر اللجنة المالية على تقريرها وانني اوافق على قانون الموازنة العامة. وشكرا دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

شكرا دولة ابوعماد، سعادة السيدة نائله الرشدان.

السيدة نائله رشدان:



بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

طبعاً اتقدم بالشكر للجنة المالية على جهدها في اعداد هذا التقرير مع انني شاركت في اجتماعات اللجنة المالية الا انني ارجب في ابداء بعض الملاحظات:

اولاً: في المجال الاجتماعي:

ان الحاجة لاقامة شبكة للامن الاجتماعي لرفع المعاناة المرافقة لاجراءات التصحيح الاقتصادي والاصلاح الاداري للقطاع العام، والتوجه نحو الكفاءة الاعلى في مؤسسات الخدمات، تدعو الى حث الحكومة لتنفيذ هذه التوصية والتي تكررت في سلوات سابقة. وان المبلغ الذي ذكرته الموازنة (٤٠٠ مليون

دينار) كهدف للاتفاق على هذه الخدمة لرجو ان يكون حقيقة والا يكون رقماً نتمناه .

ثانياً: المياه

فيما يتعلق بالنظر في بدائل لجلب المياه الى الاردن عبر حدوده اومن خارج اقليمه، صحيح ان عملية جلب المياه من اماكن خارج حدود الوطن تحتاج الى اتفاقات سياسية مع العديد من الدول التي قد تأتي منها او تمر فيها، اضيف لهذه التوصية او قد تصل اليها، اذ انه قد تكون هنالك بعض الدول الشقيقة التي تحتاج لاىصال المياه عبر الاردن، فانه يمكن ان تدفع هي تكاليف اىصال المياه، او تساهم بجزء من هذه التكاليف ويستفيد الاردن ايضاً ولكن بتكلفة اقل.

وان الاقتراح لتوفير كميات اضافية من المياه لمواجهة الطلب المتزايد عليها من خلال تاهيل شبكات المياه وضبط المخالفات في ابار المياه الجوفية، فانه لمطالبتنا المواطنين بعدم المخالفة في حفر الابار واستخراج المياه الجوفية، فانه يتوجب علينا مطالبة المسؤولين ايضاً بالتقيد بالقوانين والتعليمات، وعدم مخالفتها بمنح التراخيص في المناطق المحظورة او التي تؤثر سلباً على المياه الجوفية.

ثالثاً: التعليم:

مع تأكيدى لاهمية التركيز على نوعية التعليم ورفع سويته الا ان توصية اللجنة بان تقوم الحكومة بزيادة موارد التعليم في المراحل التي تلي التعليم الازامي من خلال رسوم يتم فرضها

مجلس الاعيان

أو زيادتها بصورة تدريجية على الطلبة المقتردين .. الخ.

ان هذه التوصية تعني: التعليم الاساسي
١- فرض رسوم على طلاب المرحلة الازلامية التي تلي التعليم الابتدائي كما في التقرير جزء من مرحلة التعليم الاساسي أي حتى الصف العاشر، وهذا يؤدي بدوره الى زيادة نسبة التسرب من المدارس، وزيادة نسبة الامية التي يسعى الاردن، وتدعو المؤتمرات الدولية ايضا الى القضاء عليها وسياسة وزارة التربية والتعليم من حيث التسرب التي كان يناقشها احد المسؤولين صباح هذا اليوم من خلال برنامج اذاع استمعت له هذا الصباح.

٢- اما ماخصت به اللجنة الكريمة المرحلة الجامعية في هذه التوصية فانني اكرر ما كنت ذكرته في كلمتي العام الماضي من معارضة لرفع الرسوم الجامعية لان المطالبه بانه يدفع المقطرون كلفة تعليمهم وان يعطى الدعم للمحتاجين يجعلنا نتساءل من يقرر من هم المحتاجون وما هي المواصفات التي تنتيق على من نريد دعمهم وهل حقاً سيوصل الدعم الى مستحقه؟ كما ان التعليم الجامعي سيكون للطلبة الاغنياء اضافة الى تعزيز الطبقة، واعارض ايضا رفع الرسوم على ترخيص المركبات.

رابعا : مجال التشريعات:

ان الاستثمار في تحديث التشريعات وتحديثها بما يضمن ازالة الغموض في التشريع والعمل على سيادة مناخ اقتصادي عام يعزز

الاستثمارات وما تحتاجه من تخصيص اموال طائلة تحتاج لاستقرار في السياسات والقوانين تمكنا من النجاح في خططها والاستمرار في سيرها وقد ورد في خطاب جلالة الملك المعظم بمناسبة افتتاحه اعمال الملتقى الاول لمجتمع الاعمال العربي قبل ايام، حث جلالته الحكومات ليحققوا ما هو اكفاً واقدر على تحقيقه خدمة للاقتصاد والمواطن العربي، ان هذا دعوة واضحة الى الاستقرار في التشريعات والا تتعرض الاستثمارات الفريضة الى منافسات حكومية تزعزع جدواها.

خامسا: المجال الاقتصادي:

لقد احببت ان اركز على نقطة هامة جدا وردت في التقرير واني اقيسها هنا لاهميتها: (ان اللجنة تؤكد على الاهمية البالغة لاهياء مؤسسات التعاون العربي التي تقرر المصالح العربية المشتركة، وتعطي مضمونا لمبدأ التضامن العربي وتزيد من فرص التنمية في جميع الدول العربية وتعزز الامن والاستقرار فيها، ان الظروف التي تمر بها دول المنطقة تفرض عليها ان تضع هذه القضية على رأس اولوياتها لانها أصبحت بالنسبة لجميع هذه الدول قضية وجود. ومن الصعب ان لم يكن من المستحيل توجيه الشركات الصناعية العالمية الى هذه المنطقة بالزخم الضروري ان لم تكن هذه المنطقة على وفاق مع نفسها، واذا لم يتوفر فيها سوق مشتركة تكون مجموعها سوقا مجدية تصلح لتكون قاعدة متينة للتصدير المتواصل

تستدعي عدم التفرع في مظاهر السيادة القطرية، الامر الذي لم تتساهل به الاقطار العربية في تعاملها مع بعضها مع قوة ما بينها من وشائج قومية وتاريخية ودوافع اقتصادية.

ان تشابه هياكل الانتاج في بعض الدول العربية كان حائلا دون نمو تجارة خاصة بالنسبة لاقتصادات متنامية لكن التكامل الاقتصادي ليس تجارة فقط، بل هو ايضا انتقال للعمالة والاموال والخبرات، كذلك فان اختلاف المذاهب الاقتصادية المتبعة في بعض البلدان العربية حال دون تسهيل التعامل بينها، وكان تغيب القطاع الخاص سببا في اضعاف عمليات هذا التعاون والتكامل الاقتصادي. لذلك ظلت التجارة البينية بين البلدان العربية اقل من ٨٪ من مجموع تجارتها الخارجية وظل الاستثمار في المشاريع المشتركة هامشيا.

كل هذا التفتت كان يجري امام نشاط تكتلي اقتصادي عالمي سيمس هذه الاقتصادات العربية في المستقبل سواء شاعت ام ابت، ويبدو الان ان استمر هذا الوضع ان الاقتصادات العربية ستجابه هذا المصير كلا على انفراد، وهو ليس الذي نريده لها.

التي هنا اهيب بالحكومة الاردنية لتكون سباقة وفعالة في الدعوة والعمل لاجاد الاتحاد الجمركي العربي والحرية التجارية العربية ثم الوصول نحو الوحدة الاقتصادية التي هي طريقة دفاعنا الرئيسية عن جاراتنا على كياننا ومستقبلنا، ولن نشارك الا في امور على غير

بكميات متزايدة قابلة للاستدامة وان اللجنة تقترح بالتحديد ان يقوم الاردن بدراسة القيام بمبادرة تستهدف تأسيس سوق عربية مشتركة تضم الدول الراغبة التي يتوفر فيها الاستقرار الاقتصادي والتي تعتمد السوق الاقتصادي الحر وذلك لتحقيق سوق مشتركة يتحرر فيها انتقال السلع والخدمات ورؤس الاموال بين هذه الدول. انني اقتبست هذه الفقرة من تقرير اللجنة المالية وما فعلت ذلك الا لشعوري بأنها تعبير صادق وجدي لامر على غاية الاهمية، وعلى شعوري العربية ان تهتم به وبجدية قصوى اذا اصبح هذا الامر وكأنه خط دفاعنا الاخير للبقاء ضمن مجتمعات هذا العالم كامة عربية تطلع للاسهام في النشاط الانساني ولتحمي نفسها من الضياع، وانتهاج الاخرين لثرواتنا واستعبادهم لاجيالنا القادمة.

ان هذه الفكرة ليست بالجديدة على مجتمعاتنا العربي، فقد سرنا بها منذ حوالي نصف قرن وسبقنا بالفكرة الاتحاد الاوروبي او التجمعات الاقتصادية الامريكية او مجمعات دول المحيط الهادي لكن ذهبت اعمالنا جميعا ادراج الريح، مما يجعل من الواجب علينا ان ندرس هنا باهتمام كبير سبب فشلنا واتخاذ الحيلة الان حتى لا تتكرر المأساة، ولعل من اهم عوامل الفشل التي ادت الى ضياع تلك الاهداف النبيلة هو عدم توفر الارادة السياسية في البلاد العربية، الارادة لمواجهة الاشكالات التي تأتي مع تطبيق أي مشروع للتكامل، كما ان هناك ولا بد ظروف

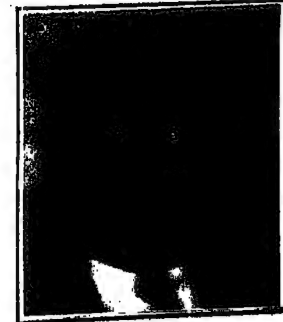
هذا الطريق لاضطررنا للانفتاح على العالم وعلى الحثان الاقتصادية التي تلمع بمواردنا، وبعضها قريب جدا منا، بينما نحن منغلزون على بعضنا، فتغدو البلاد العربية بلا كيان ولا اقتصاد بلادنا مصدر المواد الأولية لصناعة الآخرين، ومواردنا مادة الثروة المنتجة لاقتصاد الآخرين، وابتناؤنا اليد العاملة الرخيصة في دولاب اقتصاد الآخرين.

يبدو ان الجهود الان تتضافر مع البلدان العربية لمجابهة هذا الخط لان الخطر بالعمل على انشاء هذه التكتلات الاقتصادية العربية وذلك لشعور هذه البلدان بالخطر الفادح القادم، وان الاردن وهو ممن يدرسون هذا الخطر مدعو الى العمل بهمة ونشاط في سبيل هذا المجهود القومي النبيل وختاماً فانني اضم صوتي الى الزملاء الذين دعو رفض رفع رسوم تجيل السيارات وترخيصها ايضا على اسعار المحروقات التي تستخدمها المركبات. وشكراً.

دولة رئيس المجلس:

شكراً سعادة الاخت نائلة، الان سعادة الدكتور غيث شبيلات.

الدكتور غيث شبيلات:



دولة الرئيس ارجو الاعتذار عن القاء كلمتي بسبب سوء حالتي الصحية والسعال الحاد واكتفي بتسليم كلمتي للامانة العامة وارجو ان تسمح لي بالانسحاب من الجلسة.

دولة الرئيس

ثلاث سنوات من عمر مجلس الامة الثاني عشر تعاقبت من خلالها ثلاث حكومات وكان سجله جيداً في دراسة ومناقشة ما عرض عليه من مشاريع قوانين بهدوء وتعقل وموضوعية، وافر قوانين حضارية سنت لرعاية حقوق المواطنين وخدمتهم وتنظيم عمل الدولة في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قوانين ساهمت في رحلة التنمية التي بدأت منذ اكثر من اربعة عقود، ورغم شح الموارد والثروات الطبيعية والحروب وما جرت علينا من احوال ومصائب والتزامات فقد حقق هذا البلد بقيادة مليكه الرزينة الهادئة العقلانية وبوعي ابناءه واستقرار الامن فيه ما يكاد ان يكون معجزة اذا ما قورن باداء دول نامية عديدة اغنى مالا واوفر ماء.

لقد اردت اليوم وللانصاف ان اذكر بعض ايجابيات تقدمنا، واذكر بما نطمح ان نحقق في بعض الميادين التالية:

حقوق المرأة:

ساوى الدستور الاردني بين كافة افراد الوطن دون تمييز بين ذكر وانثى، ناضلت عبر التاريخ لتتوزع حقوقها المشروعة من رق مجتمع الحريم الذي فرض عليها منذ قرون من التخلف استغللت في سبيل طمسها كافة وسائل العنف

وفي مجال الصحة العامة زاد توقع عمر المرأة الى ٧٠ عاماً وهبطت نسبة وفيات الاطفال الى ٢١ وفاة لكل (١٠٠٠٠) عشرة الاف حالة ولادة ونسبة الانجاب من ٧-٤ و٥ طفل لكل سيدة.

اما اشترك المرأة في قوى العمالة فقد تضاعف في ال ١٥ عاماً الاخيرة الى ١٦٪ واعطى قانون العمل والعمال الذي اقريه في حزيران من هذا العام حق حماية الحامل من الفصل من العمل وزادت اجازة الامومة والطفولة من ٨ الى ١٠ اسابيع.

ومنح القانون الام المرضعة ساعة كل يوم للرضاعة وحق اجازة بدون راتب لمدة عام. والقراءات الاخيرة في قانون الاحوال المدنية المتعلقة بالارملة او المطلقة اضافت الى كل هذه الايجابيات ولكن لازلنا في اول الطريق، ولنتمنى ان تتابع الحكومة سياستها المفتوحة الحضارية وان تعمل على ازالة بقايا اثار التمييز في تطبيق ماجاء في الدستور باجراء مايلي:

١- اعطاء المرأة حقها في منح الجنسية لأولادها بغض النظر عن جنسية الزوج.

٢- التوصية بالغاء المادة ١٢ من قانون جوازات السفر لعام ١٩٦٩ الذي يوجب على المرأة واولادها الحصول على موافقة الزوج او الوصي الذكر للتمكن من استخراج جواز السفر.

٣- انني مع فكرة تخفيض كوتا للمرأة لمقاعد مجلس النواب في هذه المرحلة المبكرة من تطور مجتمعنا الديمقراطي.

والفلسفات وحتى التفاسير الخاطئة للصيغ الديانات السماوية التي جاءت في الاصل لتحرر ابناء وبنات المجتمع البشري من عبودية الجهل والتسلط.

وخطى الاردن خطوات حضارية في هذا المجال فقد منحت المرأة حقها الدستوري في حرية انتخاب ممثليها في السلطة التشريعية عام ١٩٧٤ واعطيت حقها الطبيعي في الاشتراك في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٣ فجاء انتخاب اول ممثلة للشعب في البرلمان الحالي ولانثى انه ما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٤ بلغ عدد السيدات اللواتي عين في المجلس الوطني الاستشاري اربع عضوات، كما جرى تعيين اول سيدة في مجلس الاعيان عام ١٩٨٩ وزاد العدد الى اثنتين في مجلسنا الحالي هذا، اشتركت اول سيدة في الوزارة عام ١٩٧٩ وفي عام ١٩٩٣ خدمت سيدتان في مجلس الوزراء.

شاركت المرأة في الانتخابات البلدية اول مرة عام ١٩٩٥ وتوج هذا الجهد بانتخاب عشر سيدات في المجالس البلدية، اصبحت احداها رئيسة لإحدى البلديات.

وكان تعيين اول قاضية هذا العام اجراءاً حضارياً اوجب التقدير والاعجاب. في تعليم المرأة فقد هيّطت نسبة الامية بين النساء الى النصف فأصبحت النسبة ٢٠٪ في عام ١٩٩٤ وتساوت نسبة الادخال الى المدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد والجامعات بين الاناث والذكور.

مجلس الاعيان

٤- العمل على ادخال تشريعات تحد من ظاهرة العنف العائلي الجسدي منها او النفسي الذي بات افة اجتماعية في تزايد.

٥- تعديل المادة ٩٩ من قانون العقوبات التي تنص على مايسمى بالعذر المخفف فيما يتعلق بجرائم الشرف.

التربية والتعليم:

ان هبوط نسبة الامية في الثلاث عقود السابقة من ٦٨٪ الى ١٢٪ يعكس ايجابيا على سياسة محو الامية، ولكن انقلنا الى استراتيجية وطنية واضحة المعالم والاهداف للتعليم العالي الاكاديمي والمهني مبني على دراسات علمية صحيحة هي من اخطر ما سنواجه ونحن على ابواب القرن الواحد والعشرين وطوابير الشباب الجامعي العاطل عن العمل هو خير دليل على هذا فالقرارات بزيادة عدد الكراسي في الجامعات والمعاهد سياسة قصيرة النظر تدعو الى الحزن.

يجب ان تتماشى سياسة التعليم العالي مع متطلبات وحاجات الوطن الى كوادرات ذات تخصص عال في مجالات غير تقليدية مثل تكنولوجيا الزراعة الحديثة، وفي تدريب من سيعمل في تاسيس البنية العلمية للصناعات الخفيفة، وفي مجال البيئة والعلوم التطبيقية وخلق جيل مما يعرف بالعمال ذوي القبعات الزرقاء Blue Collar Workers وطبقة من الاختصاصي الادارة المتوسطة Middle Management كما فعلت ألمانيا واليابان بعد

تدميرهما وكما فعلت دول وشعوب الشرق الاقصى من تايون الى كوريا واندونيسيا وسنغافورة، فالقضية لا تحتاج الى اختراع الدولاب ثانية وانما الى وضوح في الرؤيا الاقتصادية. تخطيط سليم وقلة كلام ومحاضرات والكثير الكثير من العمل والتففيذ. والاصرار على النوعية قبل العدد.

ففي مجال التمرريض لازالت نسبة ٨ ممرض وممرضة لكل ١٠,٠٠٠ مواطن نسبة متدنية ناهيك عن النوعية والتدريب، لازلنا مع العديد من بلدان العالم بحاجة الى الاعتماد على استيراد هذه الكوادر من الخارج، ولكن الاهم من ذلك هو دعم المؤسسات العامة والخاصة في تطوير برامج التعليم المستمر فيها On the job training وتسهيل وتشجيع استيراد المدربين ذوي الكفاءات والخبرات التعليمية للاستمرار في رفع المستوى الثقافي والتدريبي لكوادرنا المحلية.

الصحة:

لاشك في ان سياسة الصحة الاولية اتت بنتائج ممتازة فبرنامج التلقيح مدعاة للفخر وتشهد له بذلك منظمة الصحة العالمية كما ان التقدم في العناية بالامومة والطفل يجني ثماره. كذلك نجاح حملة مكافحة السل والحد من انتشار مرض المناعة المكتسبة ايضا. ومع تقديرنا للجهود الامنية الكبيرة في مقاومة تسرب المخدرات الا انه من الضروري ان يواكب ذلك خططا وجهدا اكبر للمعالجة والتاهيل. لقد انذرت هذا المجلس الكريم واكثر من حكومة مرات

والدوائر العامة والمستشفيات وفي وسائل النقل العام وتطبيق عقوبات صارمه بحق المخالفين.

السياسة المائية:

اما فيما يتعلق بالاستراتيجية المائية فالشائب ان الاردن من افقر دول العالم في مصادر المياه ورغم الجهود المشكورة لضبط الاستفادة من هذه المصادر التي ستبقى شحيحة اتمنى على الحكومة دراسة امكانية تحلية مياه البحر في العقبة واستغلال مادة الزيت الصخري المتوفرة لانتاج الطاقة الكهربائية المطلوبة لادارة محطات تحلية الماء والسعي لاستحصال مساعدات ومنح دولية لتحقيق هذه المشاريع فالامن المائي هو اصل الامن الاقتصادي والزراعي ولا يقل اهمية عن امننا العسكري.

اذ احث الحكومة على متابعة النهج الذي بدأه دولة الشهيد المرحوم وصفي التل في الاهتمام بالبيئة ارجو منها العمل بالقانون الحضاري الذي أقر من قبلنا لحماية اجوائنا من تلوث الدخان القادم من الحافلات والمصانع والحفاظ على مياهنا الشحيحة من التلوث من الكيماويات والمجاري ورعاية منزل هاتنا الجميلة من قذارة ولا ابالية بعض افراد المجتمع الانانيين الذين بأعمالهم يثبتون ان الجهل هو عدو الانتماء الى هذا الوطن، وحماية مواقعنا الأثرية من السرقة والتدمير والتخطيط السياحي التجاري قصير النظر، الهنيء على وزارتي المياه والبيئة دراسة اثر بناء التندود الضرورية لجمع مياهها بموجب

عديدة من خطر التأخر في النظر في قانون المجلس الطبي الاردني المؤقت اذا ان الفجوات القانونية فيه دمرت تماما جهد اربعة عشر عاما لتنظيم التخصصات الطبية التي ترفد علينا بخريجين من مختلف انحاء العالم بمختلف المستويات وكانت النتيجة ان عمل المجلس الطبي الاردني قد شل تماما وقد قارب عدد الاختصاصيين الذين رخص لهم بالعمل دون امتحان تقييمي، كما قصد من القانون اصلا، قارب الالف اختصاصي منهم الجيد ومنهم من هو دون المستوى المطلوب مما كان له عموما اثرا سلبيا على مستوى مزاوله المهنة العلمي والاخلاقي، لقد ادهشني ادراج قانون المجلس الطبي الاردني على جدول اعمال الدورة الاستثنائية الصيف الماضي واعطاه مرتبة (في الخمسينات) من اولويات القوانين.

ادعو الحكومة الى اعطاء هذا القانون صفة الاستعجال القصوى لاهميته واتمى ان يتم هذا في دورتنا حاليا.

ان التدخين هو آفة اجتماعية صحية ثبت علميا علاقتها المباشرة بسرطان الرئة والصدر والتهدي والفم وامراض القلب والشرابين ورغم كل ما نشر وعمم فانها عادت تزداد في الانتشار وقد ثبت ان ضرر التدخين على الغير المدخنين المتعرضين له هو نفس الضرر الذي يلحق المدخن. ان من حق المواطن ان يضر نفسه ولكن لايمك الحق في ان يضر غيره. اطلب هذه الحكومة بمنع التدخين في المؤسسات

محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ١٩٩٧/١/٩

الميزان البيئي الدقيق للكائنات الحية من حيوان ونبات (Ecological Balance). متمنيا للسلطين التشريعية والتنفيذية دورة عمل جادة ونجاح كبير أتوجه لله وللوطن ولملكه بأشكر والعرفان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس:

معالي الأستاذ كامل الشريف.

السيد كامل الشريف:

دولة الرئيس في الحقيقة انا كنت قد اعتذرت عن القاء الكلمة ولكن دولة الرئيس بفضلته وكرمه وضع اسمي في القائمة لكنني اعتذر وشكرا سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

شكرا. معالي الأستاذ طاهر حكمت.

السيد طاهر حكمت:

لاعتبارات عديدة ارجو ان تسمح لي بان لا اتي كلمتي اليوم.

الان بقي لدينا معالي الاستاذ من ابو نوار يتفضل.

الدكتور من ابو نوار:



بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله والشكر له تبارك وتعالى رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الامين. وبعد.

سيدي دولة الرئيس

سيداتي وسادتي

هذه الميزانية، مثل الحكومة التي صاغتها، تاريخية الاهمية. فهي ميزانية اكتمال نهاية الحرب، والبدائية الاولى لحالة السلام، وهي معنية ببداية التحول من الاعتماد على المعونات الى الاعتماد على الذات الوطنية. وهي المصرة على المضي بالتصحيح الاقتصادي والاجتماعي، حتى نهايته المباركة، التي سنتخذ الوطن من الازمة الاقتصادية، التي لا زال يعاني من بعض عوارضها وهي نتصدي للامراض الاقتصادية السارية الاربعة: التعالي العجز في عن العمل العمل اليدوي، والفقر، والتضخم، والبطالة، الفعلية منها والمقنعة.

انها ميزانية سنة اخرى من الحيرة السياسية والاقتصادية في الحياة الدولية للامة العربية، ومن تراكم الحاجة المصيرية لبعث روح التفاهم الاخوي بيننا، وهي تواجه سنة اخرى من تردد المسيرة السلمية، على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية، سبب محاولات التمييز والتملص والتهرب التي تتبعها الحكومة الاسرائيلية. وهي تستقبل سنة اخرى من توقعات استمرار تخريب الاقتصاد العربي، المجاور للعراق الشقيقة، ومنه اقتصادنا المصاب اصابات بالغة نتيجة للحرب الاقتصادية الفتاكة، التي تشن

باسم هيئة الامم المتحدة، لتدمير النظام العراقي بواسطة وأد اطفال العراق الابرياء.

انها ميزانية سنة ندعو الله تعالى ان يعين حكومتنا على اجتياز كل يوم منها بالتوفيق والنجاح الذي نستحق، وان يشفق علينا فيسقنا الغيث من رحمته وهو ارحم الراحمين.

هذه الحكومة الوطنية الاردنية العقول والقلوب العروبية المواقف يعرف كل نشي منها ان وطننا الحبيب يواجه في سنة ميزانيته هذه تحديات عاتية ومتغيرات متسارعة وحال عربي محير بين استمرار التشرذم العربي من جهة والتمحور الاقليمي من جهة اخرى، وقد ادت تلك الحيرة الى تغثر الهمة العربية حتى لم يبق للمواطن العربي الذي يورقه الشوق لسماع ولو كلمة عربية عالية جماعية واحدة دافعا عن قدس اولى القبائل وثالث الحرمين الشريفين. الاكظم الغضب وضبط النفس منذ بداية هذه التسعينات العجاف الموجهة للذاكرة العربية.

غير هذه التحديات كثيرة ولكن هذا الوطن الطيب بقيادة شجاعة الهاشمي واما شعبه الوفي والذي ما تردد ابدا ولن يتردد في تقديم المزيد من مواقفه وتضحياته الغالية، عليه ان يلتفت في هذه المرحلة بالذات الى داخله ليقيه القلعة المنية لأمنه وشجاع الامل المنير للديمقراطية العربية الناهضة.

وفي ذلك تنتظرنا قرارات هامة جدا، قانون الانتخابات الليابية وموعد الانتخابات العامة، والحكومة البرلمانية او غير البرلمانية،

وخصخصة المرافق التي يمكن تحويلها للقطاع الخاص دون المس بالامن الوطني وانتشار ما هو ممكن وضروري الى اللامركزية، وانهاء سياسة الدعم الشامل، والاصرار على تنفيذ سياسة ردع الهدر المألوف، ومحاربة ضياع المال العام بالاهمال او الفساد، ووضع الصيغة النهائية للتوازن بين اهمية الاقتصاد والدينار، واهمية انسانية الانسان بتفعيل وتحسين النظام الاجتماعي، يشبع اكبر قدر ممكن من حاجة قطاع ليس قليل من المواطنين، الى مستوى المعيشة الذي يكفل صحتهم وغذائهم ومأواهم وكرامتهم الانسانية.

واخيرا اعادة هيكلة مؤسسات الدولة لتناسب مع حاجيات السلام .. والقرن القادم.

نعم ميزانية نهاية الحرب، وبداية حالة السلام، ولكنها لم تهمل الحاجة الى تطوير وتنمية قواتنا المسلحة، وشحذ همتها، وحشد روحها المعنوية، وتأييد عناصر قوة الدولة لها، لتستطيع الدفاع عن الوطن، بأسلحتها البرية والجوية والبحرية، وقوات الامن العام، وقوة المخابرات العامة، والدفاع المدلي، هذه القوات المسلحة الاردنية المولفة من فلذات اكبادنا، وشغاف قلوبنا، وخيرة ابنائنا وبناتنا، والمنبعثة من اعماق هويتنا العربية الاسلامية، وامنه الداخلي والخارجي ويسعد كل مواطن منا سعادة كبيرة، وهو يلاحظ برضى وقناعة، بان الميزانية لم تبخل عليها بنفقاتها التي تستحق كل فلس منها، وتستحق الحكومة الشكر الجزيل على هذا

محضر الجلسة السادسة المعلقة في ١٩٩٧/١/٩

الموقف الشريف سياسيا، والشجاع ماليا، والعادل اقتصاديا. لجميع الاسباب التي يعرفها كل عاقل مخلص للوطن، انه موقف نابع من ارادة الحسين العظيم، القائد الاعلى، الذي تجددت القوات المسلحة في عهده الباني، وبفضل عنايته وجهاده المتواصل لتدريبها وتحسين مستواها، وتحديث اسلحتها ومعداتها، وتواصل اجيالها، حتى اصبح كل نشي منها، من اقد اركانها وحتى احدث فتى منها، من الذين انضموا اليها بعد توليه قيادتها. حفظه الله واطال عمره.

دولة الرئيس

اخواني واخواني الاعيان الكرام

الامن الوطني .. امن المواطن.. امن الوطن الداخلي والخارجي.. هو اول ، واهم، واعظم واجب من واجبات الحكومة. ومسؤولية الحكومة في المحافظة عليه مقدسة. ولا يفلت من يعرف نشأى هذه الحكومة سيدة فاضلة نزيهه شريفة، وسادة رئيسا ووزراء شرفاء امناء كرماء، وصدق ونظافة مواقفهم، وشجاعتهم السياسية، والخلقية، والادبية، يعرف جيدا لهم لن يحدوا عن الدفاع عنها، ولن يتهاونوا في تنفيذها، ولن يهملوها لانهم يعرفون جيدا ان الدولة فاعلة الامن فاعلة كل شيء ولا تستحق ان تكون دولة، ولا تقدر ان تكون دولة.

الا انه بالرغم من ذلك لابد من اليقظة للحقيقة انه حتى مع الاممال وعدم الاكتراث بل ومع الاستخفاف بلزوات التجلي الفردية، وهلوسات الافتراء عليهم، وعلى القوات المسلحة، خاصة

بعض فروعها المختصة بالامن الوطني الداخلي والخارجي فقد ارتفع طيش تلك النزوات حتى كاد يوقظ الانتباه الى مصدرها الحقيقي والبحث في نياته السوداويه ، وما يبيته ضد الوطن وهو مصدر لا بد انه يهدف الى اصابة معنويات تلك القوات، وجهاز المخابرات الوطني منها بالذات اذ انه لا يوجد مواطن يستحق هذا الاسم، لا يقصد نقدا موضوعيا بل يتجنى ويفتري على اية سلطة سيادية، او قواته المسلحة عامة، وجهازها الاستخباري خاصة، والذي يشكل منها البصر والسمع والانتباه والفتنة والرؤية الصحيحة التي تحمي شرفه، وحريته وكرامته وممتلكاته والسائبة وكل عزيز مقدس عنده.

لا يخفى على أي عاقل في هذا الوطن الامن طهر قواتنا المسلحة من التدخل في الشؤون السياسية ولا يخفى عليه سمعتها الحميدة الباهية، بين القوات المسلحة في العالم كله، خصوصا دورها المهم ومواقفها المشرفة ضمن قوات حفظ السلام العالمي التابعة لهيئة الامم المتحدة.. اخلاق ابنائها وبناتها.. شرفهم العالي. طاعتهم الشرعية الدستورية القانونية.. مقدرتهم الفائقة على تنفيذ ما يكلفون به من مهام ادارية امنية انسانية او حربية، امانتهم الصادقة في انتمائهم والتزامهم الوطني محافظتهم على سمعة الوطن الحميدة بين الامم معنوياتهم وشكيمتهم الرادعة، لكل من تخول له نفسه العدوان على امن الوطن الداخلي او الخارجي، وفوق كل ذلك ايمانهم العميق الذي لا يتردد ابداء بالاخلاص المطلق

والافتراء على حكوماتهم ومؤسساتهم الوطنية، حتى عمت الفوضى على ارضهم نتيجة للزوات السياسيين من عشاق الذات والشخصيين الذين ضحوا بالمصلحة العليا للوطن مقابل مصالحهم فارتدت احقادهم عليهم.

اما نحن المجاهدون في سبيل الله شعب هذا الوطن الطيب الطاهر، في وطن الاردنيين الاحرار الديمقراطيين وقتلنا شجاعا الهاشمي حفيد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما وقعنا في ما وقع فيه غيرنا، بالرغم من جميع التحديات العظمى التي واجهناها وجرناها بوحدتنا الوطنية، وايماننا بطاعة قيادتنا الشرعية القانونية الدستورية الديمقراطية.. وبفضل حينا العظيم لقائدنا وقواتنا المسلحة . ونتيجة طبيعية لصحوة وانتباه شعبنا العربي الاردني الفطن، الذي من اهم مناقبه السياسية التمييز بين الغث والسمين، بين الحق والباطل، بين الحقيقة والافتراء، وبين الوطني والدعي، والله اكبر.. والعزة والنصر لقائدنا الحبيب، وجنده ابنائنا وبناتنا الغر الميامين وشعبنا الطيب الامين.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس:

وبعد ان استمع المجلس الكريم الى كلمات واره ومداخلات الاخوة الاعيان الان جاء دور الحكومة لسرد دولة الرئيس ومعالي وزير المالية، تفضل معالي الوزير

لقائهم الاعلى وشجاعهم الهاشمي، مما يؤلم لمحبة وثقة شعبنا الوفي لهم، وتقديره العالي لهم جميعا.

ان آنفة وكبرياء وثقة القوات المسلحة الذاتية وتقاليدهم واخلاصهم العريقة التي يعتصمون بحب الله وبها، تمنعهم من الرد على كل افتراء هرائي بوجه ضدهم، او الى سمعتهم الطيبة. انهم الاباء الصياد، الذين يسمون فوق الغو والهراء، ولا يابهون للمتشنجين الذين لا يريدون ان يعرفوا من الوطن او عنه الا ما يشفي غليلهم، على اهم وابهى واعلى منجزاته .. قواته المسلحة الشجاعة النبيلة مفخرة كل اب وام عربي وعربية اردني واردينه وعندما لا يجدوا فيها عيبا ينهشونه تصور لهم عقد الكراهية في عقولهم وقلوبهم، ان مؤسستنا العسكرية والامنية ومخابراتنا الوطنية ودفاعنا المدني قمعون عرقيون. وغيرها من النعوت التي تطبق عليهم هم دون غيرهم.

دولة الرئيس

اخواني واخواني

لقد وقع غيرنا في هاوية اامال مكانه وهيبة وشكيمة ومعنويات قواتهم المسلحة وفي سعي التجني والافتراء على حكوماتهم ووزرائهم وقادة مؤسساتهم باسم الحرية والديمقراطية وهم الد اعدائنا، فمقطوا جميعا صرعى الكوارث العاتية التي اصابتهم نتيجة لغياب دور القوات المسلحة عندما احتاجوا لمقدرتها وشجاعتها ووقفاتها الوطنية، وتراكمت الكوارث عليهم نتيجة للتجني

محضر الجلسة السادسة الملتقذة في ١٩٩٧/١/٩

معالي وزير المالية:

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين

دولة الرئيس

حضرات الأعيان المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن أقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى مجلسكم الكريم وإلى اللجنة المالية الكريمة ممثلة برئيسها ومقررها وأعضائها على جهودهم المميزة التي بذلوها في دراسة وتحليل السياسات الاقتصادية والمالية والتقدير للحكومة ومشروع قانون الموازنة للسنة المالية ١٩٩٧.

كما أود أن أؤكد حرص الحكومة على الاهتمام بكلمات السادة الأعيان وتوصيات اللجنة المالية الكريمة والتي تناولت مختلف القضايا التي تهم المواطن في كافة أرجاء المملكة في رسمها لسياستها في مختلف المجالات وبما يحقق مصلحة الوطن والمواطن.

دولة الرئيس

حضرات الأعيان المحترمين

أرجو أن استعرض فيما يلي بعض الملاحظات حول تقرير اللجنة المالية وكلمات السادة الأعيان المحترمين

الاعتماد على الذات وتحسين نوعية الاستثمار:

إنطلاقاً من حرص الحكومة على تحقيق الاعتماد على الذات بمفهومه الشامل وإدراكاً منها لأهمية النمو المتواصل للاقتصاد الوطني

وتوازنه فإن الحكومة جادة بالاستمرار في تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الوطني والممثل بترسيخ السياسات الاقتصادية والمالية والتقدير والتي تهدف إلى تخفيض عجز الحساب الجاري وعجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على الموارد المحلية وبما يضمن تحسين مستوى الدخل للمواطنين وإيجاد المزيد من فرص العمل من خلال زيادة الادخار المحلي والاستثمار وتحسين نوعيته وزيادة إنتاجية رأس المال المستثمر.

وقد اعتمدت الحكومة معايير محددة لأولوية استثمارها وزيادة نسبة تنفيذ المشاريع الرأسمالية حيث وصلت هذه النسبة إلى ٩٠٪ لعام ١٩٩٦ وهي نسبة مرتفعة قياساً بالأعوام السابقة كما تبثت الحكومة سياسة الانفتاح والتكامل مع الأسواق العالمية وتعرض الاقتصاد الوطني للمنافسة الحرة. الأمر الذي سيساهم في تحسين كفاءة استثمارات القطاع الخاص كما أن القوانين والتشريعات التي أقرت لتشجيع الاستثمار وتحرير التجارة ستساهم بصورة فعالة في توفير البيئة الملائمة والمناخ المناسب لزيادة العائد على رأس المال المستثمر. وستواصل الحكومة اتخاذ المزيد من الإجراءات بهذا الصدد من خلال تعديل التشريعات والقوانين ذات العلاقة لمعالجة أية ثغرات أو اختلالات تظهر خلال تطبيق القوانين مع المحافظة على التوجه الأعم وضمان زيادة الاستثمار وتحسين نوعيته.

التي تقدمها على أساس الكفاية في استخدام الموارد كما ستواصل الحكومة تنفيذ منهجية موازنة البرامج والاداء لكافة الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة وذلك لضبط الانفاق العام وربطه بالاداء والانتاج.

هذا وتتفق الحكومة مع اللجنة المالية في ضرورة تخفيض عجز الموازنة لعام ١٩٩٨ بما لا يتجاوز ما نسبته (٢,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي من خلال بذل الجهود اللازمة لضبط النفقات العامة وزيادة تحصيلات الإيرادات المحلية حيث استمرت الحكومة في مكثتها كافة الوزارات والدوائر الحكومية المتعلقة بالتحصيل وتوفير الخبرات والكفاءات اللازمة لها وربط الحوافز المالية بكفاءة التحصيل لتحقيق هذه الغاية.

كما تتفق الحكومة مع اللجنة المالية في توجيهها نحو تعزيز الروابط الأخوية مع الدول العربية الشقيقة وزيادة التعاون والتنسيق معها من خلال زيادة حرية رأس المال والعمالة بين هذه الدول والاستفادة القصوى المتبادلة من المكتسبات التقنية وتسهيل انتقال السلع والخدمات مع هذه الدول وأرجو أن تؤكد لمجلسكم الكريم أن الأردن بقيادة الهاشمية الحكيمة سيبقى على الدوام بلد كل العرب ولن يتردد أو يتواني في السعي نحو تحقيق التكامل العربي بكافة الماطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأن الأردن يسعى دوماً لتحقيق هذا الهدف وساند كل جهد عربي في هذا الاتجاه.

أما فيما يتعلق بما ذكرته اللجنة الكريمة حول عدم دقة الأرقام المتعلقة بالادخار المحلي فأرجو أن أبين لمجلسكم الكريم أن نسبة الادخارات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنوات ١٩٩٦-١٩٩٤ هي (١٠,٤٪)، (١١,٨٪) و (١٢,١٪) على التوالي ويتوقع أن تبلغ نسبة هذه المدخرات لعام ١٩٩٧ حوالي (١٣,٨٪) وإن ما ذكرته اللجنة الكريمة في تقريرها حول قفزة حصلت في الادخارات المحلية بين العامين ١٩٩٣ و ١٩٩٤ إنما كانت ناتجة فقط عن اختلاف في منهجية احتساب هذا الرقم حيث كان يعتمد جزءاً من قيمة الصادرات الخدمية في الحساب التجاري حيث كان يعتمد جزءاً من قيمة الصادرات الخدمية في الحساب التجاري قبل عام ١٩٩٣ الأمر الذي كان ينعكس سلباً على حجم الادخارات المحلية وهذا كان يخالف التصنيف الدولي مما استوجب إعادة احتساب أرقام الادخار المحلية بصورة مطابقة لتصنيف الدولي كما هي وأرده أعلاه.

مركزات الموازنة العامة:

إن الحكومة تثمن للجنة المالية تأييدها لكافة المركزات التي تبنتها الحكومة في وضع مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ والإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني التي تنفذها الحكومة، وأرجو أن أبين أصرار الحكومة على تصويب الأوضاع المالية للوسائط العامة المستقلة من خلال تحسين الاداء وتمكينها من استرداد الكلفة مقابل الخدمة

مكتبة المجلس

شبكة الامن والسلامة الاجتماعية:

لقد اشارت اللجنة المالية لمجلسكم الكريم في السنوات السابقة الى ضرورة قيام شبكة امن وسلامة اجتماعية لمعالجة الآثار الاجتماعية المترتبة عن تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي والتي يتأثر بها ذوي الدخل المتدنية وقد قامت الحكومة باسح لإشياء مثل هذه الشبكة في السنوات السابقة وتم بلورتها في عام ١٩٩٦ من خلال المحاور الرئيسية المتمثلة بالتدريب والتأهيل، والاقرض وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة، وتوفير البنية التحتية الملائمة للمناطق الاقل حظاً، وتوفير المزيد من فرص العمل وسيتم تمويل هذا البرنامج من مصادر محلية ومنح من الدول الصديقة هذا وقد تم رصد مبلغ (٧٠٠) مليون دينار كنواة لهذه الشبكة اضافة الى ما تم تخصيصه لصندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل ووزارة التربية والصحة والتنمية الاجتماعية لزيادة اعداد المستفيدين من خدمات هذه الوزارات والصناديق، كما ارجو ان انوه الى نشاطات صناديق وجمعيات العمل التطوعي في القطاع الخاص التي تعتبر رديفاً مهماً لهذا البرنامج.

دعم المواد التموينية

ارجو ان اؤكد لمجلسكم الكريم ان ما تم تخصيصه لدعم المواد التموينية والدعم النقدي للصح في مشروع قانون الموازن العام لعام ١٩٩٧ (٧٢٠) مليون دينار قد تم تقديره

على اساس الدعم النقدي المباشر الذي خصص لهذا الغرض وعلى اساس معدل الاسعار السائدة للسلع التموينية المدعومة الاخرى، كما ارجو ان ابين لمجلسكم الكريم ان انسحاب وزارة التموين من استيراد المواد التموينية لصالح القطاع الخاص سيساهم الى حد كبير في ايجاد جومن المنافسة يؤدي الى اثار ايجابية تنعكس في النهاية لصالح المواطنين وسوف يقتصر دور هذه الوزارة على مراقبة الاسعار وجودة السلع المستوردة وتوفير المخزون الاستراتيجي للمملكة وتوريد الحكومة في هذا المجال رأي اللجنة المالية بان يقتصر الدعم النقدي للصح على مستحقيه فقط.

المدوني و التمويل الخارجي

لقد نجحت الحكومة في تخفيض المدوني كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ويجب التاكيد هنا على ان التقييم الدولي للمدوني لا ينظر الى حجم المدوني بالارقام المطلقة وانما كنسبة الى الناتج المحلي وذلك لافساح المجال للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان اللازم.

اما فيما يتعلق بالتمويل الخارجي الميسر الذي يمكن ان يوفر للاردن فاننا نعتبره فرصة جيدة يجب اغتنامها لتمويل مشاريع البنية التحتية اللازمة لدعم الاستثمار باسرع وقت ممكن حيث ان كل تاخير في تنفيذ هذه المشاريع سوف يزيد من كلفتها، علماً بأن التمويل الخارجي المقدم للاردن يتميز بمعدل فائدة متدن وغترات سماح وسداد طويله الامر الذي قد لا يتكرر في

كما تجري دراسات لانشاء شبكة نقل ركاب بالقطارات لبعض مناطق المملكة يتولى القطاع الخاص مهمة انشاءها وتشغيلها.

السياحة والآثار العامة

تولي الحكومة قطاع السياحة جل اهتمامها لهذا القطاع من اهمية نسبية في الناتج المحلي الاجمالي وتغذية هذا القطاع لميزان المدفوعات بالعملات الاجنبية. هذا وقد اقر مجلس الوزراء استراتيجية محددة حول السياحة والآثار تقوم على المرتكزات التالية:

- ١- تطوير المواقع السياحية والآثار.
- ٢- تصنيف المواقع السياحية والآثار وتتميتها وفق سلم اولويات.
- ٣- توفير البنية التحتية لهذه المواقع.
- ٤- زيادة التعاون مع الدول المانحة والمؤسسات الدولية في صيانة المواقع الآثرية والحفاظ عليها.
- ٥- توفير الايدي العاملة اللازمة لهذا القطاع من خلال التوسع في التعليم والتدريب الفندقي.
- ٦- تحديث التشريعات والقوانين الرامية الى تنظيم قطاع السياحة والمحافظة على الآثار العامة.

٧- ترويج وتسويق الاردن كبلد سياحي غني بالمواقع الآثرية والتراثية.

٨- تشجيع السياحة الدينية المتزايدة خاصة لرعايا الدول العربية والاسلاميه الشقيقة.

٩- التوسع في إنشاء الفنادق حيث يتوقع ان

المستقبل اضافة الى ان خدمة الدين الخارجي كنسبة من اجمالي الصادرات هي في انخفاض مستمر ما يجعل عبء المدوني في حدوده الامنة.

التخصصية

ان الحكومة مستمرة في اعتماد سياسات تساهم وبشكل تدريجي بخصخصة الاستثمارات الحكومية وتخفيض حجم القطاع العام وذلك لزيادة كفاءة الاستثمار وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن والمستثمر والتوسع بها دون تحميل الخزينة اية اعباء اضافية. وقد اتخذت الحكومة العديد من الاجراءات بهذا الشأن حيث تم تحويل سلطة الكهرباء الى شركة عامة وكذلك مؤسسة الاتصالات التي سيتم طرح جزء من اسهمها للبيع في السوق العالمية قبل نهاية عام ١٩٩٧ لغايات توفير المزيد من التمويل الاضالي والخبرة الفنية المتقدمة في مجال الاتصالات، وقد تم اجراء الدراسات اللازمة لذلك للسير في هذه العملية. هذا وقد تم طرح عطاء الهواتف العمومية للقطاع الخاص وعطاء رخصة النداء الالي وكذلك سيتم طرح عطاء للهواتف الخليوية بحيث يتم تغطية معظم مناطق المملكة بهذه الخدمة.

كما تجري الدراسات لخصخصة مؤسسة سكة حديد العقبة في ضوء زيادة الطلب العالمي المتوقع على الفوسفات في السنوات القادمة وما تحتاجه هذه المؤسسة من استثمارات كبيرة من خلال القطاع الخاص لتخفيف العبء عن الدولة،

مجلس الأعيان

يبلغ عدد الغرف الفندقية مع حلول علم ٢٠٠٠ حوالي (١٨٠٠٠) غرفة فندقية.

التعليم والتدريب

ان الحكومة تتفق مع اللجنة المالية الكريمة اهتمامها بالتعليم والتدريب الذي هو اساس التقدم والنجاح، هذا وتولي الحكومة قطاع التعليم والتدريب اهمية خاصة من حيث:

١. توفير المخصصات اللازمة لانشاء المدارس والتوسع بها مع التركيز على التعليم المهني.

٢. العمل ما امكن على ربط مخرجات التعليم مع حاجة السوق.

٣. تطوير المناهج والكتب المدرسية.

٤. تدريب المعلمين بما يكفل الارتقاء بالعملية التربوية والتعليمية.

كما تتفق الحكمة مع اللجنة المالية الكريمة بضرورة وضع برنامج اولويات لـ ذات الحكومة على التعليم بحيث يتم التركيز على التعليم الاساسي وهو الـ اهم في العملية التربوية والتعليمية ثم التعليم الثانوي والتعليم العالي.

اما فيما يتعلق بالتعليم العالي فان الحكومة تتفق تماما مع توجهات اللجنة المالية الكريمة على ضرورة رفع مستواه من خلال اعادة هيكلته واسترداد جزء اكبر من كلفته وبما لا يحرم الطالب غير المقدر من الالتحاق بهذا النوع من التعليم.

وانطلاقا من حرص الحكومة على نوعية التعليم سواء الحكومي منه او الخاص فانها

بصدد تحديث حزمة القوانين المتعلقة بذلك كقانون التعليم العالي وقانون الجامعات الرسمية وقانون الجامعات الاهلية كما تتجه الحكومة لانشاء هيئة اعتماد مستقلة بقانون بهدف وضع معايير لضبط نوعية التعليم العالي على غرار ما هو مطبق في الدول المتقدمة.

اما بالنسبة الى تدريب وتأهيل الكوادر البشرية فان الحكومة تركز في سياستها على التعليم المهني بالتعاون مع القطاع الخاص في مجال التدريب وتصميم البرامج والدراسات التدريبية الفنية الشاملة.

الادارة العامة والاصلاح الاداري

تسعى الحكومة لتخفيض حجم القطاع العام والبطالة المقنعة فيه حيث جاء مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ بعدد محدود جدا من الاحداثيات الفنية الجديدة، كما قامت وزارة التنمية الادارية بوضع خطة شاملة لاعادة تأهيل وتدريب الكوادر الادارية تعتمد المسار التدريبي للموظفين ووضع هياكل تنظيمية جديدة للوزارات الحكومية ووصف وظيفي جديد بالتعاون مع معهد الادارة العامة وذلك لزيادة انتاجية الادارة الحكومية والحد من الشغل الاداري.

كما عززت الحكومة دور ديوان الرقابة والتفتيش الاداري من خلال افتتاح فرعين له في شمال المملكة وجنوبها، كما يقوم ديوان الخدمة المدنية بدراسة نظام التوظيف المعمول به حاليا بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة للخروج

وحيث ان مبالغ الصيانة المطلوبة سنويا قد لا يمكن توفيرها بالكامل من الخزينة فان الحكومة تتجه نحو انشاء صندوق خاص بصيانة الطرق يتم تمويله من مصادر محلية وخارجية لتوفير التمويل اللازم لصيانة طرق المملكة والمحافظة عليها.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان

اما بخصوص توصية اللجنة الكريمة في ضرورة تجزئة الفصل المتعلق بنفقات مجلس الامة وبما يسجم مع احكام المادة التاسعة ستقوم دائرة الموازنة العامة بتنفيذ ذلك عند اعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٨.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

وفي الختام لا يسعني الا ان اتقدم من مجلسكم الكريم بالشكر والتقدير مثنيا جهود اللجنة المالية الكريمة والسادة الاعيان الافاضل على ملاحظتهم وتوصياتهم البناءة حول مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٧ مؤكدا لمجلسكم الموقر على استمرار الحوار الهادف بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لما فيه خير هذا الوطن ورفعته في ظل قائد المسيرة ورائد الامة جلالة الملك الحسين المفدى حفظه الله ورحاه وسمو ولي عهده الامين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بصور واضح ومحدد يحقق العدالة والكفاءة معا.

المياه والبيئة

ان محدودية موارد المياه في المملكة تتطلب جهدا وطنيا للمحافظة عليها من حيث الكميه والنوع وقد قامت وزارة المياه والري باستبدال شبكات نقل المياه المفتوحة في وادي الاردن بشبكات مغلقة كما تم استبدال العديد من شبكات توزيع المياه في مدن المملكة وذلك لتخفيض نسبة الفاقد منها، وتسعى الحكومة الى زيادة مصادر المياه من خلال انشاء السدود ومشاريع الحصاد المائي حيث تم توفير المخصصات اللازمة في مشروع قانون الموانه العامة لهذه الغاية.

وفي مجال التلوث البيئي فان الحكومة مستمرة في تحسين نوعية المياه المكرره من محطات التنقيه كما وان الحكومة تدعم المؤسسات البيئية في اعمالها ومشاريعها لتحقيق هذا الغرض.

صيانة الطرق

تشارك الحكومة اللجنة المالية الكريمة الراي في ضرورة التركيز على صيانة الطرق واعادة انشائها كونها تشكل استثمارة وطنيا يجب المحافظة عليه وادامته بالصورة الامثل وايماننا من الحكومة باهمية صيانة الطرق فقد قامت وزارة الاشغال العامة بتنفيذ لتوصيات مجلس الامة باجراء مسح ميداني لكافة الطرق في المملكة وتم وضع خطة اولويات لصيانتها،

مجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس:

شكرا لمعالي وزير المالية، دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء:

شكرا دولة الرئيس. ساحول ان اختصر بأقصى ما يمكن من اختصار من خلال تناول المواضيع بشكل عام ومن خلال عناوين رئيسية. بسم الله العلي القدير

دولة الرئيس

حضرت الاعيان المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

لقد تلقت الحكومة تقرير اللجنة المالية لمجلس الاعيان وامعلت بدراسة بما يستحق من عناية وتقدير، وارى من الواجب ان اتوجه من اللجنة الكريمة رئيسا ومقررا واعضاء بالشكر على تقريرها الوافي، وما احتواه من افكار ومبادئ، وتوجهات وطروحات مثمنا الاراء السديدة التي اشتملت عليها مداخلات الاعيان الذوات التي استمعنا اليها اليوم.

ان هذه الموازنة تجيء يا دولة الرئيس في ظروف القيمة ودوليه تعلمونها وتقدرونها، فعلى الصعيد الدولي تتوسع التحالف الاقتصادي، وتتلور الاسواق الاقليمية، او العابرة للمحيطات، وتزداد عمولة التجارة الدولية، والمواصفات والمعيير وتزداد سهولة انسياب التجارة دون حواجز.

واقليميا عقد مؤتمر برشلونه، واستمر الحوار ضمن الدول المشاطئة للبحر الابيض المتوسط، وعقد المؤتمر الاقتصادي الثالث في القاهرة.

وسياسيا عقد مؤتمر القمة العربي في القاهرة بعد طول انقطاع، وتعثرت عملية السلام على المسار الفلسطيني، وتوقفت او كادت على المسارين السوري واللبناني وعادت المنطقة لحقبة التوجسات والشكوك وعدم التيقن.

وعلى المستوى العربي بدأت خطوات ايجابية وان كانت متواضعة نحو احياء التعاون العربي، سياسيا واقتصاديا وتجاريا واسهم بلدنا الاردن بفضل رعاية القائد وتوجهاته في هذه الخطوات مبادرا او مشاركا او مضيفا، والامل كبير ان تتسع الخطى وتزداد ثقة وثباتا.

وفي هذا الصدد سوف تستمر الجهود للعمل الى احياء السوق العربية المشتركة، وتوثيق الصلات بين المؤسسات الاقتصادية النوعية كجمعيات رجال الاعمال والبنوك، والاسواق المالية ومؤسسات المواصفات والمقاييس والبحث العلمي والنشاطات القطاعية المختلفة.

وسيستمر السعي للوصول لاتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوروبي للحصول على العضوية الكاملة في منظمة التجارة الدولية.

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

اسمحوا لي ان ابدي بعض الاستجابات على ما تفضلتم به من اراء في صلب التقرير او مداخلات الاخوان الذين شاركوا في النقاش هذا اليوم.

المبادئ والسياسات العامة

١- ان الموازنة حاولت جاهدة ان تحقق

الموازنة المنشودة بين الطموحات التموينية والمحددات المالية.

٢- وحاولت الموازنة ان تحقق الموازنة بين الانجازات الاقتصادية من جهة واحوال المواطنين المعيشية، والاقتراب من العدالة الاجتماعية من جهة اخرى، وسعت الحكومة الى محاربة معاناة فئات الشعب من وقع الاصلاح الاقتصادي.

٣- واستهدفت الحكومة نفس الغايات التي رسمتها حركة التصحيح الاقتصادي التي بدأت عام ١٩٨٩ من خفض الموازنة وتعميم النمو، وصيانة استقرار العملة الوطنية، وزيادة المدخرات الوطنية، وزيادة الاستثمار وتمعيم مطارحه، وخفض حجم الادارة الحكومية وشحذ نجاعة ادائها، وتوسيع دور القطاع الخاص، والاقبال من التدخل في حركته، والاستمرار في جهود الخصخصة، ووضع الضوابط للحيلولة دون تركيز الملكية بيايد قليلة، والاستمرار بسياسة الشفافية والعلمية والمحاسبية في الاداء، لضمان النزاهة وثقة الشعب.

وقدمت الحكومة رزمة التشريعات التي وعدت بها كقوانين التجارة، والجمارك والسوق المالي وصيانة اموال الدولة ومن الاحتكار وتوحيد الرسوم والضرائب.

شبكة الامن الاجتماعي

ان موضوعي الفقر والبطالة ما زال يستحوذان على تفكيرنا، وقد قامت الحكومة بوضع استراتيجيه متكاملة تتضمن ما يلي:

- وضع خطة شاملة ستكلف ٤٠٠ مليون دينار خلال ست سنوات زيادة عما هو مقرر سابقا.

- اعادة هيكلة شاملة لعمليات المعونه الوطنية.

- توفير البنى التحتية المادية والاجتماعية للمناطق الاقل حظا وانشاء صندوق لهذا الغرض.

- الاهتمام خصوصا بالمخيمات.

- تحسين كفاءة شبكة التمويل.

- انشاء صندوق لتأهيل الفقراء والمواطنين عن العمل.

دعم المواد التموينية

يهمني ان اؤكد المبادئ التالية:

- ان اعادة النظر في سياسة الدعم يجب ان تراعي حصص الدعم في نطاق الذين يحتاجونه.

- الاتجار بالمواد التموينية هو عمل تجاري وهو حق للقطاع الاهلي حصرا.

- ينحصر دور وزارة التموين بالمراقبة النوعية، وبتأمين المخزون الاستراتيجي ومنع الاحتكار.

دقة الحسابات الوطنية

- تؤمن الحكومة ان التخطيط السليم متعذر ان لم يستند على حسابات صحيحة وشفافه وموثوقة.

التخصيص

- ستستمر جهود الحكومة في خطي وينده ومثله ومعلنه لاعادة النظر في ملكية بعض

مكتبة
البحر
الابيض

الأنشطة الاقتصادية كالاتصالات، الكهرباء، والنقل، وغيرها.

وكما أسلفت فإننا نأتمن على الحرص أن لا يربح احتكار الأفراد احتكار الحكومة، وسوف نولي عناية لسلامة وعلمية عمليات بيع الأسهم أو الحصص، وتقييم الموجودات وبصورة قابلة للمحاسبة والمساواة.

القطاع الزراعي

سنظل نحرص ضمن الامكانيات على تطوير هذا القطاع والنهوض به، بصورة شمولية بما في ذلك الناشطين في القطاع الزراعي، والملكية الزراعية، والمدخلات، والتسويق، والمواصفات الصحية، والثروة الحيوانية، وعمليات الري، والبحث العلمي.

ويجب أن نظل النظرة الاستراتيجية لهذا القطاع الهام أنه قطاع اقتصادي، وقطاع اجتماعي بصورة لا مثيل لها في أي قطاع آخر.

القطاع السياحي

تقدمت الحكومة بتشريعات تستهدف تنظيم القطاع، واسناده بكل الامكانيات وخصوصا السياحة الثقافية والدينية والعربية وسمة القطاع نشاط متأرجح في الانشاء والترويج والتدريب والتوعية.

التعليم والقوى البشرية

ان الانجاز الاكبر في حياة بلدا دون أي شك هو هذا القطاع.

ومن طبيعة الامور ان يظل الاهتمام قائما على رعاية كفاءة التعليم ونوعيته، بعد ان نتحقق

معجزة انتشار التعليم لهذه المستويات الملقية للاعجاب. واريده ان اعقب على بعض المداخلات في موضوع التعليم فأقول ان مخرجات التعليم والتي قد تكون قد أصبحت عبئا على الوطن في بعض التخصصات مرده هو في عدم قدرة الجامعات الرسمية على الاستجابة للكم الهائل من طلبات القبول والتي تتجاوز قدرات الجامعات الرسمية من حيث التجهيز والتأهيل والتمويل وهذا يستدعي منا وقفه ومراجعه صادقة للتعليم الجامعي واعادة هيكلته من جميع جوانبه اما الجامعات الخاصة والتي هي بالفعل اردناها ان تكون مقصدا علميا لابنائنا وابناء اشقائنا وهي محل الاعتزاز والافتخار واذا كانت الجامعات الخاصة اليوم مشغولة بالدفاع عن نفسها بدل قيامها بواجبها فان ذلك يشكل حالة لا بد من الخروج منها ولن نسمح ابدا بالاساءة الى مؤسساتنا التعليمية من خلال الاحكام المسبقة والشعارات الفوغائية والحسد الشخصي وسنحكي المؤسسات الكفوة والمؤهلة والمسؤولة من خلال التشريعات ونأمل ان يكون في مشروع قانون هيئة الاعتماد ومساهمة في هذا المجال وفي حق الحرية في التعبير والحق في المشاركة، المشاركة في المسؤولية هي الهم الوطني فهي حقوق مكفولة نحترمها ليس كحق فحسب بل كواجب وطني ندعو لممارسته من الجميع ونريده ممارسة بالارادة وبالقفل بعيدا عن الشعارات وعن الجماسيات.

الاصلاح الاداري

ان الجهاز الاداري الذي يقوم بكل ما سلف من اهداف وسياسات، وهو اداة التغيير الشامل، ولهذا فهو واحد من هموم النهضة المرجوة، ونرى انه اذا قُيُض لهذا الوطن عنصران : ادارة حكومية ناشطة ومتطورة ومؤهلة، وقطاع خاص كفء ومتطور فلا يمكن تصور امكانية للاخفاق.

وعليه فان الحكومة ترى المعالجات التالية:

- الحجم المناسب للجهاز
- اختيار الجهاز على اساس الكفاءة وليس الاساس الاجتماعي
- تقنيات متطورة
- حوافز مادية حقيقية
- نظافة في الاداء

ولقد اقرت الحكومة المسار التدريبي الموازي للمسار الوظيفي بحيث يلزم كافة الموظفين باجتياز دوره او برنامج وفقا للمسار المذكور وسيتم العمل بهذا ابتداء من هذا العام كما انتهت وزارة التنمية الادارية انتهت انجاز وصف وتصنيف الوظائف كلها وسيتم تعديل نظام الخدمة وفقا لذلك وبما يضمن التعيين على اساس الكفاءة والجدارة في ذات الوقت فان تقييم الاداء ووضع معايير رقابيه واضحة هو محل اهتمامنا الان.

اما في القضايا الاستثمارية والتي اثارها بعض الاخوة الزملاء، الملاحظات الاستثمارية والقلق من عدم استجابة الاجهزة الحكومية

للمحفزات التشريعية التي اقرت نعترف بوجود تعقيدات مردها لسلوكيات، سلوكيات تتعلق بالنفوس وليس بالنصوص ونحن نسعى بشكل مكثف على تطوير وتحسين الاداء من خلال المتابعة الحثيثة في مواقع المسؤولين وقد تحقق بعض النجاح وان لم يرقى الى المستوى المطلوب.

هذه قضية مهمة وسياسية في برنامج النهوض وتحتاج الى جهد الجميع بالتوعية والتحفيز وبالعقاب والثواب ان لزم ولن نياس امام بأس الرافضين والمتمعنين.

مؤسسة الضمان الاجتماعي

ان اموال هذه المؤسسة وقف للمشاركين فيها وليست اموالا حكومية، ولرى ان اهدافها يجب ان تقتصر على تحقيق مصالح المشتركين فيها ورعايتها دون اعتبار آخر.

الامن الوطني

ان تطوير ورعاية القوات المسلحة والاجهزة الامنية الوطنية، هي واجب وطني اولا واجتماعي ثانيا وتنموي ثالثا.

وسنظل نأتمر بأمر القائد برعاية هذه الاجهزة الوطنية بكل طاقة ممكنة، وسنظل رايات الحسين وجيشه المصطفوي مرتفعة وترتفع اكثر، وقواتنا سياج الوطن، ودرع لغتها بمثل فدائها بالمنهج والارواح، وسنظل نحيطها بكل مشاع الفخار والاعتزاز والتقدير.

حضرات السيدات والسادة الاعيان المحترمين احبانا تتدخل الامور وتتشابك الى درجة

مكتبة
الأمين
العام

يصعب معها الوصول الى تصور مشترك، أو فهم متبادل أو تحديد لاولويات كل مرحلة، فتتراكم الاخطاء والاحقاد والمخاوف وتغيب الاسئلة الصحيحة والاجواء السليمة بحيث تصعب معرفة وجوه الاختلاف والاتقاء بدقة وموضوعية، وحين تكون القوى متحالفة أو على خصام يتداخل الجو ويغلب عليه الانبي والطرائ وتميزه الشطارة والمناورة.

ولذلك فقد كنت دوما أقدر سلفا ان بعض ما اعرضه من تصورات يختلف مع تصورات اخرين، وان تصورات كل منا تظل متأثرة بموقفه وموقع نظره ومنهجه في الاجتهاد.. مطمئنا دائما ولدا ان اختلاف التصورات مفيد في البحث عن الحقيقة التي يمتلكها احد متوردا.

ولكنني هنا ومن على هذا المنبر أقول اننا جميعا حكومة ومجلس اعيان (مجلس الملك الخاص) نشترك في رؤية واحدة نفرق فيها بين محاولة اصلاح المسار والاختلاف حول جزئيه هنا، أو جزئية هناك، وبين محاولة المعارضة من اجل المعارضة، مما يبعث على الاعتزاز واجل الاحترام، ولقد كنتم هكذا دوما فما يصدر عنكم فانما يصدر عن ضمير وعن ولاء وانتماء، وعن علم وموضوعية، ضمن رؤى اخلاقيه لاتوجهها قيم التاريخ فحسب بل ورؤى المستقبل.

فالحوار ان لم يكن له هدف محدد وبين اطراف لها مصداقيتها وافكارها وفعاليتها، وجوب الاسئلة الاساسية التي تشكل مفهوم

المرحلة التي نعيشها ومتطلباتها ومقتضيات المستقبل الذي نبغى، ان يكون ذلك الحوار في احسن الحالات الا ترفا فكريا أو جدلا عقيما.

والاسئلة التي نطرح معا واحدة:

هل لدينا الاستعداد لاعادة النظر ومراجعة الاولويات؟ هل لدينا الصديق في العزم والشجاعة في الحزم، والرؤية والقدرة على استيعاب روح العصر وضروراته لنواجه الازمات والارغبات بالوقائع والحقائق...؟

هل لدينا البرامج للارتقاء وتطوير الوقائع والحقائق...؟ هل لدينا الارادة للقيام بما علينا من واجبات والتزامات تتجاوز الانبي والعارض، ولا تستهدف عواطف الناس بالتفريغ والتحريف بل بالتغيير...؟

والجواب نعم. لدينا كل ذلك. واقول انكم من خلال اللجنة المالية، ومن خلال ملاحظات ومداخلات السيدات والسادة الاعيان، قد توحدتم مع ارادة الفعل والتغيير لدينا جميعا، فسياسة الحكومة لاتقوم على اساس الرغبة والنما فالقضية ليست قضية رغبة وانما قضية حاجة موضوعية..

والوطن امام خيارين:

الاعتماد على الذات، سيلنا الى ذلك الاقتصاد بمعناه الواسع من حيث الاستخدام الامثل للموارد، والترشيد، واما التبعية... حيث لا تنفع عصبية ولا تمددية لا سمح الله. لقد ظن البعض ان الحكومة قد ارتكبت خطأ من خلال التوهم ان رد الفعل لقرارها التصحيحي لن يكون بذلك

والحكومة معكم ومنكم ولن تترك القليل حتى يكثر، والصغير حتى يكبر، والخفي حتى يظهر، ولن توجل فعل اليوم الى غد فيحل بنا ما لا يحمد وأكثر.

في العلاقات العربية، خطابنا القومي الهاشمي، واضح وضوح الشمس وجهد الحسين ومسعا المبرر الدائم، هو معلم قومي ومثل نمودجي فنحن من لم يسع اليها سعيها اليه، يدنا ممدودة للجميع، وجهنا عربي وتوجهنا عربي، ضميرنا عربي نجلرم المصالح والمطامح الوطنية لكل دولة عربية ونرفض التبعية والمطامع الاقليمية.

نعم لمن يريدنا شركاء : لا والى لا لمن يريدنا اجراء وعملاء، ونعتز ونفتخر بان مستوى العلاقات الاردنية العربية على كافة الصعد السياسية والانسانية هي في المرتبة الاولى في أي تقييم موضوعي معتمد... حتى التجارة البينية العربية التي نريدها ان تؤسس لحالة التكامل والتكافل العربي، فان حجم تجارتنا مع الدول العربية هي الاكبر نسبيا مع أي دولة عربية اخرى.

ان استعادة الثقة بين العرب واقامة السلام العربي العربي واحياء التضامن العربي هدف نسعى الى تحقيقه ونقف وبكل قوة مع الحق العربي في فلسطين وفي لبنان والجولان مثلما نقف الى جانب الحق العربي في الجزر العربية الاماراتية.

ونطالب ونسعى الى رفع الحصار عن

الحجم وان الازمة لن تصل الى ما وصلت اليه والقول: ان الحكومة لم تتوهم ذلك، بل قدرت ذلك وتحملته. لان التقدير الاهم هو تقديرنا ان رد الفعل وحجم الازمة سيكون بحجم الكارثة اذا لم نتصدى لمشكلة بدات تتفاقم، تقديرنا مثلما هو تقديركم وهنا استند الى العقل مثلما الى الرقم والمنطق، لم تتداخل فيه الوقائع مع الازمات ولا الحقائق مع الرغبات..

نعم كانت مواجهة أو ربما خطوة على طريق المواجهة. فانت لن تصحح الا اذا ادركت الاخطاء. ولن تواجه الا اذا تعرفت على الاخطار. ولن تتفعل الا امام سوء الفعل.

وبحمد الله نجحنا معا ونجح الوطن، وانتصر الرعي الاردني، حيث توالى توالد الصبيغ والوقائع والافكار التي تصب في خدمة الهدف الاساسي: وهو العمل الوطني لتحقيق مجتمع النماء والعدالة والكفاية.. مجتمع الاعتماد على الذات ومجتمع العودة الى تراب هذا الوطن الغالي.. ضمن برنامج مرحلي تدريجي.. تراكمي.

السيدات والسادة، هناك خريطة سياسية اقتصادية ترسم للمنطقة.. دورنا هو ان لحدد موقعنا لا ان نترك للآخرين ان يحددوا موقعنا على هذه الخارطة.

الاردن بعزمكم وعزم كل الاردنيين سيظل ابدا لاعبا حكيما. ولن يكون ملعبا للآخرين.. ايا كانوا.. فنحن لا نرضخ ونهني انفسنا بالواقعية، ولا نعانده ونعزي انفسنا بالتزاماتنا المبدئية،

محضر الجلسة السادسة المعلقة في ١٩٩٧/١/٩

الشعوب العربية في كل مكان ونحن مع الشعب العراقي والليبي حالنا مع الشعب الفلسطيني وكل الشعوب العربية.. نرفض سياسة الحصار والتجويع والترويع تحت أي مبرر كان.. وهكذا شأنا دائما وأبدا.

دولة الرئيس

حضرات الذوات الاعيان المحترمين

ستظل هذه الحكومة تأمل بان تستمد العزم من تشجيعكم لها، وبإمدادها بالمشورة والرأي السديد، وستعطي تلك الآراء كل الاجلال والاحترام اللائق بها وستظل تعود اليكم طابئة النصيح والتأييد، وفاء بما عاهدنا الله عليه كل في موقعه، من اخلاص للوطن واحترام للدستور، وخدمة للقائد الحسين العظيم حفظه الله ورعاه.

مرة أخرى العبرة بما تقدمه للوطن والناس لا بما يقدمه الناس لنا، وبتنقيح التاريخ وليس بالانفعال الحاضر، سلاحنا نهج الحسين، شجاعة الفكر.. وجسارة الفعل.

هذا شأن الاردنيين الصابرين واعيانهم المحترمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس:

شكرا دولة الرئيس.

والحقيقة بعد هذا الجواب فان المجلس والحكومة في خلق واحد وعلى مسعى انتماء للوطن وولاء للقائد وحرصا على مصلحة الاردن، معالي ابو هشام.

السيد احمد الطروالة:

بما اننا اطلعنا على جدول النفقات والواردات واطلعنا على القانون فأنني اقترح ان نعفي المقرر من القراءة وان نصوت على الفصول فصلا فصلا وهذا لا يحتاج الى اكثر من اربع دقائق وارجو ان انبه الى الاقتراح الذي تقدمت به وشكرا.

دولة رئيس المجلس:

الان امامنا قانون الموازنة ومعالي ابو هشام يقترح اغفاء المقرر من تلاوة مواد القانون وان يطرح على المجلس التصويت على الموازنة بقانونها وموادها كلها.

هل يوافق المجلس الكريم على قانون الموازنة وارادتها ونفقاتها.. السيد المقرر.

السيد المقرر:

لا بد سيدي من التصويت على نفود الايرادات والفصول، اذا اذنت لي سناخذ القانون مادة مادة دون تلاوته، ونصوت عليه مادة مادة ونقرأ الايرادات بالتفصيل ونقرأ النفقات بالتفصيل.

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات.

الدكتور عبد اللطيف عربيات:

الاصل ان نبدأ بالفصول فصلا فصلا ثم يأتي القانون ثانيا وليس بالعكس.

دولة رئيس المجلس:

معالي الاستاذ سالم مساعده.

السيد سالم مساعده:

الاصل ان نصوت على الفروع ثم نأتي الى الاصل بالنتيجة لانه اذا اقرنا الان مواد القانون يكون من العيب ان نعود ونقر الفصول او نصوت عليها. لذلك نبدا بالفصول ثم ننتهي بالاصل.

دولة رئيس المجلس:

معالي ابو هشام.

السيد احمد الطراونة:

النظام الداخلي ينص على الذي تفضل به الاخوان ولكنه يقول: الا اذا قرر المجلس خلاف ذلك. أي ان للمجلس الولاية ان يعفي المقرر من كل شيء وهذا نص النظام الداخلي.

دولة رئيس المجلس:

الاخوان يقولون ان الفصول يصوت عليها ثم يصوت على قانون الموازنة بمجموعه.

السيد مقرر اللجنة المالية تفضل.

السيد المقرر:

الايرادات المحلية:

أ - الايرادات الضريبية (٩١٦٥٠٠,٠٠٠) تسعمائة وستة عشر مليون وخمسمائة الف دينار.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على الايرادات المحلية؟

شكرا لكم.

السيد المقرر:

ب - الايرادات غير الضريبية

(٧١٤٥٠٠,٠٠٠) سبعمائة واربعة عشر مليون

وخمسمائة الف دينار.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على الايرادات

غير الضريبية؟

شكرا لكم.

السيد المقرر:

مجموع الايرادات المحلية

(١٦٣١٠٠٠,٠٠٠) مليار وستمائة واحد

وثلاثون مليون دينار.

دولة رئيس المجلس:

الايرادات المحلية مجموعها هل يوافق

المجلس الكريم.

شكرا لكم.

السيد المقرر:

مجموع الايرادات بما في ذلك المنح المالية

والقسط القروض المستردة والملح الفنية

(١٨٦٠٠٠٠,٠٠٠) مليار وثملمائة وستين

مليون دينار.

دولة رئيس المجلس:

مجموع الايرادات هل يوافق عليها المجلس

الكريم؟

شكرا لكم.

السيد المقرر:

النفقات: الادارة العامة المكونه من الفصول

الآتية :

مكتبة المجلس

الديوان الملكي الهاشمي

مجلس الامه

مجلس الوزراء وديوان الرئاسة

ديوان المحاسبة

وزارة التنمية الادارية

ديوان الخدمة المدنية

ديوان الرقابة والتفتيش

مجموع هذا الباب (٢٢٣٣٠٠٠,٠٠٠) اثنان وعشرين مليون وثلاث وثلاثين ألف دينار.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على الفصول التي تلاها المقرر؟

السيد احمد الطراونه.

السيد احمد الطراونه:

يا سيدي الدستور والنظام يخالفوا هذا الكلام يقول الفصل الاول ونصوت عليه ونصوت على المادة فصلا فصلا وانت تقول الفصل الاول نوافق عليه والفصل الثاني نوافق عليه وتنتهي، لكن لا يجوز ان نقرأ بهذا الشكل، اطرحهم فصلا فصلا ونوافق عليها.

السيد المقرر:

للايضاح سيدي الفصل مع مبلغ كل فصل؟

ماهي رغبة المجلس؟

دولة رئيس المجلس:

واضح ان تسمي الفصل ثم نطرحه للتصويت.

السيد المقرر: الديوان الملكي الهاشمي، الارقام بين ايديكم.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم

على فصل الديوان الملكي الهاشمي؟ موافقه.

شكرا لكم

السيد المقرر: مجلس الامه.

دولة رئيس المجلس: مجلس الامه. شكرا لكم.

السيد المقرر: مجلس الوزراء وديوان الرئاسة

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم

شكرا لكم.

السيد المقرر: ديوان المحاسبة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم

شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة التنمية الادارية

دولة رئيس المجلس: هل يوافق على ذلك

المجلس؟ شكرا لكم.

السيد المقرر: ديوان الرقابة والتفتيش الاداري.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم

شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الدفاع

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم؟ شكرا لكم.

السيد المقرر: الخدمات الطبية الملكية

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم؟

شكرا لكم.

السيد المقرر: المركز الجغرافي الملكي الاردني.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم؟ شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الداخلية.

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الداخلية / دائرة الاحوال

المدنية والجوازات.

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الداخلية/ الامن العام

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الداخلية / الدفاع المدني

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة العدل.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم؟ شكرا لكم.

السيد المقرر: دائرة قاضي القضاة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم؟ شكرا لكم.

السيد المقرر: المعهد القضائي الاردني.

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الخارجية.

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا لكم.

السيد المقرر: دائرة الشؤون الفلسطينية.

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة المالية.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم؟ شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة المالية/ دائرة الجمارك.

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة المالية/ دائرة ضريبة

الدخل.

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة المالية/ دائرة الاراضي

والمساحة.

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا للمجلس

الكريم.

السيد المقرر: وزارة المالية/ دائرة السوازم

العامه.

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الصناعة والتجارة.

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الصناعة والتجارة/ دائرة

تشجيع الاستثمار.

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة التخطيط/ المجلس القومي

للتخطيط.

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة التخطيط/ دائرة

الاحصاءات العامة.

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا.

السيد المقرر: وزارة السياحة والاثار/ السياحة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم؟ شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الشؤون البلدية والقروية

والبيئة.

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الطاقة والثروة المعدنية.

دولة رئيس المجلس: موافقه. شكرا لكم.

السيد المقرر: وزارة الطاقة والثروة المعدنية/

سطة المصادر الطبيعية.

محضر الجلسة السادسة الملتحدة في ١٩٩٧/١/٩

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة الاشغال العامة والاسكان.
 دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
 الكريم. شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة الاشغال العامة والاسكان/
 دائرة العطاءات المركزية.
 دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة الزراعة.
 دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة الزراعة / مؤسسة
 التسويق الزراعي.
 دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة المياه والري.
 دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة المياه والري / سلطة
 وادي الاردن.
 دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة التمرين.
 دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة التربية والتعليم.
 دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا.
 السيد المقرر: وزارة التعليم العالي.
 دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة الصحة.
 دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة التنمية الاجتماعية.
 دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة العمل.

دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة الاعلام.
 دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة
 والتلفزيون.
 دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة الاعلام / وكالة الانباء
 الاردنية.
 دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة الاعلام / دائرة المطبوعات
 والنشر.
 دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة الشباب.
 دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة الثقافة.
 دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا.
 السيد المقرر: وزارة الثقافة / دائرة المكتبة
 الوطنية.
 دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة السياحة والآثار / دائرة
 الآثار العامة.
 دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة النقل.
 دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة النقل.
 دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا.
 السيد المقرر: وزارة النقل / سلطة الطيران
 المدني.

دولة رئيس المجلس: موافقه . شكرا لكم
 السيد المقرر: وزارة النقل / دائرة الارصاد
 الجوية.
 دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.
 السيد المقرر: وزارة البريد والاتصالات.
 دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
 الكريم. شكرا لكم
 السيد المقرر: وزارة البريد والاتصالات /
 مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
 دولة رئيس المجلس: شكرا لكم.
 السيد المقرر:
 الان نحن في المادة الثانية من القانون ثلونا
 وحصلنا على موافقه على الايرادات والنفقات،
 العجز في الموازنه (٥٦,٠٠٠,٠٠٠) ست
 وخمسون مليون دينار .
 دولة رئيس المجلس:
 الموافقه على قانون الموازنه العام بمجموعه
 هل يوافق المجلس الكريم؟ شكرا .
 السيد المقرر: القانون بجميع مواده.
 دولة رئيس المجلس: القانون بجميع مواده
 موافقه.
 شكرا لكم.
 الحقيقة في توصيات من اللجنة الماليه وقرأت
 وهناك ثلاث مداخلات، الاولى من معالي ابو
 هشام على الماده (٩) والاخرى من معالي
 الدكتور عبد اللطيف عريبات في موضوع
 التعليم والثالثه من الاستاذ مضر بدران حول
 موضوع الطرق وما شابه ذلك.

طبعاً اللجنة ويكتأبن لرئاسة الوزراء تراعي
 هذه المقترحات.
 السيد المقرر:
 السيد الرئيس فيما يتعلق بالتقرير والتوصيات
 الحقيقة التوصيات هي توصيات للحكومة وقد
 استمعنا الى رد مسهب من دولة رئيس الوزراء
 ورد من معالي وزير الماليه واعتقد ان ذلك
 يكفي بالنسبة للتوصيات الوارده في هذا التقرير
 لانها توصيات الى الحكومة، فيما يتعلق باقتراح
 السيد ابو هشام انا في الواقع اخذت برأيه من
 الصباح وصححت التقرير وفق لما اقترح معاليه
 وقد ثلوت التقرير على اساس التصحيح الذي هو
 رأي معالي السيد احمد الطراونه وقد قدم لي
 صياغة افضل من صياغتي فانا اتبناها
 وساعطيها للامانة العامة.
 دولة رئيس المجلس:
 السيده ليلى شرف.
 السيده ليلى شرف:
 اقتراحات او الملاحظات التي ابداهها الدكتور
 عبد اللطيف عريبات هي ملاحظات من النوع
 التقني على الصياغة والتوصيات بشأن التربية
 والتعليم، وانا اريد ان اقترح بأن تشكل لجنة من
 معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات ومن مقرر
 اللجنة ومن الدكتور جواد العناني ومن الدكتور
 سعيد التل لصياغتها بصيغة تقنيه.
 دولة رئيس المجلس:
 السيد المقرر.

السيد المقرر:

اللجنة المالية مقتنعة بتوصياتها وتوصياتها تركز الى اسباب جرى ايرادها بوضوح في تقريرها. لدينا في مجلس الاعيان لجنة للتربية والتعليم وأنا اتمنى على معالي مقرر اللجنة نظرا لأن جميع الذين تكلموا في هذا الموضوع ان كان بالاتفاق مع تقرير اللجنة او باقتراح تعديلات على بعض اجزاء منه فانها كلها تصب في قناة واحدة وهو ايلاء هذا القطاع الاهمية القصوى واعتقد انه في اطار الموازنة المالية والسياسة الاقتصادية نحن نتحدث عن التعليم كركن اساسي من سياستنا الاقتصادية اما التقنيات وبعض الامور التي طرحها الدكتور عربيات فاعتقد انها تصبح من صلاحيات لجنة التربية والتعليم.

دولة رئيس المجلس:

معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات.

الدكتور عبد اللطيف عربيات:

حقيقه في بعض الملاحظات التي ابدتها فيها مخالفة للقوانين مخالفة قانونيه، وهي فقط من باب الصياغة واعادة ان يقوم شيء توصيات للحكومة من هذا المجلس الكريم ان لا يكون فيها مخالفات قانونيه ان تكون في مستوى الموضوع المبحوث وان تقوم اقتراحات فنيه وأنا اقبل ان تكون لجنة التربية والتعليم وان تصوغ هذا الموضوع وتقدمه كملاحظات فنيه للحكومة.

دولة رئيس المجلس:

معالي الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول:



دولة الرئيس، مع كل التقدير للحكومة الكريمة التي استجابت لملاحظات اللجنة وتوصياتها على لسان دولة الرئيس الالهم او معالي وزير المالية الا ان هذه التوصيات تظل وثيقة للمجلس الكريم ويجب ان ينظر فيها المجلس الكريم ليقرها لكي ترسل الى الحكومة من المجلس وليس من اللجنة المالية. ولذلك فان عدم التصويت عليها في تقديري امر لا يجوز ومخالف للنظام. ولذلك يجب ان تطرح على المجلس لكي يقرر بشأنها ما يراه مناسباً تمهيدا لارسالها الى الحكومة ككتبة من المجلس لتقرير اللجنة المالية والتوصيات ايضا وشكرا.

دولة رئيس المجلس:

اذا الان امامنا توصيات اللجنة وسمعت من النشاء عليها من مجلس ومن الحكومة، فهذه التوصيات مطروحة على المجلس الكريم الموافقة، من يوافق على توصيات اللجنة المالية؟ التوصيات التي تليت على المجلس الكريم.

السيد الامين العام : (١٩-٢٥)

دولة رئيس المجلس: (١٩-٢٥)

السيد احمد الطراونه:

ارجو طرح توصيتي على المجلس الكريم فهي لم تطرح.

دولة رئيس المجلس:

السيد المقرر قرأ نص توصيتك ولم يقرأ توصيه مخالفة لك، معالي المقرر.

السيد المقرر:

سيدي الرئيس، اللجنة صحت التقرير الذي جرى توزيعه على الاعضاء بما يتوافق مع اقتراحكم والحقيقة ما ارسلته لي خطيا فقط يختلف في كلمة (توصي) او (لا بد من) اما تلاوة التقرير كانت كالاتي:

الا انها ترى انه تنفيذاً لاحكام المادة (٩) فانه لا بد من تبويب الفصل المتعلق بمجلس الامة بما ينسجم مع احكام هذه المادة.

اقتراحكم هو استبدال (لا بد من) بـ (توصي الحكومة) وأنا اوافق على هذا الاقتراح والمجلس الكريم موافق على ذلك بالاجماع.

دولة رئيس المجلس:

وبعد موافقة المجلس الكريم باسم جميع الاخوان نهى بلدنا وقائدنا وحكومتنا ومجلسنا باصدار هذه الموازنة وثيقة امل وعمل والله ولي التوفيق بعز الاردن وانتصاره بقيادة جلالة الملك المعظم وشكرا لكم.

(هذا هو قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ كما اقره المجلس وكما سيرسل للحكومة لاتمام المراسيم الدستورية عليه).

محضر الجلسة السادسة الملعقة في ١٩٩٧/١/٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس الأعيان

الرقم ٢٨/٢٨/١٩٩٧

التاريخ

الموافق ١١/١/١٩٩٧

دولة رئيس الوزراء الأفخم

أشارة إلى كتاب دولتكم رقم ١٣/٩٧/١١٤٢٨ تاريخ
١٩٩٦/١١/٢٧

قرر مجلس الأعيان في جلسته السادسة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١/٩ الموافقة على (مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧) كما ورد من مجلس النواب مع اجراء التعديل اللغوي التالي:-
المادة (٩) الفقرة (أ):-

شطب عبارة (رئيسي مجلسي الأعيان والنواب) الواردة فيها والاستعاضة عنها بالعبارة (رئيس مجلس الأعيان ورئيس مجلس النواب).
وقد سبق لمجلس النواب أن قرر الموافقة عليه في جلسته التاسعة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة من تاريخ ٢٤-٢٨/١٢/١٩٩٦ بالشكل المعدل المذكور أعلاه.

أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور أعلاه بصيغته النهائية راجياً التفضل باتمام المراسم الدستورية عليه.

رئيس مجلس الأعيان

أحمد اللوزي

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧

المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧ ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٧/١/١)

المادة (٢) : تقدر إيرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١ بما يلي :-

أ- الإيرادات (١ ٨٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار

ب- النفقات (١ ٩١٦ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار

ج- العجز (٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار

المادة (٣) : تصدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٣١٤ ٤٩٢ ٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة ولتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية.

المادة (٤) : أ- تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الامالية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة لتتفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات.

ب- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير التجارية للوحدات المسلحة للأردنية وتودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.

ج- اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها.

المادة (٥) : أ- يتم الاتفاق من المخصصات المرسودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات التجارية او انرسمانية اذا توفرت اسباب خاصة تتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

ج- اذا ابط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى، يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة.

محضر الجلسة السادسة
للمعقدة في ١٩٩٧/١/٩

د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

د- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون، مما لا يجوز طرح عطاء، أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرسودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة.

و- لا يجوز فتح حساب لماتات من المخصصات المرسودة في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية .

ز- يجوز لرئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة في حالات الضرورة احدث مواد او بنود جديدة في اي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفصل ذاته.

ح- تحصل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

المادة (٦):
أ- يتم الانفاق من مخصصات اغالة النازحين المرسودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ووزير الخارجية/دائرة الشؤون الفلسطينية.

ب- يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرسودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.

المادة (٧):
لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون.

المادة (٨):
أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس.

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والصلوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس. كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .

ج- لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها.

د- مع مراعاة احكام الفقرات (أ،ب،ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه، بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة وزارة الدفاع.

هـ- يستثنى مجلس الامة من احكام الفقرات (أ،ب،ج،د) .

المادة (٩):
بالرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر يتولى صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزير المالية فيما يتعلق بالاحكام المالية المتعلقة بالفصل (١/٢) مجلس الامة كل من:-

أ- يقيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب اذا تعلق الامر بمجلس الامة.

ب- رئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الامر بمجلس الاعيان .

ج- رئيس مجلس النواب اذا تعلق الامر بمجلس النواب.

المادة (١٠): أ- لا يجوز تعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية.

ب- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرسودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.

ج- يتم تحديد الوظائف وعدد العمال على حساب النفقات الرأسمالية بموجب جداول تتضمن رواتبهم وأجورهم على ان يتم الموافقة المسبقة على هذه الجداول من رئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.

د- تنتهي أصال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بإنهاء تلك المشاريع أو نفاذ تلك المخصصات.

المادة (١١): يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول التنفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمايتها وفتاتها ودرجاتها أو رواتبها وفق أحكام نظام الخدمة المدنية باستثناء وظائف الوزارات والدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة.

المادة (١٢): تعتبر جداول الإيرادات والتنفقات الملحق بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة (١٣): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في هذا القانون دون الإخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الأخرى.

ن ب/ mushrou

أمين مجلس الأعيان

زهد الزريقات

رئيس مجلس الأعيان

أحمد اللامي

جدول رقم (٢)

اجمالي الإيرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٩٧

(بالآلاف دينار)

رقم	الفصل	الإيرادات المقدرة	إيضاحه
رقمه	عنوانه	١٩٩٠	
	الإيرادات المحلية		
	أ) الإيرادات الضريبية	٩١٦٥٠٠	
١	الضرائب على الدخل والأرباح	١٥٥٠٠٠	
٢	الضرائب على معاملات التجارة الخارجية	٤٩٢٠٠٠	
٣	الضرائب على المعاملات المحلية	٢٦٩٥٠٠	
	ب) الإيرادات غير الضريبية	٧١٤٥٠٠	
٤	الرسوم	٧٠٣٠٠	
٥	الرسوم	١٨٠٦٠٠	
٦	الإيرادات من المؤسسات	٢٠٣٥٠٠	
٧	إيرادات بدل الخدمات الحكومية	٢٩٤٠٠	
٨	الإيرادات المختلفة	٢٣٠٧٠٠	
	مجموع الإيرادات المحلية	١٦٣١٠٠٠	
	المنح المالية	١٥٢٠٠٠	
١٠	تقساط القروض المستردة	٦٠٠٠٠	
١١	منح فنية لتمويل مشاريع إلمانية	١٧٠٠٠	
	مجموع الإيرادات	١٨٦٠٠٠٠	

مكتبة الأعيان

[illegible]

السيد الامين العام:

٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس:

ترفع الجلسة الى موعد اخر.

((انتهت الجلسة))

امين عام مجلس الاعيان
زيد الزريقات

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

کتابخانه